جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

كلية العلوم السياسية

إتحاد المغرب العربي معوقات التكوين و أليات التفعيل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة

زينب حملاوي

إشراف الأستاذة

كريمة كروي

لجنة المناقشة

(أ) جمال بن مرار	رئيسا
(أ) كريما كروي	مشرفا و مقرراً
(د) عبد الكريم شكاكطة	عضوا مناقشاً

2019/2018

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع و الذي يعود الفضل في إنجازه بعد الله تعالى إلى الأستاذة المشرفة كريمة كروي التي كانت خير مشرف و خير موجه.

كما نتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة و إدارة قسم العلوم السياسية بجامعة خميس مليانة على مقدموه لنا طيلة فترة الدراسة.

إلى كل الزملاء في قسم العلاقات الدولية للسنة ثانية ماستر.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى أفراد عائلتي

إلى أصدقائي

زينب

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول :إتحاد المغرب العربي النشأة و التطور

المبحث الأول: الخلفيات التاريخية لنشّأة اتحاد المغرب العربي

المطلب الأول: العمل الوحدوي من مؤتمر طنجة 1985 الى استقلال الجزائر 1962م

المطلب الثاني : العمل الوحدوي بعد الإستقلال

المطلب الثالث: تأسيس اتحاد المغرب العربي 1989م

المبحث الثاني: اتحاد المغرب العربي و دوافع نشأته

المطلب الأول:العوامل الداخيلية

المطلب الثاني:المؤثرات الخارجية

المطلب الثالث: الإنفراج الدولي

المبحث الثالث:انجازات إتحاددذ المغرب العربي

المطلب الأول: في مجال الصناعة و المحروقات

المطلب الثاني: في مجال المبادلات التجارية

المطلب الثالث: في مجال الزراعة و النقل

الفصل الثاني :معوقات إّتحاد المغرب العربي

المبحث الأول: المعوقات الداخلية

المطلب الأول: المعوقات الإقتصادية

المطلب الثاني: المعوقات السياسية

المطلب الثالث: المعوقات المنهجية

المبحث الثاني: المعوقات الإقليمية

المطلب الأول العلاقات البينية لدول المغربية

المطلب الثاني: القضايا و التهديدات الأمنية

المبحث الثالث : المعوقات الدولية

المطلب الأول: الشراة الأورومتوسطية

المطلب الثاني : الشراكة الأمريكية المغاربية

الفصل الثالث: أليات تفعيل اتحاد المغرب العربي

المبحث الأول: الإمكانيات و الموارد الموجودة في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول:الثروات الطبيعية

المطلب الثاني:الطاقات البشرية

المطلب الثالث: الإمكانيات المالية و التجارية ذ

المبحث الثاني: مداخل التفعيل

المطلب الأول: المدخل السياسي

المطلب الثاني:المدخل الإقتصادي

المطلب الثالث: المدخل القانوني

المبحث الثالث: الأفاق المستقبيلية لإتحاد المغرب العربي

المطلب الأول: الجمود و مزيدذ من التجزئة

المطلب الثاني:تفكيك الإتحاد

المطلب الثالث:تفعيل مسار الإتحاد و الانطلاق نحو تكامل فعال

الخاتمة

مقدمة

صارت التجمعات الإقليمية حقيقة و سمة القرن العشرين و الواحد و العشرين، و باتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية و الفعالة في العلاقات الدولية ،هذا بالنظر إلى اتساع مساحة المصالح المشتركة بين الدول و ازدياد تداخل و ترابط في اقتصاديات دول مع بعضها البعض في إطار ما يسمى بالتعاون،لذلك عرف المجتمع الدولي انتشار للمنظمات و التجمعات الإقليمية .

العالم اليوم يحتاج إلى معالجات مختلفة فالبعض يحل في إطار إقليمي و الأخر في إطار دولي، بل الحلول الدولية تقضي جهدا إقليميا و الجهود الإقليمية تتماشى مع أهداف المجتمع الدولي، خاصة مع الدول المجاورة جغرافيا، فضلا عن العوامل الأخرى نذكر منها "سياسية، أمنية،تجارية وكذا الموروث الثقافي ...الخ" مما يفرض على الدول الإنظمام إلى تكتلات إقليمية لتحقيق المصالح المشتركة .

من هذا المنطلق برز إتحاد المغرب العربي كوحدة و أداة تحاول بناء تكامل إقليمي في المنطقة المغاربية عن طريق رؤى مشتركة لمستقبل دول الأعضاء، و يعزم من دول المغرب العربي على إنشاء تكامل فعال يضمن و يحقق طموحات الشعوب، و إنه من المعلوم أن هناك عدة محاولات لإنجاز و تكوين اتحاد المغرب العربي قامت به الدول المغاربية ليكون منطقة فعالة للانطلاق نحو تكامل حقيقي أساسه الشعوب و الغاية منه تحقيق تطلعاتهم .

من المتفق عليه أن التجربة التكاملية المغاربية تعثرت أو هي على الأقل متعثرة في الوقت الراهن، و الإتحاد لم يكن فعالا إلى حد بعيد، هذا بالنظر إلى العديد من التحديات و المعوقات أسهمت في عدم استمرار يه

أهمية الدراسة:

1/الأهمية العلمية:

- يتماشى الموضوع مع التخصص العلمي
- محاولة معرفة لماذا فشل اتحاد المغرب العربي و أهم المعوقات التي وقفت في وجه الحركة التكاملية
- محاولة معرفة الأشياء التي من خلالها تقدم حلول لتفعيل الإتحاد المغاربي في ظل الأزمات الحاصلة بالمنطقة .
- تقديم نظرة باعتماد على المناهج التحليلية لتجاوز مشاكل و حل بعض العلاقات التفاعلية داخل اتحاد مغاربي
- الوصول إلى فهم المؤثرات الداخلية و الخارجية لفعالية اتحاد المغرب العربي
- الرغبة في الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية .

الأهداف العملية

تقدم هذه الدراسة رؤية أكاديمية حول اتحاد المغرب العربي بالتركيز بالتركيز على المعوقات التي واجهة العملية التأملية المغاربية

تساهم هذه الدراسة إلى الفات مزيد من أنظار الباحثين الأكاديميين في هذا التخصص، عن طريق إنشاء مراكز و ورشات أبحاث عملية تعمل و تهدف إلى تجسيد فكرة التكامل المغاربي كوحدة إقليمية

محاولة إعطاء نظرة عامة لمخرجات التحولات الداخلية في المنطقة المغاربية و تداعياتها على الإتحاد بالإضافة إلى حدود التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة و كذا القضايا الّإقليمية و تأثيرها على تفعيل مسار الإتحاد

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التركيز على التجربة التكاملية للمغرب العربي، بالتعرض لأهم تجارب الوحدوية، ذلك بالتعرف على واقع التجربة و انجازاتها عبر مسارها التكامليّ،و الوقوف عند تحديات التي تعثر التجربة التكاملية كالتوتر في العلاقات الثنائية بين الدول المغاربية و كبقية تأثير الخلافات على الإتحاد، بالإضافة إلى معرفة المتغيرات الدولية التي تؤدي إلى تفرقة الدول المغاربية

إعطاء وجهة نظر لصناع القرار بالوقوف عند العقد المركزية الداخلية التي ترتبط بها جميع معوقات النجاح التكامل المغاربي، مثلا كواضع قضية الصحراء الغربية و الخلافات بين الدول المغاربية تحت المجهر السياسي، لكشف دورهم و كبح المسار التكاملي المغربي.

إشكالية الدراسة:

الدراسة ترتكز على المغرب العربي و تنحصر في فترة إنشاء الإتحاد المغاربي و الذي أنشأ في 17 فبراير 1989،كأحد أهم التغييرات الحاصلة في تاريخ العربي المعاصر، و الوقوف عند أهم تحديد الإشكالية الرئيسة التالية: ما هي أسباب فشل دول المغرب العربي في تحقيق الوحدة الإقليمية؟

التساؤلات البحثية

ما هي الخلفيات التاريخية لنشأة و تطور اتحاد المغرب العربي؟

ما هي المعوقات التي تحول دون نجاح التجربة التكاملية المغاربية ؟

هل التنافس الأوروبي و الأمريكي على منطقة المغرب العربي له انعكاسات سلبية على مستوى تفعيل اتحاد المغرب العربي ؟

ما هي أفاق التجربة التكاملية المغاربية؟ذ

فروض الدراسة

نظراً لإفرازات نهاية الحرب الباردة،دفع بالعديد من الدول إلى تشكيل تحالفات و اتحادات تكاملية لمواجهة كافة الضروف الجديدة، وكان التأسيس الرسمي للإتحاد المغاربي سنة 1989م

عدم التوصل إلى حلول للمشاكل الداخلية للدول و عدم تسوية الخلافات بين الدول المغاربية أثر على مسار اتحاد المغرب العربي

كلما زاد الدور و التنافس داخل المنطقة المغاربية كلما أثر بالسلب على تفعيل التجربة التكاملية

لتفعيل الإتحاد المغرب العربي لابد من تكامل اقتصادي المرتبط بمدى المرونة و الاستقرار المشجع على قيامه

أدبيات الدراسة

لقد تعددت الكتابات و الرسائل عن قضية اتحاد المغرب العربي، وعن طريق البحث عن المراجع المستخدمة نجد:

1/كتاب الباحثة صبيحة بوقوش، تحت عنوان اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007

عالجت الباحثة من خلال دراستها الإشكالية التالية: "هل ظهور هذا التكتل في ذلك الوقت بالذات يعود إلى توفير الظروف الملائمة لانتقال من التجزئة إلى الوحدة أم إلى ظروف ظاهرة و حسابات قطرية أهلتها الأوضاع الداخلية و الإقليمية من ناحية و التحديات الدولية من ناحية أخرى؟، توصلت في الأخير إلى نتائج التالية و نلخص منها

محاولة تجربة التكامل بين عدد من دول المغرب العربي لا تتطلب توفر عدة مقومات أساسية بقدر ما تتطلب التوافق ووحدة الهدف.

2/دراسة الباحثة رقية بلقاسمي،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغربية،تحت عنوان "التكامل الإقليمي المغاربي:دراسة في التحديات و الأفاق المستقبلية" عالجت الباحثة من

خلالها أن التجربة التكاملية المغاربية كانت محدودة جدا ولم تذهب إلى تحقيق أبسط صور التعاون و التكامل الاقتصادي للمنطقة بالرغم من أن التكامل المغاربي منذ بداية على أساس وظيفي إقليمي من خلال بدأ عملية من ميادين السياسة الدنيا على أمل الوصول إلى أقصى درجاته

3/دراسة الباحث بن دمو عبد القادر، رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، تحت عنوان :"التكامل الاقتصادي: الواقع و المعوقات "، وخرج بنتيجة أن دول المغرب العربي لم تنجح في اختيار و تحديد القطاع المناسب للتكامل كما الحال في التجربة الأوروبية، و إنما اكتفت بالتكلم عن قطاعات اقتصادية و إنسانية شاملة دون تحديد قطاع حيوي قادر على إحداث عملية التوسع للتجربة التكاملية المغاربية

الإطار المفاهيمي للدراسة :

التكامل: هو حالة من توافق و الانسجام و الاعتماد المتبادل بين أجزاء و أطراف تشكل مجموعتها وحدة أو نظاما وعليه فإن وحدة التكامل تسير إلى عملية تحقيق التكامل إلى نتيجة بالذات و لا تشير إلى هدف في حد ذاته –يعرفه "أرنس هاز" أنه مسار أو عملية بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية و الوطنية تحويل ولائها وأهدافها و نشاطاتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصاديةّ إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل و التي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية [1]

التوتر: هو حالة من القلق و عدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، و هو نوع من الخوف و الشكوك تبيان المصالح

و التوتر هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة، إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك صراع[2]

التحالف: يعتبر التحالف من علاقة تعاقد بين دولتين أو أكثر يتم من خلالها اتخاذ خطوات الدعم المتبادلة، و التحالف يعتبر بديل لسياسة الانعزال التي ترفض أي مسؤولية تجاه سلامة دول أخرى

[1])شمسة بوشتاقة، نظرية التكامل و الإندماج، محاظرات السنة الرابعة علوم سياسية و علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2010،ص03.

[2]براهمي موسى،"منازعات الحدود في دول المغرب العربي" رسالة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون دولي لحقوق الإنسان،بسكرة،الجزائر،2017،ص 19.

التعاون: هو عملية تقريب سياسات و برامج التنمية و تحسين الأوضاع الاقتصادية و حتى العسكرية تتم في ومن محدد لا تقتضي مؤسسات فوق قومية و كل طرف مستقل كشخص معنوي عن الأخر و لا يلغي التعاون المنافسة و يمكن أن يكون اتفاقا قصير المدى أو طويل المدى و يشترط فيه التوافق بين الأطراف المتعاونة [1]

التنسيق:عبارة عن عملية تقارب متواصلة لسياسات الدول عبر عمليات الاتصال و التشاور المكثف داخل منظمة دولية أو إقليمية تسعى الحكومات في السياسات الخارجية لعمليات التنسيق لتضمن الاستعانة بالأطراف الأخرى

الشراكة: عقد بين دولتين في أشياء مشتركة بهدف التعاون و قد يكون الشركاء متكافئين و غير متكافئين في عدة ميادين

الاعتماد المتبادل: عندما تتكاثف الروابط الفنية، اقتصادية، سياسية من دون وجود اتفاقيات بسبب عمليات التعاون تقع في عملية الاعتماد المتبادل لا يمكن لأي طرف الاستغناء عنها [2]

المغرب العربي:

يعد عودة النشاط المغاربي في المنطقة المغاربية بعد الاستقلال، أخذ مصطلح المغرب العربي مكانته، وأصبح يتداول في أوروبا و العالم العربي

يتألف المغرب العربي من وحدة إستراتيجية متميزة و يتكون من خمسة بلدان هي: الجزائر المغرب ،تونس،ليبيا و موريتانيا،إذ يعتبر متسعا جغرافي متصل الحدود، متجانس الخصائص المادية و الطبيعية،متكامل الموارد و الثروات الطبيعية، فهو يشكل بذلك مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها 5.783.691 كلم^2، تقع في الجزء الشمالي من إفريقيا، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط و غربا المحيط الأطلسي، و منطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي شرقا.[3]

[1])المعهد الديمقراطي الوطني،"تحالف القوى: دليل بناء و الإنظمام و بناء التحالفات السياسية"على الرابط:
https://iknowpolitics.org 17-03-2019 ,15 :125

[2])نادية مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي و الدعوة إلى منظور جديد ،على الرابط :
https://hadaracenter.com 17-03-2019,17 :13

[3]) أحميدة محمد السنوسي، إتحاد المغاربي في الجغرافيا الإقليمية و الإجتماعية و السياسية ،ليبيا: جامعة الفاتح1999،ص ص 23-24.

المناهج المتبعة:

1/المناهج التاريخية: نظرا أن هذه الدراسة تناولت قضايا لها مسار و جذور عبر مراحل في التاريخ و مازالت قائمة، فالمنهاج التاريخي هنا تستخدمه من أجل تتبع و تطور الزمني لمسار التكام ل المغربي، و كذلك يتم اعتماده لعتباره ملائم لطبيعة الموضوع

2/أداة تحليل المضمون: يقصد بالتحليل تلك العملية العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر المدروسة عن بعضها البعض، و قد اعتمدنا تحليل المضمون لدراسة وثيقة و مسار تأسيس اتحاد المغرب العربي فيما يخص الأهداف التي جاء بها لتحقيقها و الوقوف عند أسباب و عوامل التعثر لهذا المسار

3/المنهج الوضعي : تعتمده في وصف حقائق متعلقة بالظاهرة و كذالك طبيعة و تطور العلاقات بين دول الإتحاد المغاربي و كشف عدة جوانب ومحاولة التعرف على مسببات التوتر داخل الإتحاد

الإطار النظري للدراسة:

1/الوظيفة الأصلية: الوظيفة الأصلية تأكد بدورها على أولوية الاقتصاد على السياسة، بحيث يرى "ميتراني"أن القاعدة الاجتماعية و الاقتصادية تمهد نحو الاتفاق في الميادين السياسية، فعندما يتم تنظيم المجتمع الدولي على أساس وظيفي عن طريق تكوين شبكة من المنظمات الدولية متمحورة حول الاحتياجات الأساسية لشعوب العالم، بغض النظر عن الاختلافات الدولية الموجودة، بينما يمكن استئصال جذور النزاعات و الحروب بين الدول مما يمهد الطريق نحو السلام العالمي الدائم

فالوضيفة الجديدة ترجع سبب العتق و اندلا ع الحروب إلى العامل الاقتصادي، وأما يطلق عليها بالحاجيات الإنسانية، أما الوظيفة الأصلية تعتمد على رؤية تقنية للعلاقات الدولية، متحدية بذلك النظام الدولي القائم على الدولة كوحدة تحليل أساسية من خلال سعيها لتحقيق الرفاهية و الرخاء، فهي غير سياسية و إنما تقنية من خلال تركيزها على التعاون بدلا من الصراع، عن طريق خلق شبكة كثيفة من المصالح و النشاطات و الاتهامات المشتركة عبر الحدود

الوظيفة الجديدة: يزداد اللجوء إلى نظريات التكامل و الاندماج في تفسير الظاهرة الإقليمية التي تعزز وجودها في كافة مناطق العالم كما أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلفة إلى تنظيم تعاونها الاقتصادي و الاجتماعي في ظل تعاظم العولمة الاقتصادية، و يتضح من تجارب التكامل أنها

كانت تعبر إما عن إرادة سياسية من أجل ضمان الأمن و التعاون بين الدول الأعضاء، و إما أنها تخضع لمنطق وظيفي يرتبط بتحقيق حاجات أساسية يمكن تأمينها من خلال تعزيز التبادل و الاتصالات بين الشعوب و امتداد للوضيفة، اعتمدت الوظيفة الجديدة على إسهامات "أرنس هاز" و ليند بارغ" الذين تأثرا بالتجربة الاندماجية الأوروبية، ولقد رفض الوظيفيون الجدد فكرة عزل المهام التقنية عن السياسة، أو الرخاء و الرفاهية، إذ يرى الوظيفيون الجدد أن نجاح المسار التكاملي الإقليمي يبقى مرهون بضرورة إدراكه أو تبنيه من قبل النخب السياسية على أن يدخل ضمن مصالحها الذاتية، ومن حيث استراتيجيات بناء مشروع تكامل جهوي،فإن الوضيفيون الجدد على النقيض مشروع"دافيد مينزاني" الوظيفي، لا يهدف إلا لتقليص من سيادة الوطنية للدول بل خلق سيادة جديدة تتحكم فيها دول جديدة من نمط فدرالي في حدود موسعة لكن مع الاحتفاظ بالسيادة الوطنية الأصلية .

صعوبات البحث:

لاشك في أن أي بحث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية لا يخلو من الصعوبات، ويرجع ذلك لطبيعتها الديناميكية، و هذا ما ينطبق غلى المنطقة المغاربية و التي تسارعت فيها الأحداث خاصة بعد التحولات الجديدة .

طبيعة الموضوع و حساسيته و تشعبه فهو عبارة عن دراسة تاريخية، سياسية، قانونية، و اقتصادية و اجتماعية, ثقافية.

صعوبة الحصول على الإحصائيات الجديدة التي تسهل في العملية التحليل للموضوع

تشتت المراجع و الوثائق، ووجودها في أماكن مختلفة، وه و ما حال دون الوصول إلى بعضها.

تقسيم الدراسة

بعد عدة تعديلات أجريناها على خطة البحث لارتباط ذلك بالمادة العلمية المتحصل عليها، تمكنا في النهاية من وضع خطة نعتقد أنها مناسبة لطبيعة الموضوع، وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول،كل فصل ينتهي باستنتاج، إضافة إلى مقدمة و خاتمة

يتناول الفصل الأول مراحل النشأة و التطور لإتحاد المغرب العربي، و يتضمن ثلاث مباحث، في المبحث الأول ذكرنا الخلفيات التاريخية لنشأة الإتحاد، أما في المبحث الثاني تحدثنا عن إتحاد المغرب العربي و دوافع نشأته، و المبحث الثالث قد تناولنا إنجازات إتحاد المغرب العربي، كما تشير إلى أن هذه المباحث قسمت إلى مطالب كما هو موضح في الفهرس

أما الفصل الثاني عرضنا فيه مختلف المعوقات التي عثرة الوحدة المغاربي و كان بعنوان : معوقات إتحاد المغرب العربي، وكذلك قسمناه إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في مبحثه الأول المعيقات الداخلية، أما في مبحثه الثاني تطرقنا إلى المعوقات الإقليميةِ للإتحاد المغاربي، فيما يخص المبحث الثالث فتحدثنا عن المعوقات الدولية و بالتركز على الشراكة الأورومغاربية و الأمريكية المغاربية.

الفصل الثالث أفردناه للحديث عن أليات تفعيل إتحاد المغرب العربي، بحيث تناولنا في مبحثه الأول الإمكانيات و الموارد الموجودة في منطقة المغرب العربي،أما المبحث الثاني فخصصناه للحديث عن مداخل التفعيل، و المبحث

و ختمنا خطة موضوعنا بخاتمة تضمنت العديد من النتائج و الاستنتاجات التي توصلناّ إليها من خلال هذا البحث، بالإضافة إلى جملة من الملاحق و فهرس عام

الفصل الأول

إتحاد المغرب العربي النشأة و التطور

سنتناول في هذا الفصل مراحل نشأة وتطور اتحاد المغرب العربي، بحيا أن لكل منظمة مراحل تتأثر بها أثناء إنشائها سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي فاتحاد المغرب العربي باعتباره إحدى المنظمات الإقليمية مر بفترات كسيرة أثناء تشكله نظراً منا لأهميته تاريخية لظهور الفكرة وذلك باستعراض أهم محطات لمحاولة تكوينه من مؤتمر طنجة 1958 إلى غاية إعلان تأسيسه في 1989 م.

بعد التأسيس نقف عند مختلف الدوافع التي ساعدتننا على العمل الوحدوي للدول المغربية وكيف ساهمت في وضع أهداف مشتركة التي يرمي الاتحاد إلى تحقيقها.

وفي الأخير نختم الفصل بالإنجازات التي توصل إليها هذا الاتحاد بالتركيز على عدة مجالات

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لنشأة اتحاد المغرب العربي

فكرة المغرب العربي الموحد هي فكرة قديمة قائمة ودائمة ارتبطت بالعديد من الحركات الوطنية ومع زيادة الحاجة إلى الوحدة بعد الحرب العالمية الثانية وازدادت الرغبة إلى التشاور والتنسيق فقد ترسخ في أذهان الدول المغربية العمل بشكل موحد.

المطلب 01: العمل الوحدوي من مؤتمر طنجة 1985 إلى استقلال الجزائر 1962م.

تطورت الحركات الوطنية المغاربية بمختلف توجهاتها توازناً مع التغيرات الجديدة الداعية للوحدة و الرافضة لكل أشكال الاستعمار، و عقب استقلال كل من المغرب وتونس سنة 1956،رجاءا ت المبادرة من الملك المغربي محمد الخامس إلى إقامة نوع من الاتحاد [1]بحيث داعي إلى عقد ندوة من اجل معالجة القضية الجزائرية و اتحاد الدول المغاربية [2] ،لكن هاته المبادرة كانت فاشلة نتيجة واقعة 22أكتوبر 1956م،بحيث قامت السلطات الفرنسية بّإخلاء قواعدها العسكرية المتواجدة في تونس و المغرب، وقد شهدت قرية ساقية سيدي يوسف عند الحدود الجزائرية التونسية عدوانا في 08ماي 1958لضرب الثورة الجزائرية و إقامة نوع من الضغوطات على الدول المجاورة لمنع تقديم الدعم لها، هذا ما أدى برجال الحركة الوطنية المغاربية إلى ضرورة اللقاء و التنسيق لمواجهة الخطر المشترك في مؤتمر تاريخي عرف بمؤتمر طنجة 1598م، وقد اتفقو اكدلالة على مواصلة مسيرة النضال لمغاربي[3]

مؤتمر طنجة 1958م:

فكرة عقد مؤتمر طنجة لم تكن وليدة عام 1958م، بل طرحت في محطات سابقة، من قمة تونس أكتوبر 1956، التي تم مشاركة فيه من قبل جبهة التحرير الوطني الجزائري بعد عملية الاختطاف التي تعرض لها قادة الثورة الخمسة "أحمد بن بله و رفقائه «هذ ا الحدث لم يقض على الفكرة وإنما يقبس حية ليتم دعوة إليها في اجتماع ثنائي الذي جمع بين محمد الخامس و الرئيس التونسي "حبيب بورقيبة" في 20نوفمبر 1957

[1]) إسماعيل العربي، التكتل و الاندماج الإقليمي بين دول المتطورة ،ط2 ا،لجزائر: الشركة الوطنية، 1981، ص128.
[2]) محمد بلقاسم،وحدة المغرب العربي فكرة وواقعاً 1954-1975،الجزائر: دار البصائر الجديدة للنشر و التوزيع،2013،ص319.
[3]) أحمد المالكي، الحركات الوطنية و الإستعمارية في المغرب العربي ،ط2،بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1994،ص258.

للتشاور و إيجاد حل للقضية الجزائرية[1] حيث مثلت المحطات السابقة للفكرة الوحدوي التي كان ميلادها الرسمي في مؤتمر طنجة ، المنعقد في الفترة الممتدة في 27أفريل إلى 30أفريل 1958[2] و ذلك بمشاركة كل من الحزب الدستوري التونسي الجديد بقيادة "الباهي أدهم" و حزب الاستقلال المغربي برئاسة "علال قاسي «،وحزب جبهة التحرير الوطني برئاسة "فرحات عباس"[3]

وقد صرح علال القاسي في جلسة الافتتاحية للمؤتمر"...و الآن قد تحقق الاستقلال فمن واجبنا أن نبذل أقصى مجهوداتنا لتحقيق التعاون...وأن تتجه إلى توحيد المغرب العربي في دولة واحدة متحدة...الكفاح المشترك من أجل تحرير الجزائر و ما بقي من أرض المغرب ..." [4]،كذلك حظرت جبهة التحرير الوطني وأكدت خطابات وعود مشاركيها على بعد الاستقلال الجزائري و العهد الوحدوي كما أتى في خطاب علال بلقاسم في الجلسة الختامية للمؤتمر حيث قال:" في هذا اليوم سيعرف العالم دار طنجة نبأ عظيماً... هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي..."و يعرف العالم أجمع أن وحدة المغرب العربي ليست مجرد أمل لكنها حقيقة واقعية"[5]

وقد أعطى مؤتمر طنجة مضمونا واضحا لفكرة اتحاد المغرب العربي بحيث لم تعد مجرد تنسق الأعمال بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة باعتبارها الشكل الأكثر ملائمة في الواقع لهذه الأقطار[6]

رسم زعماء المغاربة الخطوط الأساسية لهذه الوحدة، إذ أعلنت وثيقة طنجة توجيهاتها الوحدوية على الشكل التالي:

- تكوين مجلس استشاري للمغرب العربي
- تصفية التواجد الاستعماري الفرنسي في المنطقة

[1]) معمر العايب،مؤتمر طنجة المغربي دراسة تحليلية تقييمية،الجزائر:دار الحكمة للنشر،2010،ص125.

[2]) أحمد ناجي،"الإتحاد المغربي طموحاته و إشكالياته"،مجلة السياسة الدولية،العدد 111،مصر:مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام،1999،ص98.

[3]) جورج االراسي،وحده من وحدة العرب،مجلة الحوار،العدد12،باريس،دار الحوار،1988،ص38.

[4])محمد عباس" الوحدة المغربية في مؤتمر طنجة"،مجلة الحوار، العدد 12،باريس،دار الحوار،ص36.

[5])عبد الإله بلقزيز،الحركة الوطنية المقربية و المسألة القومية 1947-1986،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1929،ص157.

[6]) جمال عبدذ الناصر مانع،إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية،الجزائر:دار العلوم،2004ذ،ص35.

- توحيد منطقة المغرب العربي من خلال اتحاد فدرالي وذلك استجابة لمطلب الشعوب المغربية في الوحدة و التضامن [1]
- دراسة إقامة الهياكل المقترحة في مؤتمر طنجة من الأمانة العامة والمجلس الاستشاري
- اعتبار الوحدة المغربية مشروطة باستقلال الجزائر
- دعم و مساعدة الثورة الجزائرية[2]

ورغم أهمية النتائج التي انبثقت من معاهدة المؤتمر إلى أن الظروف الدولية للأطراف الثلاثة المشاركة في المؤتمر لم تسمح لها بتطبيق قراراته فبالنسبة لتونس والمغرب كانتا منشغلتين بعملية بناء الدولة المستقلة في تلك الفترة، وما أنجر عنها من تحديات ومتاعب بسبب التبعية الفرنسية، ومن جهة الجزائر كانت كل انشغالاتها في الثورة المسلحة، وبالتالي لم يمن باستطاعتها تتحيز قرارات مؤتمر طنجة [3]

هاته الفترة من وحدة المغرب العربي لم تتحقق بأي شكل من الأشكال، ذلك أن طريقها في استقلال البلدان وبناء الدول، ومن ثم الوحدة التي تسيير إلى عمل تضامني في مواجهة الوجود الاستعماري بالمنطقة

المطلب الثاني: العمل الوحدوي بعد الاستقلال

في الوقت الذي كانت شعوب دول المغرب العربي تنتظر فيه تطور الجهود نحو بناء و تحقيق وحدة مغاربية على جميع الأصعدة و المجالات لتقف عند تراجع هذه الأمل بسبب تطور ظهور مطالب توسعية فتحت المجال لصراعات عرقلة السير في تشييد وحدة المغرب العربي، في حين كان من المفترض توحيد الصفوف و تسخير كل الطاقات المادية و البشرية لمواجهة كل التحديات التي فرضتها ظروف التنمية والاستقلال في عالم هيمنت فيه المصالح و العدوانية ليصبح على أرض الواقع صدام مسلح في 09أكتوبر1963 ، بين القوات المغربية وإطفاء شعلة النشاط الوحدوي [4] لكن على الرغم من تراجع هذا النشاط إلى أن الرغبة الملحة في بناء الوحدة لم تنعدم، وبدالها ظهور جديد على على صعيد أخر ألا و هو بناء الأسس الاقتصادية للوحدة، وقد

[1]) مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية1954-1962،الجزائر:دار الحكمة،ط2012،2،ص165.
[2]) معمر العايب مرجع سابق،ص166.
[3]) حسين بوقارة ،التكامل في العلاقات الدولية ،الجزائر :دار الهومة،2008-2000،ص21.
[4]) فتحي الذيب ، عبد الناصر و ثورة الجزائر ط1 القاهرة:دار المستقبل العربي 1948.

كان هناك دعوا للتعاون و التكامل بين أقطار المغاربية ببناء بنية تحتية اقتصادية و التي بدورها ستمهد الطريق للوحدة السياسية[1]

شهدت المنطقة المغاربية في هاته الفترة تجربتين بارزتين لإقامة تكامل مغاربي وتمثلت في [2]

1) اللجنة الاستثمارية المغاربية الدائمة: ظهر تجاوب الإرادات السياسية في بلدان المغرب العربي منذ إدراكهم لأهمية وتحقيق تكامل اقتصادي، فلهذا كان انطلاق الاتجاه الوحدوي نحو التكوين من خلال لجنة الاستشارية المغاربية الدائمة سنة 1964، هذهاللجنة ذات الطابع الاقتصادي والتي تعمل على إيجاد المناخ الملائم يوضح بروتوكول لتكامل والاندماج من خلال التعاون الاقتصادي لبلدان المغرب العربي [3]

من هنا اعتبرت اللجنة الاستشارية أول تجربيه للتكامل الاقتصادي المغربي خلال اجتماع كافة وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي بتونس في الفترة الممتدة ما بين 26سبتمبر إلى 1 أكتوبر 1964 لضبط كل محاور الرئيسية للتعاون الاقتصادي بينهم، وقد تم التوقيع في المؤتمر على بروتوكول بتونس الذي نص على بعث لجنة استشارية مغاربية تضم في عضويتها كل من الجزائر المغرب تونس وليبيا مقرها تونس وكان بمثابة شهادة ميلاد رسمية لتجربة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي[4]

وقد نتج عن هذه اللجنة هيئات وهي كالأتي:

1/1/ مجلس وزراء الاقتصاديو ن هو الهيئة العليا للجنة، يتكون من وزراء الاقتصاد وتم اجتماع سبع مرات منذ تكوينه إلى غاية 1975

2/1/ اللجان القطاعية الفنية المتخصصة: هـ ي لجان قامت وفقاً لمتطلبات مسار عملية التكامل، وهي عشرون لجنة قطاعية[5]

وقد عقدت اللجنة الاستشارية المغاربية العديد من المؤتمرات الوحدوية على مستوى الوزاري للدول المغاربية مبنية على مقاربات اقتصادية وهي كأتية:

---

[1]) عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق،ص179

[2]) جمال عبد الناصر مانع،مرجع سابق،ص62

[3]) جمال عبد الناصر، مرجع سابق،ص63

[4])MOURICE FLORY, JEANLOUSMIéGE,Annuairedel'afrique de nord 1964,centre de recherohe sur l'afriqueméditeneénne ,paris:1965p663-644.

[5]) أنظر الملحق رقم 01 ص

1. **مؤتمر طنجة المنعقد في 26نوفمبر 1964**:تم الإقرار بـ:[1]

– التنسيق بين المخططات الاقتصادية الوطنية ودراسة مفصلة مقارنة للإمكانيات الصناعة الموجودة

–اعتمد سياسة موحدة في مجال الشغل والتكوين المهني

2. **مؤتمر طرابلس المنعقد في 27ماي 1965**: أهم توصياته

–دراسة وتنسيق تصدير المنتجات الزراعية بين الدول الأربعة

–إنشاء أجهزة متخصصة للتنمية الاقتصادية

3. **مؤتمر الجزائر في فبراير 1965**: **أهم توصياته**

– تم فيه التأكد على مواصلة بناء و دراسة القطاع الصناعي و التجاري، كذالك تم إقرار و تسمية الأمين العام للجنة و الأعضاء الدائمين العاملين فيها و ميزانية اللجنة

4. **مؤتمر تونس المنعقد في نوفمبر 1967**: **تم الإقرار بـ:**

– اتفاق يضمن تعاون بين الدول المغرب العربي من خلال تحقيق الرسوم الجمركية و مضاعفة المبادلات بالنسبة للمنتجات الزراعية و كذالك بإنشاء مصرف لتمويل عملية التوحيد

–و يتضمن هذه القرارات أن اللجنة الاستشارية الدائمة قد مرة بمراحل في تجربتها للوحدة و التكامل،بحيث أنها توجهت في المرحلة الأولى بين عامي 1964-1968 إلى مشروع التعاون و بناء مندرج للوحدة الاقتصادية بصيغة التعاون الإقطاعي،أما المرحلة الثانية الممتدة من 1968 إلى غاية 1975 قامت الحكومات المغربية بوضع تعديل تمثل في التعاون الكلي الشامل في نطاق اتفاق جملي للتعاون الجهوي[2]

هكذا فإن اللجنة الاستشارية الدائمة ركزت على ضرورة التعاون و التكامل في إطار الوحدوي ، كما أنها كيفت المنظومات الاقتصادية و المالية و مهدت إلى تسيير في التكوين وحدة مغاربية بوضع أسس و لبنة اقتصادية التي تعتبر الانطلاقة الأولية[3]

بالرغم من كل المشاريع إلا أن اللجنة الاستشارية تعطلت أعمالها و جميع الأجهزة التابعة لها، و توقفت العديد من اجتماعات مجلس الوزراء الاقتصاد،هذا راجع إلى عدة أسباب منها خلافات سياسية بين بلدان

[1])إسماعيل العربي،مرجع سابق، ص313.

[2]) مصطفى الفيلالي ،المغرب العربي الكبير للمستقبل،لبنان:مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط3،2001،ص64-65.

[3]) عبد الرزاق مقري"الثورات العربية و العلاقات البيئة المغاربية"،ندوة المغرب العربي و التحويلات الإقليمية الراهنة،مركز الجزيرة للدراسات،قطر،2013،ص03.

المغرب العربي و أبرزها خلاف الجزائر و المغرب حول قضية الصحراء الغربية ،إضافة إلى تدهور العلاقة بين تونس و ليبيا ، و أخيراً الإدعاءات الإقليمية المغربية و الموريتانية على إقليم الصحراء المغربية [1]

كل هذا إلا أن المنطقة المغربية دخلت طور جديد في حياتها السياسية قصد إحداث التوازن في المنطقة المتمثل في :

2/ معاهدات المحورية لبلدان المغرب العربي:

2-1-معاهدة الإخاء و الوفاق: تم توقيع على هذه المعاهدة في 19 مارس 1983م بين كل من تونس و الجزائر ثم انضمت إليها موريتانيا في نفس السنة لتحقيق و تقرير علاقات الجوار و التعاون وقد نصت هذه المعاهدة على حرص الأطراف على الاحترام المتبادل للوحدة الترابية للحفاظ على سلم و الأمن المنطقة و اعتبرت هذه المعاهدة فيما يعد لبنة في تكوين الوحدة المغربية[2]

2-2معاهدة وجدة :أبرمت في 13 أوت 1984 بين المغرب و ليبيا بوجدة، و كانت كمجرد تحالف ظرفي انجر عنه إنشاء الإتحاد الإفريقي ، بحيث تهدف هذه المعاهدة إلى تعزيز المودة و الأخوة بين البلدين و إقامة تعاون دبلوماسي و دفاعي من أجل صيانة استقلال البلدين [3]

المطلب 03 :تأسيس إتحاد المغرب العربي 1989م

1/**تأسيسه:**اجتمع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10جوان 1988م وتم إصدار بيان الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الإتحاد المغاربي و في 17 فيفري 1989 تم الإعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: الجزائر،المغرب،تونس ،ليبيا و موريتانيا و اعتبار من تاريخ 01مارس1989 أصبح الإتحاد ساري المفعول[4]

المغرب كانت هي الأولى التي تولت رئاسة الإتحاد المغربي لمدة 6 أشهر، و بعدها استضافت تونس يوم 17 فبراير 1990 أول لإتحاد المغرب العربي،و التي تميزت بتبني العديد من القرارات تخص منظمة الأمانة العامة و توسيع المجلس الاستشاري بإضافة إلى تبني المؤسسات الأولى للإتحاد،كما استضافت الجزائر القمة الثانية في 22 يوليو 1990، و شهدت هذه القمة تبني الاتفاقيات التي وضعتها اللجنة الوزارية [5]

---

[1]) جمال عبد الناصر المانع،مرجع سابق ،ص66-67.

[2])محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيو تاريخية و قانونية لمسألة الحدود العربية ، لبنان : دار إفريقيا الشرق،ص139.

[3]) جمال عبد الناصر مانع، المر/جع السابق، ص70.

[4])المرجع السابق، ص70.

[5]) حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي ،الجزائر: دار هومة، 2010 ص19.

تمثلت أهم اتفاقيات الإتحاد في تعديل القانون الداخلي للمجلس الاستشاري إلى جانب إرساء و تفصيل مؤسسات الإتحاد، كما تم تكريس هذه القمة لوضع إستراتيجية اقتصادية على المدى الطويل، أما القمة الثالثة فقد انعقدت في رأس لأنوف بليبيا بتاريخ 10 مارس 1991 [1]

كذلك تم التوقيع من قبل القادة الخمسة لدول الأعضاء، شالي بن جديد "الجمهورية الجزائرية".معمر القذافي " الجماهيرية الليبية العظمى"، زين العابدين بن على "الجمهورية التونسية"، الحسن الثاني "المملكة المغربية" وولد الطابع "جمهورية موريتانيا الإسلامية" في عدة اجتماعات للإعلان عن تّأسيس الإتحاد على الوثائق الثلاثة و هي كالأتي [2]

- إعلان قيام إتحاد المغرب العربي
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغربية و توصيات لجانها الفرعية
- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي و التي وضعت مختلف الأسس و اللبنات التأسيسية الحقيقية لإتحاد و أرست هياكله و أهدافه[3]

2- أهداف الإتحاد :

يتضح من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي أنه كان هناك العديد من الأهداف ذات الأبعاد المختلفة منها التي تضمنتها المادة الثانية و الثالثة من معاهدة إنشائه أوامر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها بعضها ببعض

- تحقيق تقديم رفاهية مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها
- المساهمة في صيانة السلام القائم عل العدل و الإنصاف
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال فيما بينها [4]
- كذالك تضمنت المادة الثالثة من المعاهدة إلى العديد من الأهداف تلخص منها كالأتي :

[1]) توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الاحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية ،دمشق: من منشورات إتحاد الكتاب العرب،2006،ص21

[2]) جمال عبد الناصر المانع، مرجع سابق،ص88

[3]) جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ،ص88.

[4]) المادة (02) من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي ينظر الملحق رقم 2.

أ. / **الأهداف السياسية:** هي أهم الأهداف التي تسعى الإتحاد لتحقيقها و تمثلت في :

- مجابهة أي مخاطر و تحديات و المساهمة في إزالة كل صور النزاعات الإقليمية
- صيانة السلام المؤسس على العدل و الإنصاف و توجيه الجهود نحو التنمية
- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء و ذلك بإقامة تعاون دبلوماسي وطيد بينها على أساس الحوار
- دفاع عن حقوق و تحقيق رفاهية الشعوب المغاربية عن طريق تنسيق المجهودات في كافة الأصعدة[1]

ب. /**الأهداف الدفاعية:**

- صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء
- صيانة السلام المرتكز على العدل و الإنصاف
- كل إعتداء تتعرض له دولة من دول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى [2]
- تنسيق في ميادين الدفاع و الأمن و تسوية النزاعات بالطرق السلمية و الحوار مما ينعكس إيجابيا على صيانة السلم و تقوية الوحدة المغربية [3]

ت. /**الأهداف الاقتصادية:**

الهدف من تعاون الدول المغاربية هو تحقيق حياة أفضل للشعوب و لتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية :

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث
- تطوير القطاع الزراعي و تحقيق التوازن مع القطاع الصناعي
- إصدار تشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية و تسهيل حركة النقل للبضائع و الأشخاص و الخدمات و رؤوس الأموال بين دول الإتحاد
- تطوير الموارد البشرية و تدريجها لاستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة
- إنشاء مشروعات مشتركة و إعداد برامج كاملة و توعية في هذا الصدد تم إنشاء منطقة تبادل حر عام 1992م
- إنشاء سوق مشتركة عام 2000 م[1]

---

[1]) جمال عبد الناصر مانع،مرجع سابق،ص92 .

[2]) المادة الثالثة و الثانية من عهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي ، أنظر الملحق رقم 2 ص.

[3]) صبيحة بوخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية ،عمان :دار الحامد للنشر و التوزيع ،2011،ص88.

ث. الأهداف الثقافية:

جاء في المادة الثالثة في المجال الثقافي ضرورة:

- إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستوياته
- الحفاظ على القيم الروحية و الثقافية و الخلقية و صيانة الهوية العربية الإسلامية
- تبادل الأساتذة و الطلبة و إنشاء المؤسسات الجامعية و الثقافية
- إنشاء مراكز مشتركة و برامج في المجالات العلمية المختلفة بين الدول المغاربية [2]

3/ البناء الهيكلي و المؤسساتي الإتحاد المغرب العربي :

3-1-مجلس الرئاسة:

يتألف مجلس الرئاسة من رؤساء الدول الأعضاء، و هو يمثل أعلى جهاز في الإتحاد و تكون فيه رئاسة المجلس ستة أشهر بالتناوب من طرف رؤساء الدول الأعضاء[3]

3-2-مجلس وزراء الخارجية:

يتكون المجلس من وزراء الخارجية لدول الأعضاء، مهمته تحضير لدورات مجلس الرئاسة و النظر في اقتراحات لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة و تنسيق السياسات و المواقف في المنظمات الإقليمية و الدولية، يشترط فيه حضور جميع الأعضاء بدعوة من الرئاسة أو طلب من أحد الأعضاء[4]

3-3-لجنة المتابعة:

تتكون من كتاب الدولة المعنيين في الحكومات أعضاء، تهتم بمتابعة قضايا الإتحاد بالتنسيق مع باقي الهيئات،كذا تطبيق القرارات وتنشيط العمل الوحدوي، كما تعمل على تنمية مشتركة تفرز على اتحاد المغرب العربي [5]

3-4- اللجان الوزارية المتخصصة:

يكون الإتحاد المغرب العربي أربعة لجان وزارية متخصصة وهي كالأتي [6]:

أولا: لجنة الأمن الغذائي:

---

[1]) جمال عبد الناصر المانع، مرجع سابق،ص ص94-95.

[2])المادة03 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي ، انظر ملحق رقم 02.

[3]) المادة 04 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي ، أنظر الملحق رقم 02.

[4])رشيد يوكساني،أحمد دييش، مقومات و معوقات التكامل الإقتصادي لمغاربي، الجزائر:دار الهدى ،2005،ص221

[5]) إتحاد المغرب العربي ..الأهداف و الهياكل التنظيمية على الرابط:

https://www.aljazera.net; 2019-03-03, 09 :30.

[6]) المادة 10 من معاهدة إنشاء المغرب العربي ، أنظر ملحق رقم (02)

تهتم بقطاعات الفلاحة و الثروة الحيوانية، و المياه و الغابات كذالك الصناعات الفلاحة و الغذائية ، و استصلاح الأراضي، و الصيد البحري و تجارة المواد الغذائية كذلك البحث الزراعي و البيطري و البيئة، إضافة إلى مؤسسات الدعم الفلاحي

ثانيا: لجنة الاقتصادية و المالية :

تتخصص في الميادين التالية:التخطيط ، الطاقة، المعادن ، التجارة، الصناعة، السياحة، المالية، الجمارك،التأمين،المصارف،تموين الاستثمار،النقل و الصناعة التقليدية

ثالثا: لجنة البيئة الأساسية :

تهتم بميدان التجهيز و الأشغال العمومية و كذلك الإسكان و العمران بالإضافة إلى النقل و المواصلات و البريد و الري [1]

رابعا: لجنة الموارد البشرية:

تهتم بوضع خطط و استراتيجيات تربوية في الدول المغرب العربي، و تطوير البرامج الدراسية و توحيدها ، و توحيد النظم القضائية و كذا رعاية جاليتها المغتربة قصد المحافظة على أصالتها العربية الإسلامية [2]

3-5-الأمانة العامة:

ينشأها مجلس الرئاسة و يحدد مقرها و مهامها كما يعين أميناً عاما لها [3] ولها عدة مهام أبرزها هي:

- إعداد بحوث و الدراسات و توفير المعلومات و الوثائق و إبداء الرأي المتخصص
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى
- إعداد التقارير الدولية حول تقدم بناء الإتحاد
- حفظ الوثائق و مستندات الرئاسة و مجلس وزراء الخارجية و لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة و مجلس الشورى و الهيئة القضائية و كل مستند رسمي للإتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الإتحاد [4]

3-6مجلس الشورى المغاربي :

يمثل مجلس الشورى بمثابة الجهاز التشريعي للإتحاد، يتكون من عشرين عضو من كل دولة ، يتم اختيارهم من قبل الهيئات النيابة لدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة، يبدي هذا المجلس رأيه فيما

[1]) إتحاد المغرب العربي ..الأهداف و الهياكل التنظيمية، مرجع سابقذ.

[2])بن خليفة عبد الوهاب ،إتحاد المغرب العربي بين الحسابات السياسية و طموحات الشارع،ط1، الجزائر :دار طليعة،2010،ص76.

[3])المادة 11 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العرب ، أنظر ملحق رقم 02.

[4])جمال عبد الناصر المانع ،مرجع السابق، ص ص،175-176.

يمليه عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قراراتّ،كما أنه يرفع لمجلس الرئاسة مايراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد ،كما يشرف على دراسة المشاريع و القرارات المعدة من طرف اللجان الوزارية المتخصصة [1]

3-7-الهيئة القضائية :

مقرها نواكشط، تتألف من قاضيين من كل دولة تعينها دولة معينة لمدة ست سنوات، و يتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات ، تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع مما يؤدي إلى تصفية العلاقات و انسجامها[2]

تجسدت فكرة المغرب العربي في مؤتمر طنجة 1958م للقيام بوحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة (الجزائر،تونس و المغرب) و بعد استقلال كل الأقطار تطور مسار التجربة الوحدوية و في عام 1989 كان فيه تجديد للدعوة لإقامة مشروع تكامل بين الدول الخمسة للمغرب العربي الذي كان يهدف إلى تحقيق تكامل الاقتصادي وصولا إلى وحدة سياسية لكن سرعان ما تم توقفه و توقيف سيرورة التجربة الوحدوية راجع إلى عدة عوامل نتطرق إليها لاحقا بالرغم من وجود عدة دوافع و إمكانيات و موارد متاحة التي تجعلها قادة على تأسيس الإتحاد .

المبحث الثاني :إتحاد المغرب العربي و دوافع إنشائه :

إن نشوء و تشكل الإتحاد المغربي راجع أساسا لعدة أسباب ومقومات التي هي بمثابة حجر الّأساس لأي انطلاقة تكاملية، بحيث لا يكمن أن يحقق الإتحاد أهدافه إلا إذا توفرت مجموعة من العوامل المساعدة التي تقود نحو تكوينه،فالإتحاد المغرب العربي لم يكن نتاج لعامل أو لمقوم واحد ،إنما هو نتاج لتضافر مجموعة من الدوافع و المقومات الداخلية و دولية ، ومن هذا المنطق سنعرض الدوافع التي ساهمت في تبلور تتل مغاربي

المطلب 01: العوامل الداخلية

كان للظروف و العوامل الداخلية في منطقة المغرب العربي دوراً أساسياً في التوجه نحو ضرورة التكتل لمواجهة التحديات الإقليمية و الدولية ، ونذكر أهمها في النقاط التالية:

وحدة الدين و اللغة

إن وحدة الدين ضرورة ملحة لوحدة الشعب ، فمنطقة المغرب العربي تدين بالديانة الإسلامية ،فنسبة أكثر من 90% من سكان المغرب العربي يدينون بالدين الإسلامي ّ،إّضافة إلى الجالية المسيحية التي هاجرت إلى المنطقة بعد خضوعها لفرنسا، وكذلك اليهود الذين يقدر عددهم بخمس مائة ألف يهودي و مما زاد من

[1]) المادة 12 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي ،أنظر الملحق رقم 02.

[2]) عبد الوهاب بن خليف ، مرجع سابق، ص ص80-81.

قوة هذا العامل كون الوحدة الدينية صاحبتها وحدة مذهبية، فالإسلام بمثابة أداة للوحدة و أساس العملية التكاملية في الإقليم المغاربي [1]

كما نجد جل الدساتير المغاربية قد أكدت بصريح النص على إعتمادها اللغة العربية كلغة رسمية وطنية للشعب و الدولة [2] حتى لدى الأمازيغ الذي لا يعرف اللغة العربية فهي أساس الشخصية المغاربية فهي بذلك تمثل مقوم الحضاري ومكسب مدعم لبناء إتحاد مغاربي،إذ بها يتم الانسجام في التفكير و النظم و الأهداف [3]

وحدة التاريخ و المصير المشترك:

وحدة التاريخ تعتبر عاملا أساسيا في قيام الإتحاد،فمنذ القدم و الشعوب المغاربية تعيش معا تاريخا واحدا، و ظل التاريخ المغاربي عاملا حاسما في تأليف هذه الشعوب و شعورها،كذالك عرفت نفس المصير عبر التاريخ فتعاملت مع الفينيقيين و تعاطت معهم في التجارة بشكل واسع و تعرضت للاستعمار الروماني و الوندالي و البزنطي عدة قرون ،واستقبلت الفتح الإسلامي أمنت بالدين الإسلامي ،كذلك شاركت بقط كبير في إقامة الحضارة العربية

وقد واجهت تحديات القرب الأوروبي المسيحي طوال قرون العصر الحديث إلى أن وضعت تحت سيطرتها إبتداءا بالجزائر عام 1830 [4]

وحدة الرقعة الجغرافية :

أهمية الترابط الجغرافي يجعل من قيام الإتحاد المغرب العربي ضرورة النهوض بالمصالح المشتركة الناتجة عن الجوار الجغرافي،فالوحدة الجغرافية عامل من عوامل القوة في الوحدة المغربية [5] فمنطقة المغرب العربي هي محور تقاطع ثلاث قارات أوروبا وأفريقيا ذوأسيا مما يزيد المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة ،إضافة إلى موقعها البحري المتميز شمالا على امتداد 4000 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة البحرية [6]

هذا ما توضحه الخريطة التالية

---

[1]) بلخضر عواريب ،"جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1955،رسالة لنيل شهادة ماجستير،الجزائر،2007،ص27.

[2]) جمعة أحمد السويسي،"المغرب العربي:تحديات الداخلية و التهديدات الخارجية،الجزائر"رسالة لنيل شهادة ماجستير،ص22

[3]) عبد الوهاب بن خليف،مرجع سابق،ص50.

[4])يحي بوعزيز،مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية،الجزائر:دار علم المعرفة،2009 ،ص ص510-511.

[5])جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق،ص40.

[6])hatembensalem , ''le maghreb sur léchiquier méditerranéen ''(d.édenenaationale).le comitédétudes de défense nationole,n07,paris,juillet1989-pp06-070.

الدوافع السياسية:

من أهم أسباب القيام بالعديد من التكتلات الإقليمية العربية و منها الإتحاد المغاربي هو:

أ. **الظروف السياسية :**

فتح إستقلال بلدان المغرب العربي مسألة بناء الدولة و نشوء مجال سياسي مؤسساتي حديث و تحول في بنى التمثيل الاجتماعي و بذلك يتم بناء مؤسسات ديمقراطية تمثيلية تحظى بثقة الشعب و الدولة[1] وقد دخل المغرب العربي منذ 1988-1989 م طور في حياته السياسية يتمثل في تغير توجهه الوحدوي القديم بحيث جعل الممارسة السياسية و العمل السياسي قائم على صيغة التعدد الحزبي ، وأن التحول لتعددية الحزبية يعد مرحلة حاسمة في الحياة السياسية لدول المغرب العربي و ذلك باعتماد تشريعات جديدة تسمح بتكوين الأحزاب السياسية لممارسة العمل السياسي المشروع و تواجده في الساحة السياسية بقوة و تعبير عن مطلب الشعب بصورة شفافة و نزيهة[2]

ب. **أزمة نظام الدولة القطرية :**

بعد حصول دول المغرب العربي على استقلالها كان من الطبيعي أننتجه إلى بناء مؤسساتها السياسية و الإدارية و إقامة قاعدة صناعية تماشياً لمبدأ السيادة على ترابطها، أي اعتماد المنهج القطري بدل النظر في البناء الإقليمي ،بحيث كان هناك من يرى أن التوجه القطري ماهو إلا نتيجة طبيعية لنوع الحروب التي عرفتها المنطقة ، و بعد مرور ثلاث عقود من الاستقلال ثبت فشل كل الأنماط التنموية لدول المغرب العربي على إختلاف فلسفتها رأسمالية كانت أم إشتراكية ،و كذا عجز الدول على إنجاز مهام التنمية و تفاقم تبعيتها للخارج[3].

و مع منتصف الثمانينات وجد قادة دول المغرب العربي أنفسهم مجبرين على الإقرار بالواقع المتردي الذي أصبحت تتخبط فيه دولهم ،ماخذ بدول المنطقة تبحث عن طرق ووسائل لتجديد الشرعية و هو ما يتطلب تحقيق منجزات تنموية تتماشي أمام التحديات المطروحة ، وأن التكتل الإقليمي هو ملجأ الوحيد لها [4]

المطلب الثاني: المؤثرات الخارجية

كان للمؤثرات الخارجية دور أساسياً في ضرورة التوجه نحو التكتل الإقليمي لدول المغرب العربي وتنحصر هذه المؤثرات في النقاط التالية:

1. **العامل الاقتصادي:** نظرا لأهمية هذا العامل و كذا من كون الدول المغاربية تتميز بتوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل الأراضي الغابات، و مناطق شبه رطبة، و لأقاليم جافة، و أخرى صحراوية ،فبسبب هذا التنوع في

[1])عبد الإله بلقزيز،السلطة و المعرضة المجال السياسي العربي المعاصر حالة المغرب،ط1 المغرب:المركز الثقافي للنشر،2007،ص106.

[2])جمال عبد الناصر مانع،مرجع سرابق،ص ص 52-53.

[3]) مصطفى الفيلالي،مرجع سابق، ص39.

[4]) المرجع السابق، 39.

المنطقة انعكس على المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى تنوع الثروة الحيوانية ،و الموارد الطاقوية [1]كل هاته الموارد الاقتصادية المتنوعة تؤهل الدول المغاربية لتتكام ل اقتصاديا

فالجزائر تعتبر من أكبر منتجي الغاز الطبيعي و النفط في العالم ، وبذالك تحتل المرتبة الخامسة عالميا لاحتياطي الغاز، و الرابع عشر لاحتياطي النفط ، ما تحتل المرتبة الثالثة عشر في إنتاج المحروقات ،كما يحتل الحديد قائمة المعادن التي يزخر بها البلدّ إضافة إلىّ اعتماد الجزائر على الفلاحة و خاصة زراعة الحمضيات و التمور و الحبوب

–أما دولة المغرب رغم افتقارها للمحروقات إلا أنها تتمتع بموارد معدنية هامة فهي تعتبر أول دولة مصدرة للفوسفور في العالم ،كما أنها تملك حوالي 70% من الفوسفات العالمي، وكذلك تزخر بالحديد و المعادن كالنحاس و الذهب و الفضة ،بالإضافة إلى اعتمادها على الزراعة كالحوامض و البطاطا ،أما على الصعيد البحري فهي تملك ثروة سمكية معتبرة [2]

–بالنسبة لتونس فيعتمد اقتصادها على السياحة ،كما تملك موارد معدنية أهمها الفوسفات [3] أما إنتاجها السنوي للفوسفات فيقدر ب ثمانية مليون طن و تحتل المرتبة السادسة عالميا، بالإضافة لامتلاكها لاحتياطي من المحروقات جد محدود ،كما يعتبر قطاعها الفلاحي نشيط، فهي ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا و إيّطاليا، كماّ أن الصادرات التونسية من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحة[4]

–ليبيا يعتبر النفط أهم مواردها الطبيعية بحيث تحتل المرتبة الحادية عشر من الاحتياطي ، و يعتبر مصدر الدخل الرئيسي لها[5]

–أما موريتانيا هي غنية بالثروات المعدنية كالحديد وتمتلك احتياطي يقدر بعشرة مليار طن من النوعية الجيدة ،كما تمتلك كمية معتبرة من الرصاص و الزنك و الذهب ، و لها مصائد غنية بثروة السمكية تزيد مساحتها على 195.000 كلم [2] ذ،بالإضافة إلى الثروة السمكية تصل إلى 780مليون رأس من الغنم،101مليون رأس من البقر، وحوالي مليون رأس من الإبل[6]

---

[1]) إبتسام بدري ،"أثر المحددات الداخلية و الدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي https://www.politics.ar.com ,2019-03-10 ,13 :15.

[2])فاطمة بيرم،"أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة" مذكرة لنيل شهادة ماجستير، باتنة،الجزائر،2010، ص ص 95-96.

[3])فاطمة بيرم، المرجع السابق ، ص26.

[4]) عبد القادر رزيق المخادمي ،التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 2009،ص26.

[5])فاطمة بيرم ، مرجع سابق،ص96.

[6])نعيمة بالي،"الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل أم تعارض"،ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنةالدوحة،قطر، 17-18-فيفري،2013،ص05.

فهذا التنوع المغاربي في الموارد الطبيعية و الطاقوية المتوفرة و الإمكانيات الاقتصادية يمكن دول المغرب العربي من إقامة سوق داخلية متكاملة ، و جعل المنطقة قادرة على الاكتفاء الذاتي و تكوين مجموعة قوية لها مكانتها و دورها في الساحة الدولية خاصة و أن المنطقة المغاربية تشكل رهاناً اقتصاديا استراتيجياً هاماً للدول الكبرى الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية، و بالتالي فإن هذا الإتحاد يعتبر تحديا حقيقيا للدول المغاربية لضمان وتعزيز سيادتها الاقتصادية على إقليمي[1]

-العامل الأمني:

من بين أهم المفاهيم التي طرأت عليها العديد من التحولات في فترة بعد الحرب الباردة الدافع الأمنيّ، إذ أصبح مفهوم الأمن مركب يشمل حماية الفرد و المجتمع و القيم الإنسانية ، أي التهديدات الداخلية و الخارجية تعيق الدولة نحو التقدم و الازدهار ،كما أنه لا يتلخص فقط في الأمن الوطني وحده بل يتوسع ليشمل أبعاد و قطاعات عديدة كالقطاع العسكري و السياسي الاقتصادي و حتى البيئي و الإجتماعي و غيرهم من القطاعات [2]

وقد عرفت المنطقة المغاربية تهديدات و مخاطر جديدة لم تشهداها من قبل كالجريمة المنظمة ،وتجارة المخدرات و الهجرة السرية و جماعات الإرهابية ...الخ و دولة لوحدها غير قادرة على احتواء هذه المخاطر لأن تحقيق الأمن يتطلب إمكانيات مادية،بشرية و تقنية و يتم الحصول عليها بتعاون و تنسيق الجهود لتوفير وسائل مواجهتها[3]

و كذالك بين أهم الأخطار الأمنية مشكلة الصحراء الغربية التي كانت أحد العوامل الأساسية التي دفعت بدول المغرب العربي نحو الإتحاد و هو الإطار مناسب و الواقعي لحل هذه القضية التي مازالت قائمة باعتبارها تشكل خطر على الأمن و استقرار منطقة العربي ،لأنه لا يمكن بناء نظام إقليمي موحد دون حل نهائي و عادل لهذه القضية[4]

المطلب الثالث :الانفراج الدولي

منذ منتصف الثمانينات و بروز بوادر الانفراج الدولي الذي كان له دور كبير في التقارب المغاربي و الدعوة إلى تكتل ونظام إقليمي موحد. بالنسبة لدول المغرب العربي بحكم موقفها الإستراتيجي لا تعاني من تهديدات خارجية مثل ماهو الشأن بالنسبة لدول مجلس التعاون العربي، فإنها كانت دائما محل اهتمام الإستراتيجي الأمريكي و السوفيتيّ ،بحيث أن أي حراك أو تغيير في دول المغرب العربي إلا و يؤخذ له حسبان في مراكز اتخاذ القرار في كلا المعسكرين، و كتأكيد لعامل الانفراج الدولي و دوره كدافع في نشأة اتخاذ

[1]) جمال عبد الناصر مانع،مرجع سابق، ص ص 31-32 .

[2]) philippemarchesin, ''les nouvelles menaces '' :lessrelationsnordsuddes années1980,paris,1999pp31-32.

[3]) أحمد مالكي ،مرجع سابق ،ص02.

[4])جمال عبد الناصر مانع ،مرجع سابق، ص ص 55-56.

المغرب العربي ،نستشهد بما أدلى به الملك حسن الثاني في الندوة الصحفية التي عقدة على هامش قمة مراكش في 17 فيفري 1989 حيث جاء في رده عن سؤال حول علاقة التحولات العالمية الكبرى بميلاد الإتحاد:"اعتقد أن هذا الإتحاد المغربي يشكل بالفعل رداُ مشجعاً على هذه التحولات الكبرى ...و إن هذا لن يكون سوى في صالح الجميع"[1]

يبدو أن العوامل الخارجية و الدولية ساعدت و كأن لها دور لا يقل أهمية عن العوامل الداخلية ، فتسارع البناء الأوروبي لعب دوراً فاصلاً في التقارب و اقتناع دول المنطقة بتزايد مخاطر مواجهتها المتفرقة

و بانهيا ر الإتحاد السوفيتي و ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن في الساحة الدولية ،وجدت الدول المغاربية نفسها أمام واقع وبنية تختلف عن بنية الحرب الباردة و ينظر إلى اكتسابها الأهمية الإستراتيجية ،استطاعت الحصول على امتيازات و مساعدات مما ولد مناخ ساهم في دفع مسيرة التكامل الإقليمي المغاربي في المنطقة [2]

نستخلص مما سبق أن الدول المغاربية لها إمكانيات و مقومات ما يخول لها تشكيل إتحاد إقليمي يرفع جميع التحديات السياسية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية لتحسين ظروفها المعيشية ورفع من قدراتها الإنتاجية، كما أن المنطقة تمتاز بطاقات بشرية هائلة بالإضافة إلى وحدة الدين ، اللغة و التاريخ المشترك ،كما أنها أصبحت بؤرة اهتمام من طرف الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية، هذه العوامل كلها تلتزم على دول المنطقة المغاربية تشكيل إتحاد و التكتل الإقليمي للقضاء على نوع من التبعية و التخلص من مخاطر السياسية و حفظ أمن و سلام المنطقة المغاربية

المبحث الثالث:إنجازات إتحاد المغرب العربي

إن التكامل المغاربي ليس هدفا بحد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف، وقد تتجسد أهداف الإتحاد في الإنجازات المأمولة، هذه الإنجازات تتنوع و تتوزع على عدة قطاعات أهمها القطاع الاقتصادي، و بالرغم من بعد الجهود المبذولة خلال عقود سابقة من قبل أعضاء إتحاد المغاربي لتحقيق معدلات كبيرة للتنمية فإنها لم تستطع تحقيق نتائج تذكر على المستوى القطري، إذ مازالت اقتصادياتها تعتمد على تصدير الموارد الخام باستثناء تونس، و يمكننا من هنا عرض أهم الإنجازات المحققة في عدة قطاعات

-المطلب الأول: في مجال الصناعة و المحروقات:

يعد إعلان تأسيس إتحاد إقليمي مغاربي و تنسيق إستراتجية التكامل التي تدور حول المبادلات التجارية (خلف منطقة التبادل الحر و الجمركي) و الذي أدى إلى إهمال الهيكلة و التهميش هياكل الإنتاج الصناعي

[1])صبيحةبوخوش، مرجع سابق، ص179.

[2]) محمد مصطفى الكامل، قواء نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001،ص ص 23-24.

و ما أدى بدوره إلى تجميد مجهودات التكامل في الوقت الذي كان لابد فيه من تحريكه [1]،أولا في الجانب الصناعي فدول المغرب العربي تهتم بشأن المواصفات الصناعية من خلال توحيد مقاييس بين المؤسسات المغاربية المخصصة في مجال السلع الصناعية[2]

- الصناعة الكيماوية : تعد من الجزائر و المغرب وتونس من الدول المصنعة للمواد الكيماوية و للجزائر نصيب أكبر في هاته الصناعة مقارنة بنظيراتها ،كذالك ليبيا كان لها برامج ضخمة للاستثمارات في القطاع الكيماوي و البتر وكيماوي
- الصناعة النسيجية : صناعة تنافسية بين كل من تونس و الجزائر و المغرب، الجزائر لها أربعة مصانع و ستة في تونس و مجمع ضخم في فأس المغربية،كلها متقاربة مما يولد طابع التنافسي لا تعاوني [3]
- مشروع سوتاسيبا: بين الثنائي الجزائري و التونسي، تشكل في ديسمبر 1983 لصنع الإسمنت الأبيض بحيث يوفر هذا المصنع لتونس حاجياتها الكاملة من الإسمنت الأبيض بقيمة 105.000طن في 1990، يوفر للجزائر نفس القيمة هذا مما سمح لهم بتخفيض في الواردات من هذا المنتوج

كذالك كان اهتمام دول المغرب العربي بمسألة المواصفات الصناعية المذكورة سابقا من خلال تجربة اللجنة الاستشارية، و التي بتعيين توحيد مقاسييها بين الشركات و مؤسسات الدول المغاربية ، و أنشأت لهذا الغرض لجنة مختصة من مهامها متابعة الدراسات المعمقة بين الأنظمة السائدة في باب المواصفات الأوروبية و الأمريكية الغير المستعملة في المؤسسات المغاربية من هنا تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات و القرارات لتوحيد الصناعة و المواصفات المغاربية دخلت بعضها حيز التنفيذ[4]

بالإضافة إلى ذالك أسند إلى المجلس الوزاري المكلف بقطاع الصناعة دراسة لترقية التعاون بين بلدان المغرب العربي في الميزان الصناعي من خلال إعداد استراتيجيات تعاونية مشتركة قصد التنسيق و ذلك بالتركيز على.

- الاكتفاء الذاتي عن طريق الصناعات الخاصة في مادتي التغذية و الأدوية
- الصناعات التي تعتمد على المادة الأولية المحلية
- الصناعات الهيكلية لرفع نسبة التكامل

[1]) عبد الحميد ابراهيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1996ص359.

[2])مصطفي الفيلالي ، مرجع سابق،ص60.

[3]) رقية بلقاسمي،"التكامل الإقليمي المغاربي:دراسة في التحديات و الأفاق المستقبيلية"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، بسكرة ،2011،ص89.

[4]) رقية بلقاسمي،مرجع سابق ،ص90 .

كذلك كلف المجلس الوزاري بإعداد مجموعة من الدراسات لمشاريع مؤسسات مشتركة و مراكز و معاهد تختص بخمس أولويات و هي :

- مكررات الحديد و الخام
- الصابون
- الدليل الصناعي في مبدأ الصناعات النسيجية [1]
- الآليات
- الطوب الحراري

بالنسبة لجانب المحروقات لم يحقق هذا القطاع أي تقدم في نتائج أو في تسجيل مشتركة خلال الفترة السابقة لتأسيس الإتحاد المغربي ماعدا خط الغاز الرابط بين الجزائر و إيطاليا عبر تونس ، وفي فبراير 1989 كم توقيع بين الجزائر و المغرب على انتفاضة تسجيل خط الغاز بين حاسي الرمل و طنجة لتصدير 12 مليار م^3 من الغاز الجزائري إلى أوروبا سنويا منها 2.5مليار م^3 للمغرب

ينجم عن هذا التقارب محاولة خلق الانسجام بين السياسات الوطنية للبلدان المغاربية في مجال الصناعة البترولية بهدف خلق وإنجاز سوق مشتركة للطاقة و منذ 1990 إلى يومنا هذا لم يتحقق هذا المشروع، و ذلك بسبب أحداث التي وقعت في الجزائر عام 1962م و تم تعطيل عدة مشاريع ليس مجال الطاقة فقط بل في مسار التكامل و الوحدة المغاربية [2]

كان هناك كذالك اتفاقية تمت بين كل من الجزائر و ليبيا و تونس في 22ماي 1988م لإمداد ليبيا ب3.6مليار م^3 من الغاز الطبيعي

الجزائر و ليبيا تم بينهم اتفاق حكومي عام 1987م بإنشاء ثلاث شركات مختلطة في قطاع المحروقات و هي كالأتي:

أولا: الشركات الجزائرية الليبية للأشغال و إنتاج البترول

ثانيا : الشركة الجزائرية الليبية للجيو فيزياء

ثالثا: الشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيماوية [3]

[1])صبيحة بوخوش، مرجع سابق ، ص ص 334-335 .

[2]) عبد الحميد إبراهيمي،مرجع سابق،ص360

[3]) محسن التومي ،تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي في: وحدة المغرب العربي،بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية،1987،ص189

في قطاع المحروقات و الطاقة قام مجلس الوزاري المكلف بالطاقة بإنجاز و تقديم عدة دراسات و هي:

- ثلاث دراسات حول الطاقات المتجددة في المغرب
- دراسة حول تخطيط الوضعية الطاقوية في الدول المغاربية

كما قام بتحديث عدة مشاريع منها:

- معالجة محطات توزيع
- معالجة الزيوت المستعملة
- شركة الصيانة الصناعية[1]

المطلب الثاني :في المجال المبادلات التجارية :

اتحاد المغرب العربي رسم خطط عريضة للاسراتيجية التنمية و دعمها ببعضها الإتفاقيات الضرورية ،ومن بين هذه الإتفاقيات تم تصديق على الإتفاقية المتعلقة بتبادل التجاري و المنتجات الفلاحة و تشجيع الاستثمار[2]

و تعتبر المبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي الخمس ضعيفة على الرغم من توفر العوامل الكافية إقتصاديا و المصلحة المشتركة بحيث لا تتجاوز حدود 3 %إلى 7% من مجمل التجارة في هذه البلدان مقارنة في تبادلاتها التجارية من دول الإتحاد الأوروبي تصل إلى 50% هنا يتضح مدى ضعف حجم التبادل التجاري البيني في الإتحاد المغاربي[3] و هذا مايوضحه الجدول التالي

الجدول رقم 01: يوضح لنا التجارة البينية لدول المغرب العربي لعام 1992م

الوحدة:مليون دولار

البلد	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	مجموع الصادرات إلىuma	الصادرات الإجمالية	% الصادرات إلى uma
تونس	/	98	278	45.8	0.2	422.1	4182	%10.09
الجزائر	89	/	36	32	18	175	10909	%1.60

[1]) صبيحة بوختوش، مرجع سابق ،ص336.

[2])fathallaquatlou,''aprresbarcelone le maghreb est necessaire'',France,l'armattar,1996.p-144.

[3])خوتي رابح حماني رقية،"إتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكتل الإقتصادي فيالتكامل الإقتصادي كألية لتحسين و تفصيل الشركات العربية الأوروبية "،{د-م-ن}،دار الهدى ،2005،ص109.

ليبيا	47	15	/	36	/	98	9740	%1.00
المغرب	67.6	53.9	126	/	2.5	250.1	5749	%4.35
موريتانيا	/	0.02	/	0.36	/	0.38	507	%0.07
الصادرات إلى uma	203.7	166.92	440	114.26	20.7	945.58	31087	%3.04
الواردات الإجمالية	679.2	8283.1	5218.7	8440.5	581	/	/	/
% الواردات من uma	%3	%2	%8.4	%1.3	%3.5	/	/	%3

نلاحظ من خلال الجدول أن التجارة الخارجية للدول المغاربية لا تتجاوز 3 %و الجزء الكبير من التجارة يتضمن المواد الأولية (منتجات نفطية و الفوسفات) و المواد الغذائية (المنتجات الحيوانية ،زيت الزيتون ،الحبوب الجافة و الخضار) [1]، في المقابل الإتحاد الأوربي يأخذ النصيب الأكبر في المعاملات التجارية لدول المغرب العربي بنسبة تبلغ 60 % بحيث كل الدول المغاربية تخوض المفاوضات منفردة للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي ، و هي بهذا لم تنجح في تنسيق رؤاها و هذا ما يجعل الإتفقات المنفردة متعثرة لا تحقق الحد الأدنى من مصالح الشعوب المنطقة [2]

[1]) رقية بلقاسمي ،مرجع سابق ،ص ص 92-93 .

[2]) مصطفي القلعي ،"الاتحاد الأوروبي يبتلع اتحاد المغرب العربي"،مجلة العرب ،العدد1977،ص18.

خريطة رقم 03: الأطراف التي تتعامل معها بلدان المغرب العربي

Source :https://encysco.blogspot.com 2015.

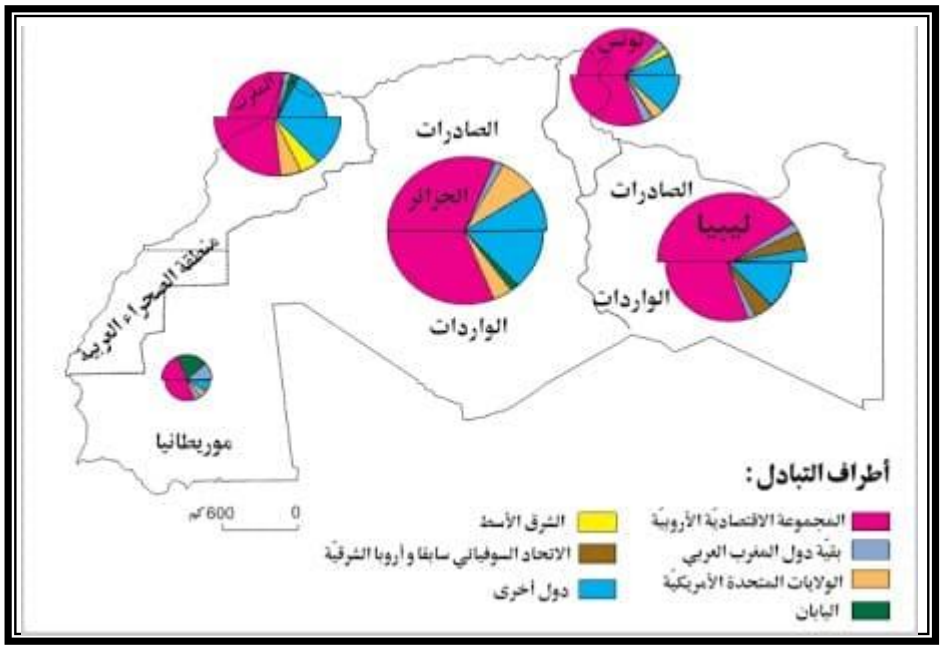

يتضح لنا أنه رغم توسع السوق المغاربية الا أن المبادلات التجارية بين الدول الاتحاد تبقى قليلة التنوع و بنسبة ضئيلة مقارنة بحجم المبادلات مع الأطراف الخارجية كالإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث : في مجال الزراعة و النقل :

نظرا لأهمية قطاع الزراعة في عملية التنمية جاء في جويلية 1990 باعتماد مجلس الرئاسة على اتفاقية خاصة بالتبادل المنتجات الزراعية و إقامة سوق الفلاحة مشتركة بفرض الحد من التبعية الغذائية لدول المغرب العربي التي كانت في تفاقم نظراً لتزايد المستمر في عدد السكان ،و كانت هناك جهود منها إنشاء فرق عمل مختصة في التنمية الزراعية و المياه ، الثروة السمكية،الصناعات الغذائية و غيرها ،لكن سرعان ما جمدت برغم من وجود دراسات ووسائل إنجازات جهورية للزراعة و التسويق مع قلة التجارة البيئية نظراً لما تمتاز ه البلدان المغاربية من ثروات فلاحيه و أرض خصبة مابرهن أمنها الغذائي و تم اللجوء إلى استيراد و عدم الاكتفاء الذاتي في المواد الأساسية و الأولية كالقمح و الخضر و غيرها [1]

و جاء في ضمن بعض السياسات الإستراتيجية للتنمية في إتحاد المغرب العربي اتفاقية متعلقة بالحجز الزراعي و أّخرى متعلقة بالنقل.

ومن ملامح العمل المشترك ضمن القطاع الزراعي :

[1]) عبد الحميد ابراهيم ،مرجع سابق،ص355

- وضع سياسات و خطط مغاربية مشتركة خاصة بالموارد الطبيعية الفلاحة و تطويرها بغية تحقيق اكتفاء ذاتي للدول المغاربية
- تحقيق و الوصول إلى تكامل في ميدان الإنتاج الفلاحي لذلك تم وضع خطط مشتركة للرفع من إنتاج المواد الغذائية و تدعيم البحوث و الخدمات المرتبطة بالفلاحة
- وضع سياسات فلاحيه مشتركة لحماية السوق المغاربية[1]

أما فيما يخص قطاع النقل و المواصلات استفاد خلال ستينات القرن الماضي من طرف الجزائر ،المغرب،تونس مجهودات كثيفة بقصد تسهيل في عملية تنقل الأشخاص و البضائع و قد تم التوقيع على العديد من الإتقافيات لكنها لم تدم و جمدت في سنة 1975 بعد الأزمة الجزائرية المغربية [2]منها وضع برامج لربط بلدان المغرب العربي عن طريق تكثيف شبكات النقل البري و الجوي و البحري ،كذلك شبكات الاتصال السلكية و اللاسلكية و مشروع الشراكة للطيران التي تم وضعه عام 1975 كقانون أساسي [3]

مع بداية سنة 1990 اجتمع وزراء النقل لدول الإتحاد لإنشاء شركات منها شركة مغاربية للنقل البحري ،كما قرر المجلس بإنجاز طريق سيار ة شرق غرب ،تصل البلدان الخمسة ببعضها البعض ،هذه الأهمية التي يتمتع بها النقل و المنشأت القاعدية التي تعتبر عاملا رئيسياً في تكثيف عملية التبادل و التعاون بين بلدان المغرب العربي في عدة مجالات منها السلع و الخدمات و حركة الأشخاص و رؤوس الأموال[4]

[1]) كمال عبد الإله،"المشروع الإقتصادذي العربي".مجلة الوحدة ، العدد 53،1989،ص ص 154-155.

[2])مصطفي الفيلاني ،مرجع سابق ،ص60

[3]) عبد القادر بن دامو،"التكامل الاقتصادي لمغاربي الواقع و المعوقات"،رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،سعيدة الجزائر،2015،ص45 .

[4])عبد الحميد إبراهيم،مرجع سابق ، ص355.

رغم الطموح الكبير الذي كان يحمله مشروع التكامل المغربي و كل الإمكانيات المتوفرة و تنوع إقتصادات الدول المغاربية إلا أن الواقع و نتائج مسيرة التجربة و الوحدوية أثبتت فشله في جميع النواحي هذا ما يدفعنا للتساؤل عن معوقات و التحديات التي كانت السبب في عرقلة مسار التجربة الكاملة؟

خلاصة الفصل الأول

مر إتحاد المغرب العربي بعدة مراحل لتأسيسه وكان فيه عدة محاولات للعمل المغاربي المشترك سواء في فترة قبل الاستقلال ببعض من أقطار أو بعد استقلالها أو بعد فترة اللاحقة أين التقت الوحدة من مجرد فكرة إلى فعل مجسد سنة 1989م وتم توقيع على معاهدة إنشاء اتحاد مغاربي، غير أن توقفه كان بحلول 1994 أصاب جل هياكله بالضعف والضمور

تتمتع المنطقة المغاربية بوجود مقومات جغرافية، اقتصادية، تاريخية التي تعتبر من عوامل التي ساعدت في تشكيل وإنشاء اتحاد المغرب العربي

أهم الأعمال والإنجازات في المنطقة المغاربية بين دول أعضاء الإتحاد لم تكن في المستوى المطلوب وخيبت أمال الشعوب المغاربية، هذا كان راجع إلى وجود مجموعة من التحديات والمشكلات التي واجهت الاتحاد

الفصل الثاني :

معوقات إتحاد المغرب العربي

من المتفق عليه أن التجربة التكاملية لاتحاد المغرب العربي تعثرت أو هي على الأقل متعثرة في الوقت الراهن، يتجلى هذا التعثر في العديد من المظاهر وسنتناول في هذا الفصل معوقات اتحاد المغرب العربي وأسباب فشل التجربة الوحدوية بالتركيز على المشاكل الداخلية أهمها سياسية واقتصادية التي كانت معرقلة في سير تشكيل الاتحاد، كذلك تتطرق إلى المعوقات و التحديات الإقليمية المحبطة بالمغرب العربي و مالها من تهديدات على المنطقة و انعكاساها على التجربة التكاملية ، ثم أخير ترتكز عند التحديات التي يواجهها الاتحاد المغاربي خارجيا و دور القوى الكبرى في اختراق المنطقة و إضعاف الارتباط البيئي و تعميق التبعية السياسية و الاقتصادية للخارج بهدف تفتيت و السيطرة على المنطقة.

المبحث الأول: المعوقات الداخلية

رغم وجود الإمكانيات الاقتصادية والحضارية وغيرها في دول المغرب العربي التي تضمن نجاح هذا الاتحاد وتدعمه إلا أن هناك جملة من الأسباب والعوامل الداخلية التي تشكلت ولا تزال تشكل عائقا كبيراً أمام قيام الاتحاد المغاربي

المطلب الأول: المعوقات السياسية

من المعوقات السياسية من أخطر التحديات التي واجهت في بناء الاتحاد المغاربي، فطموح كل دولة في تعزيز مركزها و قوتها السياسية هيمنت على المبادرات التجربة الوحدوية بين دول المغرب العربي و من هنا تتطرق إلى أهم المعوقات السياسية.

1/ اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية :

لاكتمال أي تكتل إقليمي أو اتحاد توافق في طبيعة الأنظمة السياسية تخص دول أعضاء المشكلة للإقليم، ففي المنطقة المغاربية كل دول تتبنى نظام سياسي يختلف عن دولة أخرى، كالمغرب مثلا تتبنى نظام مالكي ،ليبيا جماهيري أما الجزائر و تونس و موريتانيا لها نظام جمهوري[1] هذا الاختلاف في طبيعة الأنظمة يصعب التصور من خلاله تحقيق أي عمل وحدوي و تحقيق تكامل اقتصادي أو اجتماعي ، نظيف إلى ذالك كل نظام تسعى تحته الحاكمة للمحافظة عليه و هذا ما يسمى بالنزعة الفطرية في المنطقة[2] فكل دولة من الدول الخمسة سابقة الذكر يعد حصولها على الاستقلال التام سارعت و تبنت سياسات تنموية مختلفة في جميع المجالات و الأصعدة، هذا ما أدى إلى ترسيخ فكرة الدولة القطرية [3] منذ البداية ظهر خلاف بين الأنظمة في فهمها و حصرها لفكرة التكامل و التجربة الوحدوية و كل بلد سبق مكاسبه الشخصية على المصلحة الاتحاد بصفة عامة.

بالنسبة للجزائر مثلا فإن انضمامها لاتحاد قد يسهم لها في الاستفادة من المشاريع الاقتصادية عن طريق تأمين الحدود و القضاء على التجارة غير الرسمية على الحدود ، كذلك انضمام الجزائر للاتحاد يساعد الجزائر للعب دور مهم و مؤثر على الساحة الإفريقية و العربية نظراً لموقعها الاستراتيجي و إمكانياتها المتوفرة في

[1])عبد الوهاب بن خليف ، مرجع سابق،،ص ص 123- 125.

[2]) نعيمة البالي، مرجع سابق،ص08.

[3]) عبد الوهاب بن خليف ، مرجع سابق،ص ص،123-125.

المنطقة المادية أو البشرية.[1]

بالنسبة للمغرب فان انضمامها للاتحاد يمكنها من الاستفادة الاقتصادية و يعتبر الاتحاد وسيلة لفتح سوق لتصدير منتجاتها و فتح أفاق كبيرة لحل مشاكله الاقتصادية.

بالنسبة إلى تونس يحقق الاتحاد لها مكاسب اقتصادية معتبرة مثلا كتصدير العمالة التونسية لدول الاتحاد المغاربي وبخاصة إلى ليبيا التي لها نقص في العمالة، وبهذا تصبح القوى متوازنة نسبيا لتونس مع الجزائر والمغرب

بالنسبة لموريتانيا انضمامها للاتحاد يسهل لها مواجهة التيارات الانفصالية الزنجية ،كما يمكن لها من الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين الدول الإتحاد

و أخيراً ليبيا فهي تستطيع من خلال الإتحاد أن تلعب دوراً مهما في المنطقة العربية و فكها للعزلة العربية على ليبيا خاصة بعد فشل الوحدة الليبية المغاربية [2]

كذلك يضاف إلى هذا أن كل بلدان الأعضاء في إتحاد المغرب العربي رفضت التخلي و ابتعاد عن فكرة السيادة و مبدأ الدولة القطرية ومن هنا حدث خلل في تهميش في سير التجربة التكاملية المغاربية،نظراً لتباعد و تناقض العوامل و الأسباب التي تدعو إلى سير الصحيح في عملية التكامل المغربي المنشود.

2/ اختلاف الرؤية الوحدوية :

منذ نشأة اتحاد المغرب العربي كان هناك اختلاف في الرؤى الوحدوية و نميز تيارات:

- التيار الأول يرى أنه لتحقيق تكامل مغاربي يجب بوحدة أنه ماحية كمنطق، حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد في المنطقة المغاربية لهذا التيار، فهي ترفض مبدأ تحقيق الوحدة عبر مراحل، أي ابتداء من التعاون الاقتصادي و تنسيق المشاريع المشتركة و خطط التنمية، و دعم التشاور السياسي و الأمني بهدف تحقيق التكامل تدريجياً، وقد تمسكت ليبيا بهذا التوجه اعتبرت مشروع الوحدة المغاربية وفق مبدأ المرحلية يتعارض مع سعيها للوحدة الشاملة، وتم انسحابها من اللجنة الاستشارية الدائمة للاتحاد في 07-جويلية-1970م و رفضت مشاركتها في المؤتمر المنعقد بالرباط.[3]
- **التيار الثاني**: هذا التيار تبنته باقي دول الاتحاد، الذين يرون أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات والذي يندرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق اتحاد دول المغرب العربي[4]

[1])محمد لمين لعجال أعجال ، مرجع سرابق،ص22.

[2]) المرجع السابق،ص ص،22 23.

[3])محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق،ص21.

[4])عائشة مصطفاوي، مرجع سابق،ص79.

3/ غياب الإرادة السياسية :

النزعة القطرية الشديدة و التماسك بالسيادة و عدم التنازل ببعض الصلاحيات لمؤسسات التكامل يؤدي إلى غياب الإرادة السياسية،و قد لعب هذا العامل في تكامل الاتحاد المغاربي دورا بارزاً في تعميق الأزمة التكاملية و كان وراء هذا الضعف الإرادة السياسية عوامل عديد أهمها : عدم وضوح فوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي و التي تعد حسب "هاس" و " إنيزيوني" من دوافع عملية التكامل.[1]

تذبذب الإرادات السياسية وغيابها لدى أعضاء لتجسيد المغرب العربي، وعدم استعداد هذه الدول للتخلي عن جزء من سيادتها القطرية لصالح الكيان المشترك المتمثل في الاتحاد المغاربي، مع العلم أن السيادة تعد العامل الحاسم في بناء أي تكتل اقتصادي و سياسي إقليمي، وقد انعكست هذه الحالة القطرية أو التجزئة في مظاهر عديدة التي من أهمها: الاهتمام بالمشاكل القطرية على حساب المصلحة المغاربية المشتركة.[2]

استمرار العوامل المعرفة لعملية التكامل المغربي ترجعه بحد كبير إلى غياب الإرادة السياسية اللازمة لهذا الاتحاد، لذلك بقت المؤسسات المغاربية دون روح في غياب الإرادة السياسية، بالإضافة إن غياب الإيمان بالوحدة لدى القيادات السياسية الحاكمة كان نتيجة لحساب سياسة ناجمة عن ضغوطات التنمية الخارجية التي تجسدت في عامل التبعية التي تحول دون أي تقارب وحدوي مغاربي بالترويج لثقافة التجزئة و تنصيب عداء لكل ماله علاقة بالعمل الوحدوي المغاربي.

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية :

تتفاوت درجات النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي، كما تختلف كل دولة على من حيث الأنظمة و التشريعات التجارية و الجمركية و التنفيذية، حيث يؤدي هذا إلى صعوبة التنسيق الاقتصادي ، ما يترتب عنها تضارب في السياسات الاقتصادية و مما سيق سنعرض أهم المعوقات الاقتصادية التي عرقلت التجربة التكاملية المغربية

1/ ضعف البنية التحتية المشتركة :

يعتبر نقص في البني التحتية كالاتصالات و شبكات النقل و المواصلات، و الرحلات الجوية و البحرية ، من أبرز المعوقات التي تقف أمام تنمية الاقتصادية المغاربية، نجد رغم شساعة مساحة المغرب العربي إلا أن شبكة

[1])وصية بلقاسمي، مرجع سابق، ص99.

[2])سفيان خوجة علامة، مريم قايد،"إتحاد العربي في ظل التكتلات الاقتصادية"، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري في المجال التكتلات الاقتصادية جامعة قسنطينة، الجزائر، ص ص،15-16.

المواصلات المغربية غير كافية مقارنة مع كبر المساحة، كما نلاحظ هناك كثافة في شبكة المواصلات في كل من الجزائر و المغرب و تونس و بنسبة قليلة في ليبيا و موريتانيا، هذا بالإضافة إلى عدم توازن بين المناطق الجبلية و الصحراوية و كذالك البني التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها من موانئ و المطارات قد أعدت لخدمة المبادلات التجارية الخارجية [1]

تأتي وسائل النقل و المواصلات في مقدمة البني التحتية المشتركة للدول الراغبة في التكامل [2]، فعلى المغرب العربي تكون منعدمة ماعدا شبكة السكة الحديدية التي ترتبط بني الجزائر و تونس و المغرب عبر قطار المغرب العربي و الخطوط الجوية، أما بالنسبة للموانئ نجد الخطوط البحرية محصورة على أوروبا و حوض المتوسط ، هذا ما أدى إلى قصور في الإمكانيات و خاصة مشاكل التمويل، وانعدام الإرادة السياسية الدافئة للتكامل و الاندماج[3]

2/ انخفاض حجم التجارة البينية للدول المغربية:

تشابه و تماثل في الإنتاج و المنتجات المغاربية تعتبر كأحد المعوقات الرئيسة لتطور المبادلات التجارية البينية،نظراً لكونها منتجات منافسة فيما بينها، حيث تسعى كل الدولة للمحافظة على ما قدمته في مجالات التصنيع المختلفة، لذلك يلاحظ لجوء الدول المغاربية إلى تعقيد في الإجراءات الج\ السلعة من الخارج ، الجزائر تستورد أقل من 2 %من الحمضيات من المغرب في حين تستورد قيمة 5 ملون دولار من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي، كذلك تعد إسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر و تونس و ليبيا من الثروة السمكية القادمة من شواطئ موريتانية في حين يتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أسواق الأوروبية لتصدر لدول المنطقة بأسعار مضافة ، هذا مايؤدي إلى عجز الدول المغاربية على التنسيق التجاري فيما بينها نتيجة لغياب إستراتيجية للتكامل بينها اعتماد على السوق الخارجية في التسويق و الإنتاج[4]

3/ استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية للدول المغرب العربي على الأفقي :

نتيجة لمحدودية صادرات دول المغرب العربي، حيث أن معظمها تصدر السلع إلى الدول الأوروبية، مثلا الجزائر و ليبيا (المحروقات، البترول، و الغاز)،تونس و المغرب (الصناعات التحويلية ،الحوامض)المغرب و موريتانيا(منتجات الصيد البحري و الموارد المنجمية)في حين تستورد نفس السلع مصنعة من أوروبا (منتجات

[1])محمد لمين لعجال أعجال ،مرجع سابق ،ص ص 31-32.

[2])أسمهان خاطر ،"دور التكامل الاقتصادي في تفصيل الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة دول مجلس تعاوني الخليجي "رسالة سالة لنيل شهادة ماجيستير، الجزائر، 2013،ص22.

[3]) محمد لمين لعجال أعجال ، مرجع سابق، ص 32 .

[4]) أحمد محفوظ بيه، مقومات و معوقات التكامل في إتحاد المغرب العربي ، القاهرة :(د.د.ن)،2005،ص ص ،267-268.

تكنولوجية و غذائية)، هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصاديات المغربية بخارج مقابل ضعف تكاملها على المستوى الداخلي، ما يؤدي إلى تأثيرها بالتغيرات التي قد تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية و بالتالي نفرض على الدول اتحاد المغاربي نوع من التبعية تجاه الخارجية خاصة الاتحاد الأوروبي [1]

كما أن تغليب الطابع العمودي لسياسة الاقتصادية على الطابع الأفقي أدى إلى:

- انخفاض المبادلات التجارية البينية المغاربية
- غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغاربية
- التماثل في بعض المنتجات السلعية جعلها تدخل منافسة بين دول الإتحاد مما يؤدي إلى إعاقة تطوير التجارة الأفقية
- كل هذه التحديات أسهمت في غياب التعاون الاقتصادي متكامل بين أقطار المغرب العربي لمواجهة أي تحديات المنافسة الخارجية [2]

4/ المديونية:

تزايدت مشكلة الديون الخارجية لدول المغرب العربي لاسيما بداية الثمانينات، فكل قطر انشغل بمشاكله الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية فأغلب بلدان المغرب العربي باتت تعاني من مشكلة المديونية و التي أصبحت عبئاً على اقتصادياتها، حيث تجاوز مقدارها حوالي 66.013 مليار دولار [3]

ساهمت هذه المديونية في امتصاص المداخيل المالية من مجمل صادرات الدول المغاربية ما انعكس بالسلب على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدول، ومن أبرز مظاهرها ارتفاع في نسبة البطالة، و فرضت على الدول المغاربية تبعية مالية دائمة للدول و المؤسسات، و استعانة بصندوق النقد الدولي [4]

كان المفروض أن تكون هذا الوضع عاملا حاسما ومساعدا على تقريب بين هذه الأقطار وتجسيد التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة السياسية [5]

5/ الحواجز الجمركية:

[1]) محمد لمين لعجال أعجال،مرجع سابق، ص ص 20-36.

[2]) عادل موساوي، عبد العلي حامي الدين، "التفاعلات الإقليمية المحلية الإسلامية"، ص ص 381-382 .
https://www.albayounco.uk.files, 2019-01-15,09:05.

[3])عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 116.

[4]) محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق، ص31.

[5])عبد الوهاب بن يخلف، مرجع سابق ، ص 116.

تواجه التجارة داخل المغرب العربي صعوبات بسبب السياسات التجارية التقليدية وتخضع البلدان المغاربية لتعريفة جمركية أقل مع أوروبا مقارنة بالتجارة مع بعضها البعض

تعد الضرائب الجمركية على السلع و الخدمات من أهم الحواجز المعيقة للتبادلات التجارية و يرفع التكاليف على المستهلكين في كل دولة من دول المغرب العربي، رغم وجود العديد من اتفاقيات بين هذه الدول كذلك راجع إلى غيات تعريفية جمركية موحدة بين الدول و لا حتى قانون اقتصادي لمنح امتيازات لتنسق حركة التجارة مما يؤدي في الأخير إعاقة في تبادل السلع و الخدمات، نتيجة لتعدد الجهات المسؤولية عن دفع تكاليف السلع المستوردة، إضافة إلى فحص جميع البضائع بدلا من عينات منها و هذا ما يأخذ وقتا طويلاً[1]

6/ تبيان السياسات و النظم الاقتصادية :

نجد أنه هناك تباين واضح في النظم و السياسات الاقتصادية لدول المغرب العربي في القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية فالجزائر مثلا تعتمد على التخطيط المركزي لتلبية احتياجات التنمية مما يؤدي إلى تخصص الموارد بفصل سياسات الأسعار و أسعار الصرف و التجارة[2]

بالنسبة للمغرب و تونس اتبعت النظام الليبرالي الذي انعكس بدوره في شكل اختلافات فرعية أخرى، ومن جهة المعروف أن كل من الجزائر و ليبيا يمتلكان قطاع عام ،تتمتع مؤسساته بحماية كبيرة، في حين تقوم كل من تونس و المغرب بتوفير مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي من خلال إعطاء دور هام للقاع الخاص المحلي و الأجنبي من أجل التنمية الاقتصادية ممتازة، لكن مع اعتماد كل من الجزائر و المغرب و تونس لبرنامج التصحيح الهيكلي التي أدت بدورها إلى تذليل الكثير من الصعوبات التي كانت تعرقل تجربة التكامل المغربي حيث أدت بشكل عام إلى تنسيق في الكثير من التشريعات و السياسات الاقتصادية [3]

لكن لحد الآن القيادات السياسية لم تتخذ أي إجراءات في سبيل دعم و تطوير الصناعات التحويلية خاصة الثقيلة منها، هذا راجع إلى ضعف قاعدة الصناعات التحويلية و تباعد في السياسات الاقتصادية لدول المغرب العربي[4]

[1])محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق ،ص32.

[2])) عبد القادر بن دامو، مرجع سابق،ص61.

[3])عبد القادر بن دامو، المرجع السابق،ص61.

[4])abdnnour ben ahtar, ''les etasuniset le moghreb '', algérie,regain d'interet C.R.E.A.D ,2007,p296.

7/ التبعية التجارية و التقنية:

جل الدراسات تؤكد على أنه ثلثي مبادلات التجارية لدول المغرب العربي تتم مع الإتحاد الأوروبي و أنه نسبة 1 % من حجم المبادلات التجارية تتم مع بقية دول العالم، حيث تتمثل الصادرات المغاربية من البترول و الغاز الطبيعي و الفوسفات و الحديد [1]

الجدول رقم 02: بين العلاقات التجارية المغاربية مع الإتحاد الأوروبي و باقي دول العالم

البلدان المغاربية	الصادرات		الواردات	
	الإتحاد الأوروبي	باقي دول العالم	الإتحاد الأوروبي	باقي دول العالم
الجزائر	%67	%23	%59	%41
تونس	%80	%20	%72	%28
المغرب	%60	%40	%59	%41
ليبيا	%22	%18	%65	%35
موريتانيا	%63	%27	%60	%40
المتوسط المغاربي للتجارة الخارجية	%70	%30	%63	%33

من خلال الجدول نلاحظ أن **70 %** من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي يستحوذ عليها الاتحاد الأوروبي، هذا ما يشكل معيق أمام تنشيط التجارة البينية المغاربية مما يقلل من فرص التكامل و الاندماج [2]

-المطلب الثالث : المعيقات المنهجية :

تتمثل المعيقات المنهجية التي تواجه اتحاد المغرب العربي في طبيعة المعاهدة التي أنشأ عليها الإتحاد و كذا الإطار المنهجي و التنظيمي للهياكل القانونية للاتحاد المغربي و هي على النحو التالي

[1])جمال عمورة، هلال رحمون، المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية في التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، (د.م.ن): دار الهدى، 2005، ص ص 531-532.

[2])عائشة مصطفاوي ، مرجع سابق، ص100.

1/ على مستوى معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي:

منذ تم الإقرار على الدخول معاهدة الإنشاء حيز التنفيذ اتضح انه هناك نوع من الاقتضاب و الكثير من العيوب التي تؤثر على مسيرة الاتحاد و لم تقدم تفصيلات و توضيحات مقنعة حول طبيعة عمل الاتحاد التي قد تسير عليها من حيث الاجتماعات الدورية و الاستثنائية [1]، كذلك ما يخص أليات عمل الاتحاد، و على عكس بقية التجمعات الإقليمية لم تحدد معاهدات المقصودة باتحاد المغربي العربي و الدول المشكلة له، أما عن العضوية فتركت مفتوحة للدول العربية و حتى الإفريقية الراغبة في الإنضمام دون تحديد القوانين و الإجراءات و انما اكتفت بالإشارة الى وجوب اجماع الأعضاء الأصليين وحدن أن اصطدام الاتحاد بهذه القضية ولم يتوصل الى اتخاذ قرار بشأنها هذا راجع الى القرار القانوني، تقدمت مصر في أفريل 1994 يطلب الانضمام للاتحاد كعضو مراقب، لكن هذا الطلب أثار اشكالا قانونيا لأنه في المادة السابعة عشرة على قبول كل الأقطاب المقاربة بانضمام عضو أم، لكن طلب الانضمام لقي تأييد البعض ومعارضة البعض الأخر، أما فيما يتعلق بمبدأ فقدان العضوية لم تتم لإشارة إليها [2]

غياب مثل هذه المبدأ بين جمد الاتحاد لسنوات، قلو نظمت العاهدة الإشارة الى إمكانية الانسحاب أو فقدان العضوية كان لتمكن اتحاد المغرب العربي من مواصلة مسيرته في حالة اعتراض عضو لأي سبب وقرار مثل محدث مع المغرب.

2/ قاعدة الاجتماع:

انطلاقا من فكرة أن دول المغرب العربي تختلف أكثر مما تتفق أدت إلى إعاقة عمل الاتحاد في كثير من القضايا، هذا ما ينعكس بالسلب على الأهداف الموجودة في المشاريع وافساد المبادرات، راجع الى تمسك كل عضو من دول اتحاد المغرب العربي بسيادته، ما جعل بمجلس الرئاسة الحرص على اصدار قرار بالإجماع، ومحاولة التوفيق بين الاتجاهات دول الاتحاد.

3/ الطابع الاستشاري:

جميع الإتفاقيات القاربية التي تم عقدها على اقتصار وظفية المؤسسات إتحاد المغرب العربي تنص على الطابع الاستشاري دون تمكينها من صلاحية النبادرة أو تطبيق، فبالتالي أصبحت بمثابة مكاتب

[1])جمال عبد الناصر مانع ،مرجع سابق،ص265.
[2])محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق ص26.

دراسات استشارية، وليست الست هيئات لتنفيذ مشاريع تنموي، وهكذا أنجزت عشرات الدراسات وانتهت في الأخير الى ملفات أرشيفية[1]

إن هاته المعوقات شكلت تحديات وعقبات في طريق بناء اتحاد المغرب العربي، وجعلته يتوقف عن اللحاق يركب الأمم المتقدمة، و تجسيدة كتكتل إقليمي يعزز من مكانت الدول المغاربية.

المبحث الثاني: المعوقات الإقليمية:

أثرت القضايا الإقليمية الراهنة على بناء و استقرار اتحاد المغرب العربي، بحيث تنطلق من التحويلات التي شهدتها المنطقة المغاربية بما فيها العلاقات البينية بين دول المغرب العربي، و بالإضافة إلى الأزمات المتعددة المتواجدة على الجوار الإقليمي المغربي،مما أدت هذه التحويلات الى افرازات لاسيمة الأمنية منها التي كانت لها تداعيات على اتحاد المغرب العربي و هي كالأتي

المطلب الأول:العلاقات البينية لدول المغرب العربي:

تشهد الساحة المغاربية خلافات بين أقطار الاتحاد، مما أثر تعطيل و توقيف مسار التجربة التكاملية المغاربية، نذكر أهمها

1/تأثير قضية الصحراء الغربية على مسار تكامل الإتحاد المغاربي

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أكبر معوقات والتحديات التي تطرح على مستوى الساحة المغاربية وتعد مشكلة معقدة من كل جوانبها التاريخية والقانونية وحتى من ناحية الأطراف، ويمكن التعقيد بكثرة الأطراف وطبيعتها، سواء كانت أطراف المباشرة والأصلية المتمثلة في المغرب والبوليساريو بالإضافة الى الجزائر، كذلك أخذ بعين الاعتبار أطراف أخرى في المنطقة كموريتانيا وليبيا وأطراف خارج المنطقة كفرنسا وإسبانيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية [2]

في السابق كانت الصحراء الغربية تعرف بالساقية الحمراء وادي الذهب، لها موقع استراتيجي هام، بحدها من الشمال المغرب، ومن الجنوب الشرقي موريتانيا ومن الشمال الشرقي الجزائر وتطل غربا على المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها حوالي 284ألف كلم^2 و عدد سكانها حوالي نصف مليون نسمة[3]، وأهم

[1]

[2])مصطفى الكتاب،النزاع على الصحراء الغربية، سوريا :(د.د.ن)،1998،ص53.

[3]) عبد الصمد موفق ، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب،(د-م-ن):دار النور ص 04.

ما يميز هذه المنطقة الصحراوية الغنى في ثرواتها الطبيعية من البترول و الفوسفات والحديد والثروة السمكية جهة المحيط الأطلسي[1]

من أجل الفهم الجيد لهذه القضية وتأثيرها على مسار اتحاد المقرب العربي تقدم لمحة عن هذا المشكل الذي أعاق ولا يزال يعيق العمل المغاربي المشترك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم الاتفاق في مؤتمر برلين 1884 بين الدول الاستعمارية أن ذاك على تقسيم المنطقة المغاربية إلى مناطق نفوذ بين فرنسا وإيطاليا واسبانيا، فرنسا سيطرة على كل من الجزائر وتونس والمغرب، أما إيطاليا أخذت ليبيا، ومنطقة الصحراء الغربية لإسبانيا، بناء على هذا تم سيطرة الاسبان وإنزال قوتها في المنطقة[2]

إن الحدود المرسومة الحالية للصحراء الغربية تم تحديدهما من خلال وضع اتفاقيات بين الدول المستعمرة، في سنة 1886 تم افاق بين فرنسا واسبانيا لرسم الحدود لكن هذا الاتفاق لم يتفق عله حتى بداية القرن العشرين باتفاقيتي 27 جوان 1900، و03 أكتوبر 1904 وتم تثبيتها في 1954[3]

بدأت مشكلة الصحراء الغربية مع بداية خروج القوى الاستعمارية من المنطقة ما خلق هذا الخروج مشاكل حدودية ناتج عن التقسيم سابق الذكر الذي لم يراعي فيها هو بات السكان ومع نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي استقلت الدول المغاربية، في مارس 1956 استقلت المغرب وتونس واستقلت الجزائر في 5 جويلية سنة 1962م وكذا أخذت موريتانيا استقلالها من المغرب، وما أن تم استقلال الدول المغاربية ظهرت النزاعات الحدودية ووصل حد التصادم بين الجزائر والمغرب سنة 1963[4]

في سنة 1966م عقد اجتماع دولي وتم فيه عرض قضية الصحراء الغربية على اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار التابعة لهيئة الأمم المتحدة، والذي تم فيه اصدار قرار موجه فيه للحكومة الاسبانية بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي[5]الجزائر قامت بمساهمة حين ذاك وهي تأسيس جبهة اليولبساريو التي تنادي وتدافع على استقلالية لأراضي الصحراوية ودعوة الى إنساء دولة مستقلة، لكن هناك

[1])أحمد مهابة مشكل الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش، مجلة السياسة الدولية ، العدد 130 ، مركز الاستراتيجية ، مصر 1997، ص 192

[2])عيد الصمد موفق،مرجع سابق، ص04.

[3]) خديجة محسن فينان، "الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس الربيع العربي" تدوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، قطر -17-18 فيفري 2013 ص 04.

[4])راغب السرجاني،(الصحراء الغربية ... المغرب أم البوليساريو)على الرابط:
https://www.forum.stop.com, 2019-05-21, 21:35.

[5])سعدين البشري العماهرة، الصراء الغربية والمجتمع الدولي، الجزائر(د.د.ن)2003،ص07.

اتجاهات أخرى ترى أن الجزائر كان لها سوى مطامع بالاقليم من أجل منفذ يوصلها لواجهة المحيط الأطلسي[1]

وفي سنة 1975م وقعت اتفاقية بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا في مدريد وتم الاتفاق فيها على تسليم الأراضي الصحراوية لكل من المغرب وموريتانيا في حين حصلت إسبانيا على المنطقتين الساحليتين في المغرب وهما سبتة ومليلة في حين قامت القوات المغربية باحتلال المنطقة الشمالية (الساقية الحمراء) ومن جانب الجنوبي احتلت موريتانا مناطق الصحراوية، هذا ما دفع بهجرة سكان المنطقة والتمركز في الحدود الجنوبية قرابة ولاية تندوف الجزائرية حينها تم اعلان الكفاح المسلح الصحراوي

-كان أول تحدي في الغرب مساعي ومشاريع التجربة التكاملية هو الموقف الجزائري المعارض للوجود المغربي حيال الأراضي الصحراوية، بحيث كان في سنة 1975 توقف ووضع حد للعلاقات الديبلوماسية بين الجزائر والمغرب بسبب تأزم الوضع في منطقة الصحراء الغربية ما أدى الى اتساع الهوة بين الأقطار المغاربية وأصبح هذا الوضع عقبة كبيرة وأكبر معرقل في تحقيق تكامل مغاربي

-في جويلية 1978م حدث انقلاب عسكري بموريتانيا ما أدى بهذا الأخير الى التنازل على المناطق المحتلة الصحراوية وبموجب الاتفاق الثاني بين موريتانيا أنه ليست لها مطالب وأيت حقوق على الأراضي الصحراوية، ومع هذا الوضع بقيت المغرب متمسكة بمطالبها التاريخية وبقيت تعتبر أن الجزائر طرف في النزاع وأنها وراء انشاء جبهة البوليساريو[2]

دام الخلاف الجزائري الغربي الى القضية الدبلوماسية أنذاك إلى غاية 1988م أين تم اجراء لقاء بين الرئيس الجزائري السابق الشاذلي والملك المغربي السابق الحسن الثاني، وقامت الجزائر بتقديم اقتراح ينص على الاعتراف الرسمي والكلي بالجمهورية العربية الصحراوية في إطار تجربة التكامل المغربي[3]

في سنة 1966م عقد اجتماع دولي تم فيه عرض قضية الصحراء الغربية على لجنة خاصة بتصفية الاستعمار التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، و الذي تم فيه إصدار قرار موجه فيه الحكومة الإسبانية بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي. [4]

[1])يحي أبو زكريا، الطريق الى الصحراء الغربية عبر تل أبيب، الجزائر: دار الناشري،2003، ص70.
[2])عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص128.
[3])الأعرج عبد القادر"السياسة المغاربية في المحيط المغرب العلابي"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، الرباط،ص85.
[4]) سعيد بن بشير العمامرة، الصحراء الغربية و المجتمع الدولي ، الجزائر:(د-د-ن)،2003،ص07

الجزائر قامت بمساهمة حين ذاك و هي تأسيس جبهة البوليساريو التي تنادي و تدافع على استقلالية الأراضي الصحراوية و دعوة إلى أنشاء دولة مستقلة، لكن من جانب اعتبارات كل من المغرب و موريتانيا أن الأراضي الصحراوية تابعة لهم ، و كان هناك اتجاه أخر يرى أن الجزائر كان لها سوى مطامع بالإقليم من أجل منفذ يوصلها لواجهة المحيط الأطلسي.[1]

و في سنة 1975م وقعت اتفاقية بين اسبانيا و المغرب و موريتانيا في مدريد و تم الاتفاق فيها على تسليم الأراضي الصحراوية لكل من المغرب و موريتانيا في حين حصلت إسبانيا على منطقة الساحلين في المغرب سبتة و مليلة في حين قامت القوات المغربية باحتلال المنطقة الشمالية (الساقية الحمراء) ومن جانب الجنوبي احتلت موريتانيا مناطق الصحراوية ،هذا ما دفع بهجرة سكان المنطقة و التمركز في الحدود الجنوبية قرابة ولاية تندوف الجزائرية حينها تم الإعلان عن الكفاح المسلح الصحراوي

كان اول تحدي في توقف مساعي ومشاريع التجربة التكاملية هو الموقف الجزائري المعارض للوجود المغربي حيال الأراضي الصحراوية، بحيث كان سنة 1975 توقفت و وضع حد للعلاقات الدبلوماسية بين الجزائر و المغرب بسبب تأزم الوضع في منطقة الصحراء الغربية ما أدى إلى اتساع الهوى بين أقطار المغرب العربي و أصبح هذا الوضع عقبة كبيرة و اكبر معرقل في تحقيق تكامل مغربي.[2]

في جويلية 1978م حدث انفصال عسكري بموريتانيا ما أجبر هذه الأخيرة إلى التنازل على المناطق المحتلة الصحراوية و بموجب الاتفاق الثنائي بين موريتانيا والصحراء الغربية الذي انعقد في 05جويلية 1979 بالجزائر ،أكدت موريتانيا فيه أنها ليست لها مطالب و أية حقوق على الأراضي الصحراوية، ومع هذا الوضع بقت المغرب متمسكة بمطالبها التاريخية وبقيت تعتبر أن الجزائر طرف في النزاع و أنها وراء إنشاء جبهة البوليساريو[3]

دام الخلاف الجزائري المغربي و القطيعة الدبلوماسية آنذاك إلى غاية 1988 أين تم إجراء لقاء بين الرئيس الجزائري السابق شالي بن جديد و الملك المغربي آنذاك الحسن الثاني ، و قامت الجزائر بتقديم اقتراح ينصص على الاعتراف الرسمي و الكلي بالجمهورية الصحراوية في إطار التكامل ألمغاربي .[4]

الموقف المغربي الذي يطالب بمغربية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الذي يساند و يدع والى مبدأ حق تقرير المصير من خلال هذا يستوضح لنا موقفين متعارضين، مما انعكس بالسلب على العلاقات

[1])يحي أبو زكريا، طريق الى الصحراء الغربية عبر تل أبيب،الجزائر: دار الناشر ، 2003،ص70

[2]) عبد الوهاب بن خليف،مرجع سابق،ص128.

[3]) عبد الوهاب خليف،المرجع السابق،ص 128

[4]) الأعرج عبد القادر،"السياسة المغاربية في المحيط المغرب العربي"،رسالة لنيل دبلوم دراسات العليا،الرباط،، ص85.

الجزائرية المغربية ، بحيث اعتبرت قضية الصحراء الغربية من الأسباب و العوامل الغير مباشرة في غلق الحدود البرية بين الجزائر و المغرب منذ 1994م.[1]

في ديسمبر 1995 تم تجميد مؤسسات الإتحاد و كان بطلب من المغرب، حتى مارس 2001 بإجماع في الجزائر ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء باستثناء المغرب تم إعادة سير و عمل مؤسسات، حتى هنا يتضحّ أن الإتحاد ألمغاربي كنظام أو تكتل إقليمي فشل في إيجاد حل لأهم تحدي في طريقه ألا و هي القضية الصحراوية و مازالت هاته المشكلة إلى حد اليوم تصعد في حد التوتر بين الدول المغاربية في المقابل عجز الإتحاد عن تجاوز هذا التحدي في ظل غياب حل نهائي لقضية الصحراء الغربية

3/الخلافات الثنائية :

بعد استقلال دول المغرب العربي و جراء التقاسمات الحدودية التي جرت في المنطقة كانت هاته الدول من خلافات حدودية عديدة و منها مايزال ينتظر للتسوية و من أبرز هذه الخلافات الخلاف الجزائري المغربي و الخلاف التونسي الليبي و الخلاف المغربي الموريتاني ،كذلك الخلاف الجزائري الليبي

أ/الخلاف الجزائري المغربي :

ارتبط الخلاف بين الجزائر و المغرب مع "أطروحة الحق التاريخي المرتبطة بموقف المغرب من قضية الحدود متصلة بصورة وثيقة بالأفكار السياسية التي نادي بها "علال القاسمي" زعيم حزب الاستقلال المغربي و رأى أن كل من بشار و تندوف التابعة للسيادة الجزائرية و موريتانيا و جزء من مالي و السنغال و سبته و مليلة هي امتداد للسيادة المغربية [2]

هذا التصور التي قامت به المغرب هو الذي شكل بأساس إلى خلق نزاع حدودي مع الجزائر و هذا النوع من تطور المواجهة المسلحة المعروف بحرب الرمال عام 1963[3] و ترجع أسباب هذا النزاع العسكري إلى مطالبة المغرب بأخذ المنطقتين سابقتي الذكر"بشار و تندوف "، و في ضل هذه الأحداث قرر البلدين عقد اجتماع وزاري في 05 أكتوبر 1963ذ للنضر في هذه القضية أعرب فيه بلاغ مشترك نحو تأكيد التزامها بعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

[1])أسامة بوشماخ،"تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية:دراسة حالة الجزائر و المملكة المغربية"،رسالة لنيل شهادة ماجيستير، الجزائر، 2012،ص120.

[2])اسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر :(د-د-ن)1995،ص44.

[3])محمد رضوان،المرجع السابق،ص86.

في 08أكتوبر 1963 من الجديد تباعدت وجهات نظر و اندلع نزاع أخر في المناطق الحدودية [1]

منذ 1969م أخذ قضية الحدود تعرف نوع من التسوية عقب إجراء لقاء وزاري بين الطرفينو رؤساء المنطقتين و بين هواري بومدين[2]و الملك المغربي الحسن الثاني هذا اللقاء نص على:

-تسليم المغرب للجزائر المنطقتين المختلفين عليهما .

-إنشاء لجنة مشتركة لوضع معالم الحدود بين البلدين .

-إقامة شراكة مغربية جزائرية في منجم "غار جبيلات"[3]

لم ينحصر الخلاف بين البلدين فقط في مسألة الحدود بل اتصل بالشؤون الداخلية الجزائرية [4] و تواصلت الخلافات بين البلدين و بلغة حدتها سنة1994 أين تم التعاطي مع ملف الإسلامي و تم فيه تبادل التهم حول مجزرة على الحدود الجزائرية المغربية قامت فيه الجزائر بتهم المغرب على إحتواءها لمجموعة إرهابية مسلحة،و في صيف نفسه حصلت تفجيرات إرهابية في فندق "أطلس أسيتي" بمراكش تورط فيه رعيا جزائريين ، فبادرة الحكومة المغربية في 26 أوت 1994 لغلق الحدود البرية و فرض التأشيرة على المواطنين الجزائريين، و كان للجزائر ردة فعل و سارعت في غلق حدودها مع المغرب في 27 أوت 1994.[5]

هذا الخلاف شكل من أكبر التحديات المعرقلة للإتحاد ألمغاربي بحيث تم توقيف اجتماعات و اللقاءات الوزارية و تجميد العضوية المغربية و تجميد كافة نشاطات المؤسسات المغاربية في 1995

ب/الخلاف التونسي الليبي:

تفاقمت الخلافات بين تونس و ليبيا بسبب الحدود الحرية بين البلدين مازاد في توتر العلاقات ،و في 24 فيفري 1982 تم إصدار قرار من قبل محكمة العدل الدولية بالإنصاف في استغلال الموارد و الثروة البحرية المتنازع عليها[6]

---

[1]).عائشة مصطفاوي،"إتحاد المغرب العربي:دراسة في المعوقات و التحديات"، رسالة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر،الجزائر،2014،ص85.

[2]) هواري بومدين:ولد في 23 أوت 1932 في قالمة، إسمه الحقيقي محمد بوخروبة،تولى رئاسة الجزائر بعد الانقلاب على بن بلة في 19 جوان 1965، توفي عام 1978، للمزيد ينظر:أحمد مرسلي،(دراسة شخصية بومدين) مجلة المصادر،العدد1،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية،الجزائر،1999،ص ص 65-66

[3]) عائشة مصطفاوي ،مرجع سرابق،ص86.

[4])أحمد مالكي، مرجع سابق،ص02.

[5]) عائشة مصطفاوي، مرجع سابق،ص86.

[6])محمد رضون مرجع سابق، ص141.

ج/الخلاف المغربي الموريتاني :

تعود جذور الخلاف بين المغرب و موريتانيا إلى قبل الاستقلال في 1956م، و بمبادرة من الرئيس الجزائري هواري بومدين تم اجتماع بين الملك حسن الثاني [1] و الرئيس الموريتاني المختار ولد داده[2] و تم فيه تنازل المغرب عن المطالبة بالأراضي الموريتانية، و في أواخر التسعينات تنازلت موريتانيا عن الأراضي للصحراوية لصالح المغرب .

د/الخلاف الجزائري الليبي:

كانت ليبيا تتسم بالهدوء النسبي وضعف حدتها و يتركز الخلاف مع الجزائر في الاتفاقية المبرمة 1957م بين ليبيا و فرنسا المتعلقة برسم الحدود الجزائرية الليبية التي تعطلت عليها ليبيا و تماطلت في تسليمها، بالإضافة إلى اتهام الدوريات الجزائرية باختراق الحدود الليبية معتبرة أنه تعدي على أراضيها ، كما قدمت ليبيا اتهام للطيران الجزائري بالتوغل في الفضاء الجوي قصد التجسس ،[3] حتى في الوقت الراهن مازالت الحدود الليبية الجزائرية في خطر نظراً لوجود جماعات إرهابية في ليبيا مما قد يؤدي بالسلطات الجزائرية إلى وضع سيطرة على حدودها للحد من دخول في صراعات عسكرية و سياسية ما قد يبعدهما عن التجربة التكاملية ووحدة المغرب العربي .

المطلب الثاني : القضايا و التهديدات الأمنية

إن أهم القضايا الإقليمية و التهديدات الأمنية الراهنة في المنطقة المغربية كانت لها تداعيات خطيرة على أقطار اتحاد المغرب العربي مما أثرت على عدم بناء و استقرار الاتحاد و نزيد من عدم فاعليته، كذلك في إطار الجوار الجغرافي للإقليم ألمغاربي شهد هو ذلك أزمات متعددة و هي كالأتي:

1/الأزمة الأمنية في ليبيا:

تعد ليبيا رابع اكبر البلدان مساحة في القارة الإفريقية، و السادسة عشر على مستوى العالمي، وهو ما يفرض هذه الدولة معضلات كبرى من الناحية الجيوسياسية جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار و

---

[1])الملك الحسن الثاني:ولد في 09جويلية1929،حكم المملكة المغربية من 1961 إلى غاية 1999، عرفت فترة حكمه بالعديد من الإنقلابات، توفي في 23جويلية 1999،للمزيد ينظر:جبيل بيرو، صديقنا الملك،تر:ميشيل خوريّ،سوريا،دار ورد،ط1،2002،ص103، ما بعدها.

[2]) المختار ولد داده (1924-2003) أسس أول دولة موريتانية حديثة و في 28نوفمبر 1960 عين رئيس للجمهورية الإسلامية الموريتانية، للمزيد أنظر: المختار ولد داده،موريتانيا رهان التحديات الكبرى،ص 31وما بعدها .

[3])عائشة مصطفاوي،مرجع سابق،ص ص 81-82.

النزاع المسلح و كان أبرز هذه المشكلات انعدام السيطرة على الحدود مما سمح بدخول عناصر و جماعات إرهابية منظمة و كذا سهولة تهريب الأسلحة وماله من أثار في نشوب الكثير من المجموعات المسلحة و المليشيات التي تسهم في تفكيك السلم و الأمن بالمنطقة المغاربية [1]

في تاريخ 15 فيفري طالب الليبيون بسقوط نظام القذافي وكان قد أوضح "القذافي "أنه لانية له بالتعافي و ركز جل اهتمامه على قاعدة سلطته الرئيسية في "طرابلس" رغم التدخل العسكري "لحلف الشمال الأطلسي" المفوض من قبل الأمم المتحدة و اعتمد طيلة فترة حكمه(1969-2011) على ثلاثة ركائز، الأولى هيا الزعيم القائد أيديولوجية محلية"الجماهيرية"، الركيزة الثانية تمثلت في القبلية من خلال التوازن داخل القبائل و تغلب بقصتها على البعض، أما الركيزة الأخيرة تمثلت في النفط الذي أستغله لتوزيع الرضا الاجتماعي داخليا و كسب الشرعية في الخارج[2]

إثر سقوط نظام القذافي استطاعت القوى المحلية من ميليشيات مسلحة و تجمعات قبلية أن تسيطر على الحياة السياسية في ليبيا و تهميش القيادات السياسية، مما مكنها من زيادة نفوذها بالتأثير على المشهد الأمني و السياسي الليبي، أدى هذا الوضع الهش إلى إقامة العمليات الانتقالية في ليبيا[3]

بعد تدخل حلف "الشمال الأطلسي" و ساعد على التخلص نظام"القذافي" فقد فتح هنا باب لإثارة النزاعات و الصراعات القديمة من جديد على السباقات الداخلية، و كذا تأجيج الانقسام و إعاقة المرحلة الانتقالية و المصلحة الوطنية،بالإضافة فإن سقوط النظام هز ميزان القوى الذي كان قائما على مستوى الّإقليمي و أدى إلى إعادة إبراز معضلة المركز وكذا الأطراف، و فتح أفاق جديدة لها في ليبيا و البلدان المغاربية و الإفريقية المجاورة التي تجتاحها تجارة السلاح و المخدرات، علاوة على الأعمال الإرهابية كهجمات التي تقودها عناصر"تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"[4]

تشكلت مخاوف إقليمية من تحول ليبيا إلى بؤرة للتنظيم الإرهابي"الدولة الإّسلامية في العراق و الشام"، مما جعل العديد من الدول المجاورة خاصة الجزائر و تونس إلى زيادة عدد أفراد الجيش لتأمين الحدود مع ليبيا، مع نقل أجهزة متطورة لرصد التنظيمات الإرهابية كان شأنه الحفاظ على استقرار الحدود و

[1]) فريق الأزمات العربي،"الأومة الليبية إلى أين"، مركز الدراسات في الشرق الأوسط،الأردن:مارس2017،ص08.

[2]) مصطفى صابح، "الإنتقال الديمقراطي في ليبيا و انعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر و تونس"، مجلة السياسات العامة، العدد03، فيفري2014، ص30.

[3]) محمد عبد الحفيظ الشيخ،"ليبيا بين الجماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة"،مجلة المستقبل العربي، العدد،432، فيفري2015، ص124.

[4]) يوسف محمد الصواني،"التحديات الأمنية للربيع العربي:من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة لأمن " ،مجلة المستقبل العربي، العدد 416،جانفي 2015،ص ص33-34.

ضبطها لمنع انتقال الجماعات المسلحة، ومن جهة أخرى فإن سقوط ليبيا تحت سيطرة"الدولة الإسلامية في العراق و الشام" يؤدي إلى تحول المنطقة المغاربية لساحة حرب مفتوحة و ينعكس على الأمن الإقليمي المغربي .[1]

شكلت الأزمة الليبية منذ بدايتها عائقا على مستوى المحلي و الإقليمي نتيجة لغياب الأمن و تداعيات العمليات العسكرية التي نفذها "حلف الشمال الأطلسي"، ومنه تبقى الأزمة الليبية غير واضحة المعالم،نتيجة للتجاوبات السياسية و الأمنية من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لصراعات المصالح الدول الكبرى و الدول الإقليمية في المنطقة المغربية، فليبيا تبقى أمام سيناريوهات مختلفة و متعددة، لكن السيناريو الأقرب هو احتواء الأزمة الليبية دون انتشارها و امتدادها إلى الدول الإقليمية لاسيما المغاربية بحكم الجوار الحدودي، و بحكم الانتماء إلى "أتحتد المغرب العربي"، فاستقرار ليبيا من استقرار الدول و المنطقة المغاربية [2]

كذلك من الجانب الاقتصادي على الرغم كل من محاولات التكامل إلا أن الأزمات الليبية غيرت جميع معدلات و جعلت هذا المشروع صعبا و أكثر تعقيدا باعتبار أن ليبيا كانت تمتص 12% من اليد العاملة التونسية النشيطة، فالأزمة الحاصلة ساهمت في استئصال المعاملات الرسمية الليبية و باقي أقطار المغرب العربي ، مما جعل الحديث عن الإتّحاد في الوقت الراهن غير ممكن ويصعب تداركه.[3]

2/ تداعيات الأزمة في مالي على المنطقة المغاربية:

أولا:الموقع الجغرافي لمالي:

تقع مالي في الحافة الجنوبية لصحراء غرب إفريقيا،مساحتها حولي 1.241 مليون كم^2 ،يحدها من الجهة الشمالية الجزائر، و من الجنوب بوركينافاسو ساحل العاج، ومن الشرق النيجر ومن الغرب السنغال، عاصمتها باماكو، وليست لها منافذ بحرية، يبلغ عدد سكانها حوالي 14.5مليون نسمة مكونة من 23 جماعة عرقية، أهمها "بامبار،بيول، وساراكول، الطوارق" و غيرها من الجماعات، لغتها الرسمية هي الفرنسية و بنسبة للغة التي تستعمل على نطاق واسع في البلاد هي لغة البامبار.[4]

---

[1]) ياسين بودهان،"دور الجزائر في حل الأزمة الليبية".

http://www.essahraa.net,2019-05-03,14:00.

[2])إلياس بن لعلى، عبد الرؤوف طالب،"اتحاد المغرب العربي بين العلاقات الجزائرية-المغربية والأوضاع الإقليمية الراهنة 1989-2015" رسالة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية و علاقات دولية، بومرداس، الجزائر،2016،ص99.

[3]) وليد التايباي،"المغرب العربي..الفرصة المهدورة"في

https://www.alaraby.co.uk,2019-05-25,09:10.

[4]) إلياس بن لعلي، عبد الرؤوف طالب، مرجع سابق ،ص100.

ثانيا: طبيعة الأزمة في مالي :

تعتبر الأزمة في مالي من بين أخطر النزاعات التي تعاني منها دول العالم الثالث عموما و الدول مغاربية خصوصا، قد اجتمعت العديد من المتغيرات ادت في مجملها إلى انفجار الوضع الداخلي في مالي،نظرا للضعف السياسي وأداء الحكومي فيها، مع انتشار الفساد و غياب التنمية بروز الصدامات و الصراعات الإثنية و الطائفية على السطح في الحياة السياسية إلى جانب الضعف الديمقراطي، كل هذا أدى إلى ظهور احتجاجات داخل المجتمع بمختلف طوائفه، في ظل غياب العدالة التوزيعية بين شرائح المجتمع من جهة و المناطق الجغرافية من جهة أخرى بالإضافة غلى دور المتغيرات الإقليمية بعد ما يسمى بالحراك أو ثورات الربيع العربي و التدخل العسكري "لحلف الشمال الأطلسي " في ليبيا ما نتج عنه ظاهرة إنتشار السلاح، كل هذا أدى إلى تأثير في إندلاع و تأجيج الأزمة في شمال مالي

يوم 17 جانفي 2012 تم اندلاع تمرد جديد، حيث هاجمت "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد[*]" عدد من المدن المالية الواقعة مع الحدود الجزائرية ليسيطرو بعد ذالك على النصف الشمالي للبلاد مستفيدين من الإنقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي في 22 مارس 2012،لتصبح السمة الرئيسية للوضع في العاصمة هي الصراع على السلطة، إلا أن هذا الاقتتال قوبل بالرفض من طرف المجتمع الدولي، حيث قام الإتحاد الإفريقي بتعليق عضوية "مالي" و تجميد أرصدتها بالخارج[1]

في 10 جانفي 2013 تم تقدم طلب من قبل الرئيس المالي المؤقت "دياكونداتوري"إلى فرنسا بغاية مساعدتها لسد الهجومات ومع إنهيار البلد بعد عجز الجيش المفكك على وقف الزحف [2]

-التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

كان التدخل العسكري في مالي يهدف إلى ثلاث أهداف.

- إبقاء زحف المجموعات الارهابية جنوبا
- الحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدتها الترابية
- التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية "الإيكواس"، المرخص لها من قبل مجلس الأمن

---

*أزواد بلغة الطوارق أقربّ إلى كلمة أزكاغ، و التي تعني اللون الأحمر و هي صفة تميز اللون أراضي إقليم الشمال المالي التي يتمركز عليها مختلف قبائل الطوارق .

[1])الحافظ التويني،"أزمة الدولة مابعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاصلة نموذج مالي" مجلة المستقبل العربي،ع30،2013/01/442، ص ص ،59-60

[2])قريدوم أوتهوها،"التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة"، مركز الجزيرة للدراسات،،13فيفري2013،ص5،

لكن الهدف الإستراتيجي للتدخل الفرنسي في مالي كان فقط لحماية المصالح الفرنسية بالمنطقة، وكذا ضرب التنظيمات الإرهابية في المنطقة و ردع أي عدوات على دول الجوار الهشة و المنكشفة و التي تقع تحت النفوذ الفرنسي[1]

ثالثا تداعيات الأزمة المالية على المنطقة المغاربية

أ/التداعيات الأمنية :

إن ظهور العديد من الأزمات في منطقة الساحل الإفريقي، صاحب انتشار الفوضى في منطقة المغرب العربي، و الأزمة المالية التي تعتبر انعكاس مباشر للأزمة الليبية و ماتبعها من التدخل الأجنبي في المنطقة، ما أدى إلى إحياء النشاط الإّرهابي في المنطقة المغاربية من جديد، بحيث تحولت مالي إلى نقطة ارتكاز للتنظيمات الجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا، لذلك فإن تصاعد المخاطر و زعزعة الأمن الإقليمي ألمغاربي كانت نتيجة كتوقفه على زيادة انتشار الأسلحة التي تدفقت على المنطقة بعد الأزمة الخاضعة في ليبيا [2]

كذلك أدى عدم الاستقرار في مالي إلى تفاقم الجريمة المنظمة لسهولة تحرك المهربين للاتجار غير المشروعة للمخدرات، الأسلحة و السلع و الأشخاص،كذلك يسعى تنظيم "القاعدة" في المنطقة إلى تحريك و تفعيل مجموعات السلفية للجهاد المتواجدة في المغرب العربي للقيام بكل أعمال العنف و التخريب بخلق مناخ متوتر في البلدان المغاربية [3]

ب/التداعيات الاقتصادية:

مايحدث من أعمال العنف و الهجمات الإرهابية في شمال مالي ضمن المجال ألمغاربي سيؤدي إلى إلحاق الضرر باقتصادات الدول المغاربية ، اذ أن هدفه الرئيسي هو ضرب المنشآت الاقتصادية و البني التحتية للدول"بترول،غاز، سياحة"مؤثراً على السمعة الاقتصادية المغاربية و على المتعاملين الأجانب للاستثمار في المنطقة من خلال تهديد وجودهم و عرقلة أنشطتهم و تخريب أعمالهم في المنشآت و آليات الإنتاج، هذا ما سيؤثر على إعادة تفعيل "إتحاد المغرب العربي"

[1])الياس بن لعلي،عبد الرؤوف طالب،مرجع سابق،ص ص 103-104.

[2])قوي بوحنية،"الجزائر و الإنتقال الى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية و الإنكفاء الأمني الداخلي "، مركز الجزيرة للدراسات،29جانفي 2014،ص5.

[3])قوي بوحنية،الرجع السابق، ص5

إن القضايا الإقليمية كان لها تداعيات على المنطقة المغاربية في مختلف الأبعاد لاسيما الأمني بحكم الموقع الجغرافي مما كون انعكاسات سلبية على مسيرة التجربة التكاملية لّإتحاد المغرب العربي

المبحث الثالث: المعوقات الخارجية

أصبحت المنطقة المغاربية رهناً للتحديات الخارجية، المتمثلة في تنافس القوى الكبرى عليها و بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، ويظهر التنافس أكثر حدة في المجال الاقتصادي تحت مبادرة متوازية اتجاه دول المغرب العربي تحت مسميات الشراكة ، وقد وجدت نفسها في علاقات مثلت تحدياً كبيرا أمام التسابق الأوروبي و الأمريكي على المنطقة

المطلب الأول : الشراكة الأورومتوسطية

تعد الشراكة الأورومتوسطية إحدى أهم الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات و الموارد المتاحة في هذه الدول

لعب العامل التاريخي و الجغرافي و الاقتصادي دوراً بارزاً في الاهتمام الأوروبي للمنطقة المغاربية، مما أدى إلى إقامة مبادرات أوروبية لربط دول المنطقة الجنوبية للمتوسط بها من خلال اتفاقيات بين الطرفين

أولا : اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

بعد نهاية الحرب الباردة اعتمدت "أوروبا" على رأسها" فرنسا" على توسيع مجالات نفوذها في منطقة المغرب العربي، من جهة لحامية مصالحها، و من جهة أخرى لمواجهة القوى المنافسة لها في المنطقة، فكان مشروع "الشراكة الأورومتوسطية " بعد "مسار برشلونة" يومي 27و 28 فيفري 1995، إي بعد تأسيس "إتحاد المغرب العربي بستة سنوات، ومن بين الأهداف هذه الشراكة ما يلي:

- إقامة منظمة سلام و استقرار مشترك من خلال شراكة ساسية و أمنية
- خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكة مالية اقتصادية[1]

ثانياً: مجالات التعاون :

برزت مجالات التعاون الأورومغاربي منذ إعلان برشلونة في العديد من الجوانب للعلاقات بين الطرفين و هي كالأتي:

أ/المجال الاقتصادي و المالي :

- تشجيع التعاون الإقليمي الفرعي و دعمه من خلال إطار يؤدي إلى التعاون الإقليمي

[1]) عبد الحليم بين مشري،" التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي " ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري 2013، ص12.

- دعم التحرر التجاري التدريجي في كافة المجالات المتصلة بالشركاء
- التحرير التام لحركة رؤوس الأموال مما يرجع بالدعم لليورو كعملة متضمنة في عملية التسوية المالية في التجارة المتوسطية
- دعم الحوار الاقتصادي مع الشركاء المتوسطين، في سياق وضع برامج للمساعدات المالية لتسريع التحولات الاقتصادية و تبنى السياسات المالية و النقدية و الإصلاح الهيكلي
- في عام 2010 تمت الدعوة لإقامة منطقة تجارة الحرة بين دول حوض الأبيض المتوسط، من خلال اتفاقيات تضم دول الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط، فيها كل من تونس ،المغرب، الجزائر،لبنان ، الأردن، إسرائيل، و مؤخرا دخلت ليبيا في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بهدف التوصل إلى اتفاق مماثل [1]

ب/ المجال الاجتماعي و الثقافي:

يؤكد الأطراف المشاركة إلى إقامة شراكة في المجالات الاجتماعية و الثقافية من خلال:

- الحوار و الاحترام المتبادل بين الثقافات و الأديان شرطان أساسيان لتقارب الشعوب،لخلق الإحساس المتبادل بين الشعوب و الثقافات
- الإلحاح على ضرورة تحقيق التنمية البشرية فيما يخص التعليم أو تأهيل الشباب و تكوينهم في الميادين العلمية و الثقافية مع إحترام هوية الآخرين
- تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين النشاطات و ترقية السكان صحيا و معيشياً
- إعتراف بالدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تجسيد الشراكة الأورو–متوسطية بمختلف جوانبها، و العمل على تشجيع كل الفعاليات و المبادرات لدعم المؤسسات الديمقراطية و إرساء دولة القانون و المجتمعات المدنية
- اتفاق على ضرورة العمل و التعاون من أجل تخفيف وطأة الهجرة باعتماد على دعم تشجيع برامج التأهيل و التكوين المهني و المساعدة على خلق مناصب للشغل [2]

ج/المجال الأمني و السياسي:

- تشجيع على دعم العمل لتحقيق الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط

[1]) يوسف مسعداوي،أثار الشراكة الأورو–متوسطية على الإقتصاددذيات العربية، دار الهدى، 2008م، ص 128.

[2]) نصير العرباوي،" مستقبل الشراكة الأورو–متوسطية" مجلة الأدب و العلوم الإجتماعية،العدد 17،2013م،ص ص308-309.

- تعاون متوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات في المنطقة
- ربط الأمن بين ضفة الجنوبية ودول الإتحاد الأوروبي،لإعتبار أن كلاهما امتداد للأخر
- عمل على ترسيخ البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة للتعاون بين الطرفين

ثالثا :تأثير الشراكة الأورومتوسطية على التكامل ألمغاربي

حاولت الدول الأوروبية على رأسهم فرنسا منذ 1995 عقد بيان ختامي لمؤتمر برشلونة إلى بناء منطقة أمن وسلم وتبادل حر للتقديم الاقتصادي، فكان إنظمام الدول المغاربية على الشكل الفردي و ليس عن طريق المفاوضات الجماعية بحكم انتماءهم لنظم إقليمي واحد " إتحاد المغرب العربي، و هذا ما يفسر لنا أن العلاقات البينية بين الدول المغاربية سيئة بالرغم من مرور ستة سنوات على تأسيس الإتحاد المغربي، مما يتسنى لدول أوروبية فرض السيطرة التامة على الدول المغاربية

في العلاقات التجارية نجد كل من تونس، المغرب و موريتانيا سجلت عجزاً في ميزانها التجاري مع فرنسا، في حين أن الجزائر و ليبيا لم تسجل عجزا فيه، من خلال هذا تسعى فرنساّ إلى فرض حالة التبعية و اللا توازن لدول الإتحاد المغربي و منه تشكل هيكل للعلاقات التجارية بين الدول المغربية كل على حدى مع الإتحاد الأوروبي [1]

الشراكة الأورو–متوسطية كانت لها إنعكاسات سلبية، و اعتبرت هاته الشراكة شكل من أشكال الهيمنة للدول الأوروبية خاصة فرنسا ،هذا من خلال العلاقات الاقتصادية الغير متكافئة بين الطرفين التي تؤول لدول الأوروبية على حساب الدول المغاربية، وبهذه الطريقة تشكل عائقاً في محاولة إيجاد تكامل أفقي بين الدول المشاركة ،خاصة بعد عقد اتفاقيات منفردة للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي ككتلة إقليمية واحدة [2]

يهدف مشروع الشراكة الأورومتوسطية إلى تحقيق أبعاد اقتصادية للدول الأوروبية من أهمها :[3]

- إيجاد أسواق لصادراتها من سلع و خدمات عن طريق منطقة للتجارة الحرة

[1])جمعة أحمد سويسي، "المغرب العربي :تحديات الداخلية و التهديدات الخارجية" رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السايسية، الجزائر،2005،ص142.

[2]) محمد أمين لعجال أعجال،"استراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر 2007، ص142.

[3]) على الحاج،سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،ط1،بيروت،مركز الدراسات الوحدة العربية،2015،ص93

- الحد من الهجرة المتزايدة لأبناء دول الجنوب
- إبراز الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية دولية قادرة على التأثير في حل الأزمات الإقليمية
- دعم السياسات التجارية لدول الإتحاد الأوروبي في إطار عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية و الصعود الصيني في المنطقة المغاربية
- تحقيق المزيد من الاندماج و التكامل في المجالات السياسية و الاقتصادية و الأمنية في المنطقة من أجل تطوير منطقة المتوسط، و تأهيلها لتصبح منطقة تعاون لضمان السلام و الاستقرار على المدى البعيد
- ضعف العلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية يجعلها تابع اقتصاديا لاقتصاديات الدول الأوروبية خاصة فرنسا، التي تسعى إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، هذا راجع إلى فقد الدول المغاربية لمعدات النمو، بالإضافة أن الشراكة الأورومتوسطية لم تقدم أي حل للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية للدول المغاربية، وكان الهدف الأسمى منها هو التبعية للإتحاد الأوروبي سياسيا و اقتصاديا و أمنياً لكي تقلل من فرص التواجد الأمريكي في المنطقة.[1]

دول المغرب العربي لم تجني سوى المزيد من التبعية الاقتصادية و استمرار لسياسة الارتباط العمودي بالخارج، و القضاء على الصناعات الناشئة تحت شعار تجارة بالحدود ، و الحصول الطرف الأوروبي على الموارد المتاحة في المنطقة المغاربية من خلال التعامل الفردي و تكوين مبدأ التفكك و التشتت بدل التكامل و التعاون الإقليمي، و هذا يعتبر أكبر تحدي خارجي للمنطقة المغاربية و تجربة الوحدوية التي عجزت الدولة على تفعيلها و إحياء مؤسساتها أما تحدي الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الثاني:الشراكة الأمريكية المغربية:

تكمن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية في السياسة الأمريكية في الارتكاز على منطقة المغرب العربي كنقطة اتصال استراتيجي بمنطقة الشرق الأوسط ، الخليج ،إفريقيا جنوب الصحراء وصولا إلى المحيط الأطلسي، أي أنه المنطقة المغاربية هي حزام مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات الأوروبية و الإفريقية و الأسيوية، كما تهدف السياسة الأمريكية ضمان استقرار المنطقة المغاربية وتفادي أي توتر إقليمي يضر بالمصالح الاقتصادية الإستراتيجية الأمريكية فيه[2]

[1]) إلياس بن لعلي،عبد الرؤوف طالب،مرجع سابق، ص ص، 115-116.

[2])عبد الجبار مقدم،"التنافس الأورو-أمريكي في المنطقة المغاربية و أثره على التعاون المغاربي" ، رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،الجزائر ،2018،ص 22 .

أولا: الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية المغاربية :

يرجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي مع حلول سنة 1783 أي بعد استقلال أمريكا ، حيث تطلعت أمريكا إلى المنطقة من خلال مبادرة على توقيع على المعاهدات تجارية مع الدول المغاربية و إقامة علاقات دبلوماسية ، للكن في تسعينات القرن الماضي عرفت المنطقة المغاربية اهتماما ملحوظاً في السياسة الخارجية الأمريكية بعد تهميش طويل، فبعد استهداف هذا الفضاء لأغراض اقتصادية و طاقية في المقام الأول تتصل باعتماد واشنطن المتزايد على النفط الإفريقي في إطار خيارها الجديد المتعلق بتنويع مصادر إمداداتها النفطية، و تحقيق تبعيتها لبترول الشرق الأوسط، لتأتي أحداث 11سبتمبر2001 و تعطي بعدا أخر أمنيا للسياسات الخارجية الأمريكية في المغرب العربي و لتعرف عصرا جديدا في الإستراتيجية الأمريكية في إطار حربها ضد الإرهاب ووضعت المنطقة المغاربية كإحدى الفاءات المحورية لهذه الإستراتيجية [1]

التوجه الجديد لأمريكا في المنطقة المغاربية يتمثل في صد ظهور أي قوة تنافسية كالإتحاد السوفيتي سابقا، باعتباره القوى الأخرى على الساحة العالمية، وقد تجلت ملامح هذا التوجه من خلال عدة مؤشرات منها: ربط علاقات قوية مع النظم السياسي في المغرب العربي من عدة نواحي سياسية، عسكرية، اقتصادية [2] و هي كالأتي:

أ/في الجانب السياسي و الأمني:

تتمحور العلاقات السياسية و الأمنية لدول المغرب العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار علاقات الدول المغاربية مع حلف الأطلسي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وتجدر الإشارة أن هذه الأخيرة تهتم بالضفة الغربية لحوض البحر المتوسط[3] ،مركزة نشاطاتها في الضفة الشرقية للحوض نظراً لحساسيتها من الناحية السياسية و الأمنية، ومن الناحية الاقتصادية فيما يخص حماية المصالح النفطية[4]

ب/الجانب الاقتصادي :

[1])سمير قط،"المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات، أبعاد فرص و قيود".على الرابط:
https://www.jilrc.com,2019-03-03-,11:04

[2])رقية بلقاسمي ، مرجع سابق، ص133.

[3])مريم زكري،"البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية –المغاربية"،رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تلمسان الجزائر،2011،ص144.

[4])مريم زكري، المرجع السابق، ص144.

يعتبر التقارب الأمريكي تجاه الدول المغاربية يتمثل في مشروع نائب كاتب الدولة الأمريكي "ستيوارت إيزينستات" في جوان 1998، وقد جاءت كرد فعل على مشروع برشلونة 1995، فّأتت المبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع إيزنستات و شكلت بهذه المبادرة الإطار الاقتصادي للرهانات الأمريكية في المنطقة المغاربية بكل أبعادها الإستراتيجية و الأمنية و السياسية المتكاملة في محاولة تحويل دول المغرب العربي المرتبطة بإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى منطقة اقتصادية واحدة من أجل إقامة منطقة تبادل حر و القاء الحواجز الجمركية على السلع المغاربية المتجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية في المجال متوسطي موسع يمتد إطاره الجيواستراتيجي من المغرب العربي غرباً إلىّ أسيا الوسطى شرقا مروراً بتركيا الشرق الأوسط و منطقة الخليج [1]

من أهداف المبادرة كذالك:

- دعم التعاون الإقليمي بين الدول المغاربية و ربطها بعجلة الإقتصاد الرأس مالي ضمن إطار العولمة
- التأكيد على مركزية دور القطاع الخاص و تفويض الأسس التي يستند اليها القطاع العام
- بلورة الشراكة الأمريكية –المغاربية على قاعدة الحوار السياسي و الاقتصادي بين مسؤولي هذه الدول المغاربية و المسؤولين الأمريكيين
- اهتمام أمريكي بهذه المنطقة ذات النفوذ الفرنسي–الأوروبي التقليدي
- حصر و تطويق الأطر و الأليات التي طرحتها "الأورومتوسطية" التي كانت خارج الرعاية الأمريكية

على الرغم من أن إسرائيل تشمل عضو و شريك متوسطي الذي يتمتع بكل إمتيازات الشراكة الأوروبية

- المنطقة المغاربية تمثل سوقا كبيرا، و معبراً نحو الدول الإفريقية الأخرى، و باب نحو الإستثمارات الأمريكية التجارية
- مبادرة ايزنستات هي جزء من الهجوم الدبلوماسي للدخول الأمريكي إلى القارة الإفريقية لدوافع اقتصادية و إستراتيجية [2]

[1])عبد الجبار مدقدم، مرجع سابق ص58.

[2]) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية–الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2007، ص ص ،192-193.

-ألزمت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف المغاربي بمجموعة من القواعد و هي

- ضرورة التعامل مع دول المغربي العربي كوحدة اقتصادية واحدة، وبصفة دورية و لا تقتصر هذه الشراكة على الجانب الاقتصادي فحسب بل تتعداه لتشمل الجانب السياسي
- إبراز الدور المركزي للقطاع كمحرك للتجارة و الاستثمار في المنطقة المغاربية .
- ضرورة قيام الدول المغاربية بإصلاحات اقتصادية و تصحيحات هيكلية من أجل خلق مناخ مناسب للاستثمار في المنطقة المغاربية[1]

يمكن القول أن المبادرة الأمريكية الأوروبية ساهمت في تعميق الفجوة بين الدول المغاربية وهذا ما انعكس على جميع القطاعات الداخلية و الخارجية و امتدت انعكاسات هذا التنافس على الصعيد الإقليمي ليمس التكامل و التعاون بين الدول المغاربية فيما بينها الذي أفرغ إتحاد المغرب العربي من محتواه و شل نشاطه، كذالك إن قبول الدول المغاربية الدخول في مسار الشراكة مع هذه الدول من خلال عدة أطراف كاتفاقيات الشراكة الثنائية أثرت بشكل كبير على مسار التعاون و التكامل المغربي بالإضافة إلى سعي الدول المغاربية لربط العلاقات مع الدول الغربية على حسب علاقتها البينية أدت إلى تجزئة الكتلة المغاربية، ومبدأ الاعتماد على الذات لازال يسيطر على سلوكياته

إذن أصبحت المنطقة المغاربية تواجه مشاريع و مبادرات للقوى الكبرى العالمية التي تمارس دورها الناهض للوحدة و التكامل

[1]) رقية بلقاسمي ، مرجع سابق، ص135.

خلاصة الفصل الثاني :

شكلت العوامل الداخلية لكل قطر من أقطار المغرب العربي مانع مسبب في عرقلة التجربة التكاملية في ضل الظروف و التحديات السياسية و الاقتصادية المضطربة، فعامل غياب الإرادة السياسية و التمسك بالسيادة الوطنية، وتضارب في السياسات الاقتصادية زاد من تعميق أزمة التكامل.

كان للقضايا الإقليمية أثر في بناء التكامل و استقرار ألمغاربي، انطلاقا من التحولات التي شهد المنطقة المغاربية منها الخلافات الثنائية بين دول الإتحاد، و كذلك مشكلة الصحراء الغربية التي وضعت التكامل ألمغاربي أمام تحدي ليس له نهاية، بالإضافة إلى الأزمات المتعددة في الإطار الجوار الإقليمي لدول الإتحاد و مالها من تداعيات أمنية و مؤثرة على المنطقة المغاربية.

أهمها المنطقة المغاربية ذات الأبعاد الإستراتيجية، وضعها أما تحدي التنافس بين القوى العالمية الكبرى"فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية"،فكل دولة عملت على جذب الدول المغاربية لعقد اتفاقيات و مشاريع، مما أدى إلى تفريغ محتوى الإتحاد و تعطيل مساره.

الفصل الثالث

اليات تفعيل اتحاد المغرب العربي

إن حصيلة التجربة التكاملية المغاربية الهزيلة تدفع للبحث عن مداخيل و أليات و إقامة حلول كفيلة لتجاوز العراقيل التي شكلت عقلية في طريق بناء لإتحاد المغرب العربي، و يتطلب هذا توحيد و مشاركة الجماعة لدول المغرب العربي لدفع مسار التجربة الوحدوية، و الاستفادة من الموارد المتاحة، بالارتكاز على الروابط التلاحم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

العوامل و المقوامات الأساسية المتواجدة في المنطقة المغربية ستكون فرص نجاح التكامل بشروط توافر الإرادة و المنهج الصحيح للسير عليه و كذلك عن طريق احياء العوامل المحفزة على التفعيل، بالإضافة الى مضاعفة الاهتمام بعملية الإندماج، هنا نستطيع طرح التساؤل التالي: كيف يمكن استغلال الإمكانيات و الموارد للوصول الى أقصى درجات التكامل.

المبحث الأول: الإمكانيات و الموارد الموجودة في منطقة المغرب العربي .

يعتبر المغرب العربي متسع جغرافي متصل الحدود، متجانس الخصائص المادية و السمات الطبيعية، متكامل الموارد الطاقوية و الثروات الطبيعية و المنابع المائية و متقارب الملامح البشرية، فهو يشكل مجموعة إقليمية بمساحة قدها 6.048.141 كيلومتر مربع، بالإضافة إلى موقعها البحري المتميز شمالا على امتداد 4000 كلممن شريطه الساحلي الذي يعتبر ممراً رئيسياً في العمليات التجارية

المطلب الأول : الثروات الطبيعية:

المغرب العربي رقعة جغرافية متنوعة الأقاليم و المناخ و التضاريس، مما أدى بها الى الوفرة في الموارد الطبيعية و الطاقوية و الإمكانيات الزراعية و الصناعية، ما اكسبها أهمية جيوسياسية .

أولا الإمكانيات و الموارد المعدنية و الطاقوية

يتمتع المغرب العربي بالتنوع في الثروات الطبيعية من الموارد المعدنية و الطاقوية، و بالاستخدام الأمثل لهذه الموارد قد يؤهل الدول المغاربية للتكامل، نظرا لاعتباراتها المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، بحيث تمتلك موريتانيا الفوسفات و الحديد و المنغنيز، في حين تمتلك الجزائر و ليبيا الأعضاء المنظمة في الأوبيك احتياطات من النفط و الغاز، باعتبار الجزائر لوحدها تملك سابع أكبر احتياطي للغاز في العالم و ثاني أكبر مصدر له، و تدخل ضمن أكبر ملاك احتياطي النفط العالمي،[1] ويمكن ذكر بعض الإحتياطات المغاربية في الترتيب العالمي

- 5% من اللإحتياطات العالمية للبترول (4مليار طن)
- 4 %من الإحتياطات العالمية للغاز الطبيعي (3761 مليار م^3)
- 34 % من الإحتياطات العالمية للفوسفات (44مليار طن)
- 16.6 %من الإحتياطات العالمية للفحم (134 مليون طن)
- 2%من الإحتياطات العالمية للزنك (104مليون طن)[2]

[1])محمد الشكري،" تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي"، المؤتمر المصرفي العربي السنوي،الدوحة قطر،7-8 نوفمبر2007،ص 10.

[2]) صالح صالحي، "الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة و الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة، ملتقي دولي، سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004.

ثانيا: الإمكانيات والموارد الطبيعية الزراعية

يمتد المغرب العربي من الغرب الى الشرق ب 42^0 طولاً، أي بين خطي طول 17^0غرباً"الساحل الأطلسي لموريتانيا" و25^0شرقاً الحدود الليبية المصريون من الجنوب الى الشمال على 19^0 عرضاً، أي بين خطي العرض 15^0"الحدود الجزائرية مع مالي" أو 37 شمالا أي يغطي مساحة تقدر ب 5.783.691 كلم^{2}موزعة كالاتي:

- الجزائر 2.381.741 كلم ^{2}
- ليبيا 1.759.540 كلم ^{2}
- موريتانيا 1.032.455 كلم^2
- المغرب 440.550 كلم ^{2}
- تونس 136.610 كلم ^{2}

ويبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 7000 كلم موزعة كالاتي:

- الجزائر 1100 كلم
- ليبيا 1770 كلم
- لمغرب 1835 كلم
- موريتانيا 754 كلم
- تونس 1300 كلم

من حيث التضاريس تكتسي دول المغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة، تمتلك هذه البلدان مناطق صحراوية مترامية الأطراف وواجهة بحرية مهمة[1]

أما على المستوى المناخي يتجانس المجال المغاربي، ويتميز بتنوع في الوحدة، في الشمال يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط مع درجة حرارة متوسطة، بينما في الجنوب يسود مناخ صحراوي حيث تشتد الخلافات الحرارية لتصل أو تفوق $50^{0,}$ هذا الاختلاف يتناسب مع تناقض معدلات الأمطار شمال-جنوب.

[1]) عبد الجبار مدقدم ، مرجع سابق، ص 13

التنوع البيئي الحاصل في المنطقة المغاربية، يودي إلى التنوع في البيئة الزراعية وتنوع المحاصيل النباتية، وكذا تنوع الثروات الحيوانية والسمكية

الجدول رقم 03: الأراضي الزراعية في المنطقة المغاربية

الدول	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة بالمليون هكتار	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة	الأراضي المروية كنسبة من الأراضي الصالحة للزراعة	نسبة الأراضي الرعوية من المجموع
الجزائر	238.2	7.5	3	0.7	2
المغرب	44.6	8.7	19.4	13	17
تونس	15.5	3	19.4	7.5	4.1
ليبيا	176	1.7	1	11	0.4
موريتانا	102.5	0.2	0.2	10	4.8
المجموع	468.8	21.1	4.5	4	29.1

الجدول يوضح الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال كنسبة مؤويه الى اجمالي مساحة الدول المغربية، رغم أن المساحة لا تزيد عن 4.5% الى أنها معتبرة بالمقارنة مع مجموع السكان، فهي تبلغ 21 مليون هكتار وتشكل 30 %من المساحة المزروعة في العالم العربي.بالنسبة للثروة المائية، نسبة الإستفادة منها ضعيفة، في مجال الطاقة الكهرومغناطيسية أو في مجال المياه الصالحة للشرب، كما أنه هناك إمكانية لزيادة وزن الثروة الحيوانية البرية و البحرية، فمساحة المراعي الطبيعية على مستوى العالم العربي وحده تقدر بحوالي 250 مليون هكتار نسبة هامة منها لا تقل عن 40 % توجد بالمنطقة المغاربية[1]

المطلب الثاني: الطاقات البشرية

تتكون منطقة المغرب العربي من وحدة بشرية واحدة مترابطة بحكم الأصل و الدين و اللغة، و تشير الإحصائيات الى أن عدد السكان يبلغ حوالي 100 مليون نسمة، ويتباين توزعهم الجغرافي مابين دول المنطقة80% منهم يتمركز في الجزائر و المغرب، أي في المناطق السهول الساحلية الممتدة على طول الشريط

[1])رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص142.

الساحلي بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي، بينما تنخفض الكثافة السكانية في المناطق الصحراوية، و يبلغ معدل النمو حوالي 1.7%[1]

-المجتمع المغاربي يضم شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل و الإنتاج و توفير إمكانيات التعليم التطبيقي و التدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل من حيث الكم و النوع، مع إمكانية الاستفادة من خبرة الطاقة البشرية المهاجرة و العاملة في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، مع توفير الظروف المناسبة من شأنه أن يظمن تعظيم المصلحة الإقتصاديات القطرية من دخل مقدراتها على المنافسة المتعلقة بالأجور[2]

يشكل عدد سكان المغرب العربي شوق استهلاكية واسعة نظرا للكثافة، مما يخلق ظروف تساعد على القيام اتحاد المغربي في مختلف المجلات، إذ كما ذكرنا سابقاً، الشريحة الشبابية قادرة على العمل و الإنتاج و بالتالي فإن هذه القدرات يمكن الإستفادة منها في إطار تعزيز التكامل و التنسيق و الإندماج على جميع الأصعدة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية[3]

العمالة و نسبة مساهمتها في الناتج القومي :

توزع العمالة على قطاعات الاقتصاد الوطني يساعدنا على تتبع بعض الظواهر السلبية في الدول المغاربية

[1]).عبد القادر على القول،" الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الأوروبي-الأمريكي على منطقة المغرب العربي"، مجلة الجامعة الأسمرية،العدد17،2009،ص ص 15-18.
[2]) صالح صالحي،مرجع سابق،ص69.
[3])جمال عبد الناصر مانع،مرجع سابق،ص30.

الجدول رقم04: حركة توزع العمالة على القطاعات و نسبة مساهمتها في الناتج الوطني خلال الفترة 1965-2002م

الوحدة:نسبة مئوية

القطاعات	الزراعة		الصناعة		الخدمات		نسبة مساهمة القطاعات في الناتج القومي 2002		
الدول / الفترة	1965	89-91	65	89-91	1965	89-91	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الجزائر	57	14	17	11	26	75	10	55	35.3
المغرب	61	46	15	25	24	29	16	31	53
تونس	50	22	21	16	29	62	17		32
ليبيا	41	18	21	29	38	53		13	28
موريتانيا	89	69	3	9	8	22		21	29

في الجدول يتبين في توزيع العمالة من قطر أخر، و ملاحظة العامة هي انجاة العمالة نحو قطاع الخدمات و ضعف في مساهمة العمالة الزراعية و الصناعة في تحقيق الأمن الاقتصادي .

إن حجم العمالة المتاحة بالمنطقة المغاربية و تركيبها العمري و النوعي و التكويني بشكل احدى عوامل تنافسيتها بالمقارنة مع دول الإتحاد الأوروبي.[1]

البحث الثاني: مداخل التفعيل

إن الحصيلة الهزيلة للتجربة التكاملية المغربية تدفع للبحث عن مداخيل للتفعيل، وألياتوسبل تجاوز العراقيل التي كانت سبب وراء جمود مسار العمل الوحدوي المغاربي، هذه السبل تكون كقبلة لتحقيق أهداف وطموحات التي تسعى الشعوب المغاربية لتحقيقها، وتساعد على إعادة تنشيط الاتحاد المغاربي، من بين اهم المداخل نذكرها كالاتي:

[1]) رقية بلقاسمي،مرجع سابق،ص 145

1-/المدخل السياسي:

مهما يلفت درجة التكامل من الجانب الاقتصادي، فهو عملية ذات طابع سياسي، على الرغم من تجاهل بعض النظريات الاقتصادية له، فبدون أي قرار سياسي من الوحدات السياسية الراغبة في التكامل، لا يمكن أن تنتج الوحدة المغاربية،فتعثر الاتحاد راجع الى عوامل سياسية بالدرجة الأولى وعليه يجب:

- التأكيد على توفر الإرادة السياسية واعتباره شرط ضروريا وحاسماً[1]
- توحيد الرؤى الوحدوية والابتعاد عن النزاعات القطرية، فلضمان نتائج ايجابية للعملية

التكاملية يجب توفر تصور مشترك ووحدة الهدف والابتعاد عن السيادة القطرية فعلى كل قطر مغاربي تقديم تنازل لصالح مؤسسات الاتحاد لضمان تكتل إقليمي[2]

- تسوية ملف الصحراء الغربية، عن طريق تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية باعتبارإن المشكلة

الصحراوية وقعت عثرة في طريق بناء المغرب العربي، حيث كانت عاملا في تغذية سياسة الاتفاقيات الثنائية السابقات، والأن عاملا للخلاف الحاصل في العلاقات الجزائرية المغربية، لذا يجب وضع حل نهائي لهذا النزاع والذي لن يكون إلا من خلال تمكين الشعب الصحراوي واعطائه حق تقرير المصير [3]

- النظر في القضايا العالقة أهمها الخلافات الحدودية وعلى رأسها الجزائرية والمغربية "فتح

الحدود"

- اعطاء الأولوية واشتراك المجتمع المدني في عملية بناء الاتحاد المغاربي، يتحقق هذا من خلال

العمل على تفعيل ما هو موجود من مؤسسات المجتمع المدني

- منح الحرية لمؤسسات المجتمع المدني لخلق التواصل المطلوب بين دول المغرب العربي والمساهمة

في تنمية التعاون والمشاركة بينهم[4]

- تنسيق الموقف قبل الانضمام إلى الفضاءات الإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد من اجل المتوسط

و العلاقات الأمريكية –المغاربية، فوضعية المغرب في السباق الدولي الراهن، ستكون باهضة التكاليف بالنسبة

---

[1]) عبد العزيز شرابي،"إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة و التحديات المستقبلية"، مجلة الإقتصاد و المجتمع، العدد5،2008،ص 17.

[2]) خلود محمود نعيم، "أثر العوامل الإقتصادية على الصراعات السياسية :دولة المغرب العربي"،رسالة لنيل شهادة الماجيستير علوم سياسية، اليرموك،العراق،2005،ص63.

[3]) صبيحة بوخوش،مرجع سابق،388.

[4]) محمد الشكري، تجربة التكامل الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي، قطر، 2007،ص12.

للدول والشعوب المغاربية، التي تؤدي الى فقدان الاستثمارات الأجنبية، وكذلك المحدودية في التبادلات التجارية، ومن ثم تضاءل العمل ضمن الفضاء المغاربي [1]

- إقامة مراكز دراسات استشرافية، إذ أنه أصبح من الضرورة إقامة مراكز دراسات مستقبلية مغاربية لتقييم الواقع واستشراف المستقبل في واقعه المحلي والإقليمي والدولي، من خلال مستجدات وتقديم البدائل لصانعي القرار في المنطقة المغاربية [2]

المدخل السياسي يعتبر المنطلق لأي عملية تكاملية نظرا لأهميته، كما تجدر الإشارة أنه غير كافي لوحده ولابد من مداخل أخرى

المطلب الثاني: المدخل الاقتصادي

- إنشاء مصرف مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، من أجل المساهمة من إقامة اقتصاد مغاربي متكامل والعمل على تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة[3]
- تطوير البنية التحتية المشتركة بالعمل على تطوير شبكة المواصلات، واستكمال شبكة الطرق البرية وتدعيم الشحن الجوي ومواصلة انجاز شبكة السكة الحديدية بين الدول المغاربية والطريق السيار الذي يصل بين الدول المغاربية الخمسة، وقد سبق الإشارة إلى الدور الذي تلعبه البنية التحتية في التنمية وتطوير التكامل بين الدول[4]
- تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية، عن طريق بلورة استراتيجية التكامل والاندماج

الاقتصادي، تعمل على تطوير وتوزيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية بأخذ عين الاعتبار حجم السوق المغربية والموارد المتاحة لإقامة تكامل صناعي مغاربي يكون دعامة لمجابهة تحدي الشراكة الأجنبية، والامتناع عن التعامل الفردي، وتوفير عملية التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي لصالح أقطار المغاربية، عن طريق تفعيل دور الاتحاد ضمن السياق الدولي

[1])محمد لمين لعجال أعجال ،"معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي" مرجع سابق، ص 24 .

[2]) صبيحة بوخوش، مرجع سابق، ص393.

[3])عبد الوهاب بن خليف،مرجع سابق،ص84.

[4])صبيحة بوخوش،مرجع سابق، ص10.

- تبني برامج وخطط تكاملية وذلك عن طريق توحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية وخاصة نظام استغلال الموارد، وكيفية انتقالها في المجال الاتحاد مرورا بتوحيد أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وحرية التحويل بينها وصولا الى إلغاء الحواجز الجمركية [1]
- الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي يشكل قطاعا استراتيجياً حيوياً، كذلك، القطاع الصناعي وذلك بإقامة شركات مختلطة للصناعات خاصة الثقيلة، بالإضافة إلى التنسيق بين الدول المغاربية مثلا بين تونس والمغرب فيما يخص الصناعات النسيجية قصد الوقوف في وجه الإجرائات الأجنبية نحو المنطقة المغاربية لتسويقها
- إقامة شركات مختلطة للصيد البحري بين الدول المغاربية، لتشجيع الاستثمار المشترك للموارد الطبيعية[2]
- اشتراك في المشاريع للبحث وتوزيع البترول بيم الجزائر وليبيا، لمواجهة الشريك الأجنبي بالتعامل معه بمبدأ الشراكة الجماعية
- بناء شبكة معلومات بين دول المغرب العربي وتعزيز الاتصالات بين الجامعات ومراكز البحوث لمزيد من الاستفادة من الإمكانيات والخبرات المتبادلة، مما يساعد مؤسسات الإنتاج على تعزيز قدراتها التنافسية عن طريق استخدام البحث العلمي وتكنولوجيا في الإنتاج المحلي.[3]
- العمل على إيجاد حلول جذرية لتجاوز جميع تحديات التي تقف دون مسار التكامل الاقتصادي المغاربي
- تكثيف عملية التبادل التجاري البيني بين دول المغرب العربي
- حرص على استكمال بناء مؤسسات الاتحاد
- تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية لتفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي
- العمل على إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر
- تكثيف وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

[1]) محمد الشكري،مرجع سابق، ص12.

[2]) صالح صالحي، مرجع سابق، ص17 .

[3]) محمد لمين أعجال لعجال، معوقات التكامل في إطار المغرب العربي، المرجع السابق، ص ص33-35.

المطلب الثالث: المدخل القانوني:

يقصد بالمدخل القانوني هو إعادة النظر في النصوص القانونية المنشأة للاتحاد المغاربي وإعطاءها دافعا جديداً يتماشى والمستجدات، وعليه يتطلب:

- توفر الاتحاد على مجموعة من الهيئات الاتحادية كالجامعة المغاربية والأكاديمية المصرف المغاربي للاستثمار، لكن لم تعمل بصورة فعلية، كما أن هناك مؤسسات شكلية لا تؤثر في مسيرة الاتحاد كمجلس الشورى المغاربي، وعليه يتطلب استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد، وإعادة النظر في الهيئات القائمة ومعالجة أوجه القصور فيها [1]
- ضرورة تعديل وتحديث النصوص القانونية للاتحاد ليتماشى مع معطيات الجديدة المغاربية والدولية بما يكفل الاستفادة القصوى من الاتفاقيات الداعمة لتوجه التكامل المغاربي
- التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة، عن طريق توسيع صلاحيات الأمانة العامة ومجلس وزراء الخارجية لدول الاتحاد المغاربي، هذا لتجنب تعطيل المشاريع الاتحادية التي تنتظر الموافقة من قبل مجلس الرئاسة لتتحول إلى اتفاقيات وقرارات [2]
- استبدال مبدأ الإجماع بمبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات لإعطاء مسيرة التكامل نوعاً من الوقع لمواكبة المتغيرات الدولية.

يمكن القول إن الدول المغاربية في ظل التحديات السياسية والقانونية والاقتصادية لا تزال متفرقة، وأبرز تحدي هو سيادة مبدأ النزعة القطرية على حساب مشروع الوحدوي، بالّإضافة الى بروز تحديات خارجية عملنا على تعطيل المسار التكاملي المغاربي، هذا ما يستدع ي اتخاذ خطوات لتفعيل الاتحاد واحلال مبدأ التفاهم بدل التفرقة

المبحث الثالث: الأفاق المستقبلية للاتحاد المغرب العربي:

يعتمد مستقبل المنطقة المغاربية على إدراك صناع القرار للتحويلات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية، ومن هذا المنطق ستحاول وضع حلول الممكنة لمستقبل المغرب العربي على المدى القريب والبعيد، وعليه ترسم ثلاث سيناريوهات لاستشراق مستقبل الاتحاد المغربي.

[1]) خلود نعيم حمود، مرجع سابق ، ص 06.

[2]) محمد لمين لعجال أعجال ، معوقات التكامل في إطار المغرب العربي، مرجع سابق ،ص26.

المطلب الأول: الجمود ومزيد من التجزئة

هذا السيناريو مرتبط أساسا بتوتر العلاقات الثنائية في المغرب العربي و على رأسهم العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكلة الصحراء الغربية، فمن المعلوم أن المغرب تقدم بمقترح منح الحكم الذاتي لأقاليم الصحراء الغربية وهوا ما يعني الاستعداد المبدئي للتنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين لإدارة شؤونهم الخاصة المحلية، وهي صيغة قريبة من مطلب الاستقلال لكنها بعيدة في نفس الوقت عن مطلب الانفصال وجبهة البوليزاريو رفضت هذا المقترح وطالبت بالاستقلال التام.[1]

في 21 ماي 2005 انتقدت وزارة الخارجية المغربية عقب تصريح الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة في رسالته لرئيس الصحراوي محمد ولد عبد العزيز، وقد أوضح بيان الخارجية بأن المملكة المغاربية "تتأسف بشدة لتصريحات وموقف الرسمية الجزائرية التي اعتقدت من واجبها التعبير عنها في الأيام الأخيرة حول المسألة الصحراوية [2]

صوت مجلس الأمن في أفري 2016 على القرار 2351 المتعلق بالتمديد السنوي لتفويض بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، وقد حدث تشنج بين المغرب و الأمم المتحدة عقب زيارة أمين العام السابق للأمم المتحدة إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين،لكن من جهة الموقف المغربي دائم يحاول إلصاق التهمة بالجزائر[3] و انها هي وراء التخطيط للقضية الصحراوية ، واعتبرت النشاط الدبلوماسي الجزائري الغاية منه هو اضعاف الموقف المغربي و هي في اصرار أن الجزائر الطرف الرئيسي في نزاع الصحراء الغربية، كل هذا أدى إلى الاتحاد المغاربي، ويمكن القول أن المغرب التي التي تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات التكاملية و تبقى النظرة القطرية مسيطرة على إدراك صناع القرار فيها.

كما يساهم الطرف الخارجي وتحديداً فرنسا على استدامة التوتر في العلاقات الجزائرية المغاربية، ذلك لاعتبارات استراتيجية تتعلق بحماية المصالح في المنطقة،

- هذه الأزمة المشتعلة بين البلدين كانت من أبرز العراقيل التي واجهة اتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه[4]

---

[1]) عادل موساوي،العلي حامي الدين،مرجع سابق ، ص375.

[2]) فيصل.ع،"بعد رسالة رئيس الجمهورية رئيس الصحراء الغربية ،الخارجية المغربية تنتقد تصريحات بوتفليقة"، جريدة الخبر،العدد4401،23ماي2005،ص 3.

[3])عادل موساوي،العلي حامي الدين، مرجع سابق،ص376.

[4]) عادل مساوي، على حامي الدين،المرجع السابق، ص ص 375-376.

- المغرب العربي لا يتصرف بمنطق المجموعات الإقليمية المشفرة بل يبقى رهينة للقضايا والخلافات الداخلية.
- تعيش ليبيا تحولا ديمقراطيا، نظيراً لتفاقم الصراعات القبلية على خلفية النزاعات الإقليمية والتداخلات الأجنبية، مما يفرز من تفكك داخلي للدولة الليبية.
- الجمهورية الجزائرية ما لم يضمن لها مسار التكامل الدور الريادي أو المحوري على المستوى الجهوي وهي ساعية إليه
- تونس وليبيا، ما لم يستفيد من المسار التكاملي على تنمية قدرتها في الأخير سينعكس كل هذا على أداء مؤسسات الاتحاد المغاربي التي ليست لها في الأمد المنظور أن تقوم بتطوير ذاتها، و بالتالي يبقى الوضع على ما هو عليه[1]
- يبقى مبدأ الإجماع بدل الأغلبية في المؤسسات
- غياب هيئات التي تضطلع بمهام الأمن و السياسة الخارجية للإتحاد
- بقاء المؤسسات في طابعها الرسمي و لن يتم الاعتماد على الانتخابات المباشرة لممثلي الشعوب المغاربية .

كل هاته النقط و الإحتمالات فإنه تسوية الخلافات الثنائية و تنازل عن مبدأ القطرية و كذا الإنفراج في العلاقات البينية سيبقى الإتحاد في حالة جمود.

المطلب الثاني : تفكيك الإتحاد :

لامجال أمام الدول المغاربية في مواجهة تحديات النظام الدولي الجديد إلا من المزيد من العمل الجدي أو إدماج الكتلة المغاربية في المحيط المغاربي،فالقدرات المغاربية إما أن تذوب في الإطار العالمي، أو أن تسعى أن تدخل في الإطار العالمي بعد أن تنتشر بينهما أسباب التعاون من خلال تكامل إقتصادي يعتبر البديل الوحدوي في الإطار العربي و يبقى هو المخرج الوحيد في ظل الأوقات العصيبة التي مر بها الإتحاد المغاربي

[1])مهدي تاج،"مشروع المغرب العربي،فرصة التحول الديمقراطي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
https://www.studies.net,2019-05-02,18:06. .

يوجد العديد من المجلات التي تتعاون فيها الدول المغاربية مع المحيط العربي منها في المجال الطاقوي الذي يسهم في ربط القطاعات الإقتصادية ببعضها البعض عن طريق شبكة من الصناعات و النشاطات الإقتصادية المتكاملة [1]

تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل الوطني في العديد من الدول العربية، وبرغم من امتلاك الدول المغاربية مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهلها لان تكون من اكثر مناطق العالم جذبا للسياح الا أن حصته من السياحة العالمية لا تتجاوز مع الدول العربية الأخرى إلا بنسبة 5 %فأهمية التكامل المغربي في الإطار العربي في هاته المرحلة الحساسة يكمن في ضرورة ربط العلاقات الإقتصادية المغاربية بالبعد العربي لمعالجة مسائل قطرية يمكن حلها وتجاوزها في اطار عربي [2]

سيناريو إستبدال المشروع المغاربي بمشروع افريقي، ولعل أبرز التكتلات يجمع بين دول الساحل و الصحراء، الذي استطاع أن يحقق انتشار جغرافي كبير في الوقت الحالي، وكانت ليبيا هي الدولة العائدة و المؤسس الفعلي لهذا المشروع الإفريقي، و اعتبرو هذا التجمع خصما للإتحاد المغاربي لاسيما أن اختراق تجمع الساحل و الصحراء لمنطقة الإتحاد يمثل المزيد في اضعاف للحركة التكاملية المغربية، وقد يضع استفهامات على استمرار الاتحاد، خاصة اذا كل من ليبيا و المغرب و تونس تنتمي لهذا التجمع ،فضلا عن غياب موريتانيا و الجزائر خارج منطقة التجمع و كأنهما جزيرتان وسط المحيط، و يكرس هذا الإستبعاد لدولتين سياسة المحاور المستقطبة في المنطقة المغاربية والتي هي أصل تجميد أنشطة الإتحاد المغاربي [3]

- جسد هذا التجمع حالة التنافس لا التنسيق بين الدول المغاربية
- ليبيا تبحث عن الزعامة في هذا التجمع التي لم تحصل عليها في الإتحاد المغاربي
- من خلال التجمع تم اقتراح العديد من القوى الكبرى للمنطقة المغاربية من بينها "إسرائيل"

هذا الوضع الذي ساد في الساحة المغاربية من هشاشة الروابط و البناءات المغاربية، و غياب ارادات النخب السياسية التي تسعى لتحقيق مصالح على حساب الإتحاد يؤدي الى التشتت و التفرقة و استبدال المشروع المغاربي الوحدوي بمشاريع خارجية، و يبقى مصير الإتحاد مجهول .

[1])عبد القادر معاشو، الأوبيك منظمة إقليمية للتعاون العربي و أداة للتكامل الإقتصادي، ط1،الكويت:منظمة الأقطار العربية،المصدرة للنفطّ،1982،ص125.

[2]) ملتقى التكامل السياحي الإقليمي على الصعيد العربي" الأردن،18-20أفريل على الرابط :
https://www.araado.org.eg 2019-05-02,20 :02.

[3])رقية بلقاسمي ، مرجع سابق،ص165.

المطلب الثالث: تفعيل مسار الإتحاد و الإنطلاق نحو تكامل فعال ذ

سيناريو الانطلاق و تحقيق الوحدة التكميلية المغاربية هو يعيد المدى لكن مشروعية طرحه تبقى مفتوحة و بالإستناد الى الفرض التالي:

كلما ارتفعت مؤشرات التقارب بين الأنظمة و شعوب المنطقة، ونجحت محاولات التحول الديمقراطي لتحمل الى الحكم انظمة تحظي بالشرعية و الديمقراطية كلما نجح بناء المغرب العربي الكبير [1]

في حوار الرئيس السابق التونسي منصف المرزوقي بتاريخ20-جانفي-2012، اعتبر ان سنة 2012 ستكون سنة المغرب العربي الكبيرّ، وقال أن مستقبل تونس ليس في تونس فقط، وانما في الفضاء المغاربي ، واعتقد الشيئ نفسه لباقي الأعضاء، وفي حوار مع الباحث في مركز الدراسات و البحوث في باريس "لويس مارتينز"الاختصاصي في الشؤون الجزائرية الليبية قال أن النجاح الديمقراطي و الانتخابات ستكون سلمية و قانونية و السلطة ستصبح شرعية و الاندماج سيعرف تقدما في السيناريو الأكثر تحقيقا و تفاؤلا لوضعية اتحاد المغرب العربي [2]

يمكن القول أن الانطلاق نحو تكامل مغاربي بدون معوقات هو إيجاد حل نهائي لازمة الصحراء الغربية، وذلك اما بتفعيل قرارات الأمم المتحدة و قبول كل الأطراف المتنازعة بنتائجها و تغيير احد المواقف من الجزائر و المغرب أو التقليل من حدة التصلب اتجاه مواقفهم،او بأن يكون هناك تغير في الأنظمة للدول المتنازعة ووصول نخبة جديدية تؤمن بالمسار الديمقراطي ، بضرورة التوحد و إنشاء مغرب الشعوب لا مغرب الحكومات ، أو عن طريق اقامة استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة و تقبل بقواعده [3]

التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية خاصة في ليبيا و تونس، قد تؤدي إلى مخارج لإعادة تنشيط و إحياء المغرب العربي، من خلال اندماج و العمل المشترك

عمل دول المغرب العربي سويا من أجل التوصل الى انسجام بين سياساتها الإقتصادية و الإجتماعية من خلال اعادة تنظيم اتحاد مغاربي، واعادة النظر في العلاقات الثنائية بين بلدان الإتحاد

---

[1]) عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين،مرجع سابق، ص 377

[2])المنصف المرزوقي، الرئيس التونسي في جريدة الأخبار،قطر،2012،على الرابط:

https://betaldakharlcomarob,2019-05-09,10:05.

[3])جمال الدين قرظاوي،سليمان حميدي عيسى،البعد السياسي لازمة تكامل المغرب العربي،رسالة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، ورقلة،2013،ص ص، 76-77.

في ظل المتغيرات السياسية و الأمنية الخطيرة التي باتت تهدد المنطقة كلها من طرف الجماعات الإرهابية المنظمة خاصة بعد ماعرف بـ"ثوراة الربيع العربي " فان انجاز و تكامل الوحدة اضحى خيارا ضروريا، فرضته هذه التحديات، لصدها و احتماء منها

اعتماد ما تملكه المنطقة المغاربية من إمكانيات و موارد و ثروات المتوفرة والمتاحة مما يحقق لها الاستقلالية الاقتصادية و يعطيها ثقلا استراتيجيا يمكنها من لعب دور فعال في مجالها الإقليمي، و تحقيق طموحات شعوبها

التنسيق و الاندماج لدول المغاربية لبعث الحركة في مؤسسات الإتحاد المغاربي و البحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قادر على الاستجابة لتطلعات الشعوب المغاربية، نظراً لضرورة حتمية الإنخراط الفعال في النظام الإقتصادي العالمي الذي تتحكم فيه اليات العولمة

التنسيق و الإندماج بين الدول المغاربية لمواجهة مشتركة للعديد من التحديات المرتبطة بالهجرة والتصحر وفق رؤية مغاربية

يمكن القول أن التكامل هو نتيجة النهائية للعملية السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، ومستقبل الإتحاد المغاربي هو في الأساس مرهون بمدى تقارب الأقطار المغاربية و مدى وعيها للتجربة التكاملية

خلاصة الفصل الثالث:

تمتلك دول المغرب العربي من الإمكانيات و الموارد المتاحة ما تجعلها تفكر و تعمل على إقامة تجمع مغاربي من اجل تحسين و الاندماج في السوق العالمي بشكل جماعي انفرادي، واستفادة من الفرص التي تتبعها البنية الدولية الجديدة

فشل الإتحاد المغاربي و جموده دفع به لإيجاد سبل لتجاوز معوقات التي واجهته، وعليه لابد من تسوية كل الخلافات السياسية، ووضع استراتيجية اقتصادية من أجل ضمان التنمية، ومن ثم تحقيق وحدة تكاملية

وضع رؤى مستقبلية هي حوصلة تقوم على أساس دراسة تاريخيةّ، وإقامة فرضيات و إحتمالات، والتركيز على تفسير الواقع، و وضع المنطقة المغاربية تدعو لتفعيل التكامل، وأي تحدي قد يكون حافز في إعادة إحياء التكامل المغاربي نحو النجاح.

خاتمة

من خلال دراستنا هذه يمكن الخروج بالعديد من الاستنتاجات المتعلقة بموضوع إتحاد المغرب العربي و التحديات التي أثرت في مسار التكامل المغاربي، ونلخص منها ما يلي:

1/ إن البعد التاريخي لفكرة إنشاء اتحاد المغرب العربي يمتد من فترة استقلال الدول المغاربية الثلاثة "تونس، الجزائر،المغرب" و الآن المقومات و الأسس التي أشرنا إليها في بداية الدراسة نؤكد أن الوحدة المغاربية حتمية تاريخيةّ، ولا تحتاج إلا لإرادة سياسية من قبل أصحاب القرار لنكون واقعاً.

مع بروز نهاية الحرب الباردة، و ظهور متغيرات جديدة على السياحة الدولية، و اعتبار العامل الاقتصادي كمؤشر في العلاقات الدولية، كان هنا التأسيس الرسمي لإتحاد المغرب العربي في 1989م بين الدول المغاربية الخمسة "الجزائر،تونس،المغرب،موريتانيا و ليبيا" بهدف تحقيق تكامل اقتصادي وصولا إلى الوحدة السياسية .

2/نصت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي على عدة أهداف ذات أبعاد مختلفة منها الاقتصادية و السياسية و الأمنية و الدولية،لكن الإتحاد ظل حبيس القرارات و التوصيات السياسية بين النخب الحاكمة

3/السمة المميزة لمسار العملية التكاملية المغاربية على الصعيد العملي هي طألة في النتائج المتوقعة من الإتحاد

4/تجربة التكامل المغاربي كانت جد محدودة، بالرغم من قيام الإتحاد منذ البداية كان على أساس وظيفي إقليمي،بالإطلاق من ميادين السياسة الدنيا وصولا إلى درجات السياسة العليا،لكن الدول المغاربية اكتفت بالاهتمام بالقطاع الاقتصادي ، دون تحديد قطاع حيوي قادر على خلق توسع في العملية التكاملية.

5/تراكم مجموعة من المعوقات التي ساهمت في عرقلة التجربة التكاملية المغاربية.

6/طبيعة النظم السياسية للدول المغاربية المتعلقة على نفسها، هذا ما يعني غياب أحد أ[رز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل ألا وهو توفر الديمقراطية و الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني القادرة على إنجاح التجربة التكاملية.

7/التمسك بالسيادة و النزاعات القطرية، وعدم التنازل ببعض الصلاحيات لمؤسسات إتحاد المغرب العربي

8/تأزم العلاقات المغاربية، و يرجع ذلك إلى مشكلة الحدود وعدم تسويتها بشكل نهائي، وتعد مشكلة الحدود الجزائرية المغربية الأكثر خطورة

9/المعرقل الأبرز لإتحاد المغرب العربي هو قضية الصحراء الغربية، وذلك ما أفرزته هذه القضية من تعقيدات و تطورات أدت إلى إحباط و عدم جدوى من وجود إتحاد مغاربي

-أكد الكثير من الأكاديميين أن مشكل الصحراء الغربية فاقت أزمة الثقة بين دول المغرب العربي، مما انعكست سلبيا على محاولة لتفعيل الإتحاد المغاربي

10/ الطبيعة الهيكلية لاقتصاديات المغاربية و اعتمادها على تصدير الموارد الأولية،أمام غياب صناعة تحويلية ما أدى إلى زيادة الاعتماد على الدول الخارجية و استمرار التبعية الاقتصادية للخارج

-بروز إنخفاظ في حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي، و استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية المغاربية

-تعاني أغلب الدول المغاربية من مشاكل الديون الخارجية للمؤسسات المالية العالمية، ما أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية و اجتماعية للدول ومن أبرز صورها انتشار البطالة

-قصور في البنية التحتية المشتركة و تأتي في مقدمتها وسائل النقل و المواصلات

-في الدول المغاربية العلاقات السياسية هي التي تحكم التبادل التجاري و ليست المصالح المشتركة و المنافع التي يجب الوصول إليها

11/من غير المتوقع أن تحصل الاتفاقيات و قرارات على إجماع كامل في ظل الخلافات الثنائية

12/الأوضاع الداخلية الأمنية لدول المغرب العربي و ما أفرزته من أزمات جعلت الاهتمام بها يغلب على الاهتمام بجهود التعاون و التكامل على المستوى المغاربي

-كان للأزمة في مالي تداعيات على المنطقة المغاربية، وقد أخذت الأزمة بعدين: الأول دولي تمثل في التدخل الفرنسي في مالي من أجل حماية المصالح في المنطقة، و الثاني إقليمي وهو مبادرة بحل الأزمة سياسيا للحد من التهديدات الأزمة.

13/إن المنطقة المغاربية تتوفر على مجموعة من المقومات ، مما جعلها تحل مركزاً و موقعاً إستراتيجياً، و اعتبارها خزاناً كبيراً للثروات و الموارد الطاقوية ، مما جعلها منطقة للتنافس و الاستقطاب الخارجي على رأسهم التنافس

الفرنسي الأمريكي في المنطقة و انعكاساته الكبيرة على المنطقة من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول المغاربية، وعملت كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية على استقطاب كل دولة مغاربية على حدة ما أدى إلى تفكك هذه الدول و عدم التعاون فيما بينها

14/ تملك الدول المغاربية كل الإمكانيات و الموارد التي تجعلها قادرة على تأسيس إتحاد قادر على مواجهة التحديات، من خلال تسوية و تفعيل أي خلل، و التنسيق بين السياسات، و تحقيق تكامل اقتصادي شامل، الذي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية للدول المغاربية، مما يعني تحقيق الاستقرار و الوحدة.

يمكننا القول أنه رغم تواجد العديد من التحديات و المعوقات التي تقف أما التجربة المغاربية، يمكن تجاوزها من خلال تنسيق الجهود السياسية، و العودة إلى القيم التي تجمع الشعوب المغاربية، وكذا إبعاد الخلافات السياسية عن وحدة المغرب العربي، بالإضافة إلى التركيز على قضايا التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و إعطائه أولويته لتحقيق التنمية المغاربية، كذلك العمل على التنسيق الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية وفق سياسات مشتركة.

قائمة المصادر و المراجع

الكتب

-إبراهيم اعبد الحميد،المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1996.

-أبو زكريا يحي ، الطريق الى الصحراء الغربية عبر تل أبيب، الجزائر: دار الناشري، 2003.

-محمد بلقاسم،وحدة المغرب العربي فكرة وواقعاً 1954-1975،الجزائر: دار البصائر الجديدة للنشر و التوزيع،2013.

-عبد الإله بلقزيز،الحركة الوطنية المقربية و المسألة القومية 1947-1986،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1929.

-عبد الإله بلقزيز،السلطة و المعرضة المجال السياسي العربي المعاصر حالة المغرب،ط1 المغرب:المركز الثقافي للنشر،2007.

-صبيحة بوخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية ،عمان :دار الحامد للنشر و التوزيع ،2011.

-يحي بوعزيز،مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية،الجزائر:دار علم المعرفة،2009 .

-حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي ،الجزائر: دار هومة، 2010.

-حسين بوقارة ،التكامل في العلاقات الدولية ،الجزائر :دار الهومة،2008-2000.

-رشيد يوكساني،أحمد دييش، مقومات و معوقات التكامل الإقتصادي لمغاربي، الجزائر:دار الهدى ،2005.

-أحمد محفوظ بيه، مقومات و معوقات التكامل في إتحاد المغرب العربي ، القاهرة :(د.د.ن)،2005.

- محسن التومي ،تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي في: وحدة المغرب العربي،بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية،1987.

-ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2007،.

-محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيو تاريخية و قانونية لمسألة الحدود العربية ، لبنان : دار إفريقيا الشرق.2003

محمد الشكري،" تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي"، المؤتمر المصرفي العربي السنوي،الدوحة قطر،7-8 نوفمبر2007.

-على الحاج،سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،ط1،بيروت،مركز الدراسات الوحدة العربية،2015.

-مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية1954-1962،الجزائر:دار الحكمة،ط2،2012.
-معمر العايب،مؤتمر طنجة المغربي دراسة تحليلية تقييمة،الجزائر:دار الحكمة للنشر،2010.
-بن خليفة عبد الوهاب ،إتحاد المغرب العربي بين الحسابات السياسية و طموحات الشارع،ط1، الجزائر :دار طليعة،2010.
-إسماعيل العربي، التكتل و الاندماج الإقليمي بين دول المتطورة ،ط2 ا،الجزائر: الشركة الوطنية، 1981.

-سعيد بن بشير العمامرة، الصحراء الغربية و المجتمع الدولي ، الجزائر:(د-د-ن)،2003.
-جمال عمورة، هلال رحمون، المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية في التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، (د.م.ن): دار الهدى، 2005.
-اسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر :(د-د-ن)1995.
- مصطفى الفيلالي ،المغرب العربي الكبير للمستقبل،لبنان:مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط 3،2001.
- مصطفى الكتاب،النزاع على الصحراء الغربية، سوريا :(د.د.ن)،1998.
- محمد مصطفى الكامل، قواء نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.
- أحمد المالكي، الحركات الوطنية و الإستعمارية في المغرب العربي ،ط2،بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1994.
- عبد القادر رزيق المخادمي ،التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 2009.
- جمال عبد الناصر مانع،إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية،الجزائر:دار العلوم،2004.

- يوسف مسعداوي،أثار الشراكة الأورو-متوسطية على الإقتصادذيات العربية، دار الهدى، 2008م.
عبد القادر معاشو، الأوبيك منظمة إقليمية للتعاون العربي و أداة للتكامل الإقتصادي، ط1،الكويت:منظمة الأقطار العربية،المصدرة للنفطّ،1982.

-عبد الصمد موفق ، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب،(د-م-ن):دار النور1989.

المواقع الإلكترونية

ملتقى التكامل السياحي الإقليمي على الصعيد العربي" الأردن،18-20أفريل على الرابط :
https://www.araado.org.eg

.بودهان ياسين،دور الجزائر في حل الأزمة الليبية، على الرابط:
http://www.essahraa.net,2019-05-03,14:00
-المنصف المرزوقي، الرئيس التونسي في جريدة الأخبار،قطر،2012،على الرابط:
https://betaldakharlcomarob,2019-05-09,10:05.
التيلي وليد،المغرب العربي...الفرصة المهدورة على الرابط:
.https://www.alaraby.co.uk,2019-05-25,09:10
إتحاد المغرب العربي.. الأهداف و الهيكل التنظيميعلى الرابط
https://www.aljazera.net; 2019-03-03, 09 :30.
-راغب السرجاني،(الصحراء الغربية ... المغرب أم البوليساريو)على
الرابط:.https://www.forum.stop.com, 2019-05-21, 21:35

-سمير قط،"المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات، أبعاد فرص و قيود".على
الرابط:[1] https://www.jilrc.com,2019-03-03-,11:04)
بدري إبتسام،أثر المحددات الداخلية و الدولية في توحيد التكامل في منطقة المغرب العربي ، على الرابط
https://www.politics.ar.com ,2019-03-10 ,13 :15.

-مهدي تاج،"مشروع المغرب العربي،فرصة التحول الديمقراطي"، مركز الجزيرة للدراسات، على
الرابط:https://www.studies.net,2019-05-02,18:06

المجلات

– عبد العزيز شرابي،"إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة و التحديات المستقبلية"، مجلة الإقتصاد و المجتمع، العدد5،2008.

– عبد القادر على القول،" الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الأوروبي–الأمريكي على منطقة المغرب العربي"،مجلة الجامعة الأسمرية،العدد2009،17.

– نصير العرباوي،" مستقبل الشراكة الأورو–متوسطية" مجلة الأدب و العلوم الإجتماعية،العدد2013،17م

– يوسف محمد الصواني،"التحديات الأمنية للربيع العربي:من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة لأمن " ،مجلة المستقبل العربي، العدد 416،جانفي 2015.

[1]) مصطفي القلعي ،"الاتحاد الأوروبي يبتلع اتحاد المغرب العربي"،مجلة العرب ،العدد1977.

-أحمد مهابة مشكل الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش، مجلة السياسة الدولية ، العدد 130 ، مركز الاستراتيجية ، مصر.

-أحمد ناجي،"الإتحاد المغربي طموحاته و إشكالياته"،مجلة السياسة الدولية،العدد 111،مصر:مركز الدراسات الإستراتيجة الأهرام،1999.

-الحافظ التويني،"أزمة الدولة مابعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاصلة نموذج مالي" مجلة المستقبل العربي، ع30،2013/01/442،

-جورج االراسي،وحده من وحدة العرب،مجلة الحوار،العدد12،باريس،دار الحوار،1988.

-فيصل.ع،"بعد رسالة رئيس الجمهورية رئيس الصحراء الغربية ،الخارجية المغربية تنتقد تصريحات بوتفليقة"، جريدة الخبر،العدد4401،23ماي2005.

-قريدوم أوتهوها،"التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة"، مركز الجزيرة للدراسات،،13فيفري2013.

-كمال عبد الإله،"المشروع الإقتصادذي العربي".مجلة الوحدة ، العدد 53 ,1989.

-محمد عباس" الوحدة المغربية في مؤتمر طنجة"،مجلة الحوار، العدد 12،باريس،دار الحوار.

-محمد عبد الحفيظ الشيخ،"ليبيا بين الجماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة"،مجلة المستقبل العربي، العدد، 432، فيفري2015.

-مصطفى صابح، "الإنتقال الديمقراطي في ليبيا و انعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر و تونس"، مجلة السياسات العامة، العدد03، فيفري2014.

الترجمات

-fathallaquatlou,''aprresbarcelone le maghreb est necessaire'',France,l'armattar,1996.p-144.

-MOURICE FLORY, JEANLOUSMIéGE,Annuairedel'afrique de nord 1964,centre de recherohe sur l'afriqueméditeneénne ,paris:1965p663-644.

-philippemarchesin, ‘’les nouvelles menaces ‘’ :lessrelationsnordsuddes années1980,paris,1999pp31-32.
-abdnnour ben ahtar, ‘’les etasuniset le moghreb ‘’, algérie,regain d’interet C.R.E.A.D ,2007,p296.
-hatembensalem , ‘’le maghreb sur léchiquier méditerranéen ‘’(d.édenenaationale).le comitédétudes de défense nationole,n07,paris,juillet1989-pp06-070.

الرسائل الجامعية

- رقية بلقاسمي،"التكامل الإقليمي المغاربي:دراسة في التحديات و الأفاق المستقبيلية"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، بسكرة ، 2011.
- عبد القادر بن دامو،"التكامل الاقتصادي لمغاربي الواقع و المعوقات"،رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،سعيدة الجزائر،2015.
[1]) بلخضر عواريب ،"جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1955،رسالة لنيل شهادة ماجستير،الجزائر،2007.
توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الاحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية ،دمشق: من منشورات إتحاد الكتاب العرب،2006.
إبتسام بدري ،"أثر المحددات الداخلية و الدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي
-أسامة بوشماخ،"تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية:دراسة حالة الجزائر و المملكة المغربية"،رسالة لنيل شهادة ماجيستير، الجزائر، 2012.
أسمهان خاطر ،"دور التكامل الاقتصادي في تفصيل الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة دول مجلس تعاوني الخليجي "رسالة سالة لنيل شهادة ماجيستير، الجزائر، 2013.
الأعرج عبد القادر،"السياسة المغاربية في المحيط المغرب العربي"،رسالة لنيل دبلوم دراسات العليا..
-الأعرج عبد القادر"السياسة المغاربية في المحيط المغرب العلابي"، رسالة لنيلدبلوم الدراسات العليا، الرباط.
-إلياس بن لعلى، عبد الرؤوف طالب،"اتحاد المغرب العربي بين العلاقات الجزائرية-المغربية والأوضاع الإقليمية الراهنة 1989-2015" رسالة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية و علاقات دولية، بومرداس، الجزائر،2016.
-جمال الدين قرظاوي،سليمان حميدي عيسى،البعد السياسي لازمة تكامل المغرب العربي،رسالة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، ورقلة،2013.
جمعة أحمد السويسي،"المغرب العربي:تحديات الداخلية و التهديدات الخارجية،الجزائر"رسالة لنيل شهادة ماجستير.

-جمعة أحمد سويسي، "المغرب العربي :تحديات الداخلية و التهديدات الخارجية" رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السايسية، الجزائر،2005.

خلود محمود نعيم، "أثر العوامل الإقتصادية على الصراعات السياسية :دولة المغرب العربي"،رسالة لنيل شهادة الماجيستير علوم سياسية، اليرموك،العراق،2005.

-عائشة مصطفاوي،"إتحاد المغرب العربي:دراسة في المعوقات و التحديات"، رسالة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر،الجزائر،2014.

-عبد الجبار مقدم،"التنافس الأورو-أمريكي في المنطقة المغاربية و أثره على التعاون المغاربي" ، رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،الجزائر ،2018.

-عبد القادر رزيق المخادمي ،التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 2009.

-فاطمة بيرم،"أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة" مذكرة لنيل شهادة ماجستير، باتنة،الجزائر،2010.

-فريق الأزمات العربي،"الأومة الليبية إلى أين"، مركز الدراسات في الشرق الأوسط،الأردن:مارس2017.

-محمد أمين لعجال أعجال،"استراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر 2007.

مريم زكري،"البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية –المغاربية"،رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تلمسان الجزائر،2011.

الملتقيات و الندوات

- سفيان خوجة علامة، مريم قايد،"إتحاد العربي في ظل التكتلات الاقتصادية"، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري في المجال التكتلات الاقتصادية جامعة قسنطينة، الجزائر.

-خديجة محسن فينان، "الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس الربيع العربي" تدوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، قطر -17-18 فيفري 2013 .

-صالح صالحي، "الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة و الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة، ملتقي دولي، سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004.

-عبد الحليم بين مشري،" التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي " ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري 2013.

-عبد الرزاق مقري"الثورات العربية و العلاقات البيئة المغاربية"،ندوة المغرب العربي و التحويلات الإقليمية الراهنة،مركز الجزيرة للدراسات،قطر،2013.

-قوي بوحنية،"الجزائر و الإنتقال الى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية و الإنكفاء الأمني الداخلي "، مركز الجزيرة للدراسات،29جانفي.2005
-نعيمة بالي،"الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل أم تعارض"،ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة،الدوحة،قطر، 17-18-فيفري،2013.